الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر
معهد العلوم الإقتصادية

دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية حالة الجزائر

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير
فرع التسيير

من إعداد الطالب:
عثمان لخلف

تحت إشراف الأستاذ:
العباس بلقاسم

السنة الجامعية: 94 / 1995

بسم اللّهِ الرّحمَنِ الرّحيم

‹‹ أنّا فتحنا لك فتحا مبينا ، ليغفر لك اللّه ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، ويتم
نعمته عليك ، و يهديك صراطاً مستقيماً ، وينصرك اللّه نصرًا عزيزا ››

" صدق اللّه العظيم "

الإهداء:

إلى والدتي.

إلي والدي.

ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا.

إلى كافة أفراد عائلتي.

ربي وفقهم و ذلل الصعاب أمامهم.

إلى أصدقائي

إلى الصديق والأخ : كشرود بشير

إلى أصدقائي م.بوشوية ، م رملي ، م دحماني، م حموية ، عبدالقادر، مصطفى، الياس، رضا، لعمودي كمال

ربي وفقهم وذلل الصعاب أمامهم.

ربي أطل صحبتنا و قوي رابطها و أجعلني لهم خير رفيق.

إلى الذين قدموا أنفسهم قربانا لتحيا الجزائر.

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل.

الطالب: عثمان لخلف

شكر و تقدير

لايسعني المقام إلا أن أعبر عن شكري و إحترامي للأستاذ: العباس بلقاسم الذي قبل الإشراف على هذه الرسالة، و على المجهودات الكبيرة التي قدمها و النصائح و التوجيهات التي لم يبخل بها.

كما أتقدم بشكري إلى كل من الأستاذ والزملاء :
سويسي عبدالوهاب، كشرود بشير، قدي عبد المجيد، حميدات محمود، زروني مصطفى، يبالة فريد، أورزيق إلياس، بن بلقاسم سفيان، ومجاهد رشيد، جمال هاشم، لبيهي حسين على مساعدتهم و تشجيعهم لي على إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بشكري وتقديري لكل من الأستاذ باشي أحمد ، عمر شعبان ، أبووائل وعبد المؤمن محمد على دعمهم المادي والمعنوي لي على إتمام هذا العمل.

كما لا أنسى السيد كرجو عبدالحق ، عمار ، الأستاذ نوفل حديد ، والأستاذة حانك سعيدة على مشاركتهم في إخراج هذا العمل.
وفي الأخير، أشكر كل عمال المكتبة و على رأسهم جمال بوطفان، بوجمعة وحد الزين و أعراب، و كل عمال و أساتذة معهد العلوم الإقتصادية.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المقدمة

مقدمة

إن الحديث عن الصناعات الصغيرة و المتوسطة (*)، و إبراز أهميتها في بناء نسيج صناعي يسمح بتحقيق معدلات مرتفعة للتكامل الاقتصادي، هو في الحقيقية طرح لقضية من قضايا النمو، تندرج ضمن الإشكالية المعقدة للتخلف و التنمية.

و يتجلىهذا من خلال المنظور التنموي الذي إعتمده عدد كبير من الدول النامية حديثة الاستقلال، و التي إعتبرت النشاط الصناعي بمختلف مجالاته قطاعا أساسيا يسمح بالانطلاقة، ومن هنا تعددت النماذج والرؤى بتعدد الاختيارات السياسية.

وعليه إرتبط التطور الصناعي في العديد من الدول بالاختيار الايديولوجي، حيث أعطيت إهتمامات متزايدة للصناعات الثقيلة، معتقدين أن دورها يتناسب مع حجمها في إحداث عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، إلا أن دراسات و بحوث قامت في بعض الدول الأوروبية و أمريكا أثبتت أن الصناعات الصغيرة و المتوسطة لعبت دورا مؤثرا في عملية التنمية الصناعية بفضل خصائصها المميزة، فلها العديد من الصور و الأبعاد ، و التوزيع الجغرافي و الوظيفي.

ينبع تناولنا للبحث في قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة من ملاحظاتنا لحصيلة الاختيارات السياسية في المجال الاقتصادي ، و دور هذا الاختيار في تفاقم أزمة التنمية في العالم المتخلف .

وقد إرتأينا أن نأخذ الجزائر كحالة صالحة للدراسة لاستنتاج تشخيص عام قد يكون منطلقا لدراسة و تقويم النماذج التنموية المتشابهة ، خاصة أننا نلاحظ أن الجزائر إعتمدت في المراحل الأولى لإستقلالها، ما سمي في ذلك الحين بنموذج الصناعات المصنعة ، كمنطلق لبناء نموذج صناعي يسمح بتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

(*) تعرف هذه الصناعات أيضا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و في دراستنا سوف نرمز لها باصناعة ص.م (ص ص م)

وقد سمح هذا النموذج ، الذي إعتبر الصناعات الثقيلة و القاعدية و سائل تحفيز للانتشار العمودي (صناعة و سائل التجهيز، و سلع الاستهلاك) و الأفقي (الرفع من معدلات التكامل بين القطاعات)، بظهور المركبات الصناعية الضخمة ذات التكنولوجيا الحديثة و ذات الطاقات الانتاجية العالية ، مما يتطلب التحكم المباشر للدولة في السياسة الاقتصادية عن طريق التخطيط، إضافة إلي التحكم في التسيير عن طريق ما يسمى بالمؤسسة العمومية .وقد إرتبط هذا النموذج أيضا بقناعات إيديولوجية كان لها دور في بناء منظومة قانونية و تشريعية معقدة قلصت من نشاط القطاع الخاص المنتج و إن لم نقل قضت على كل إمكانية لوجوده.

وقد أدى هذا النموذج إلى ظهور مشاكل عديدة أهمها :

- هدم البنية الاقتصادية التقليدية و تشويه بنية الاستهلاك المحلي.
- تقليص نشاط القطاع الخاص و تحديده، و بالتالي تقليص المبادرة الحرة وإبعاد جزء معتبر من الادخار الكامن عن عملية التنمية و توجيهه إلى الاكتناز و النشاطات المضاربية .
-الرغبة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة لا تتلاءم مع طبيعة المرحلة التنموية ، و هذا ناجم عن الهدف الاقتصادي الكبير الذي يراد تحقيقه ،و الذي لم ينطلق من معطيات واقعية و تشخيص علمي للحالة ، و إنما ينطلق من منطلقات وإختيارات إيديولوجية و سياسية .
تطلبت هذه المعدلات المرتفعة تمويلا ضخما ، و كان الطريق هو اللجوء إلى الاقتراض الخارجي (تفاقم أزمة المديونية الخارجية و تكلفتها) .
- كان هذا النموذج يجعل النمو هادفا في حد ذاته ، و لم يراع ضرورة تزامن هذا النمو بمعدلات تكامل إقتصادي (فقدان أي تمفصل بين القطاعات) هذا من جهة ، و من جهة أخرى إهمال نوعية النمو qualité de la croissance و هي إشكالية التنمية الحقيقية .
- إزدياد الارتباط بالخارج نتيجة عدم التحكم في التكنولوجية و اللجوء إلى التمويل الخارجي والمساعدة التقنية الخارجية (إرتفاع معدلات التبعية) .
- ظهور مشكلة التحكم في التسيير الناشئ عن الحجم و التكلفة و طبيعة السوق .

كل هذه العوامل تدفعنا إلى طرح إشكالية عدم إهتمام هذا النموذج بالصناعات الصغيرة والمتوسطة كعامل دفع للنمو و التنمية و قدرتها على تحقيق عدد كبير من الأهداف :

- معدلات تكامل أفقي مرتفعة ،
- التوازن الجهوي ،
- إمكانية التحكم في التسيير،
- تحرير جزء من الادخار الكامن ، و بالتالي توفير منفذ تمويلي لمساعدة الاقتصاد الوطني،
- تحرير المبادرة الخاصة و تجنيد أكبر قدر ممكن من الموارد عن طريق الادخار الكامن المحول إلى إستثمار،
- تعد أكثر فعالية بالمقارنة مع الصناعات الكبيرة في مجال إستخدام العمال و تدريب فئة معينة، مما يتماشى مع ظاهرة و فرة العمل و ندرة رأس المال في معظم البلدان النامية ،
- تستجيب بسرعة و بسهولة للمتطلبات الخاصة في مجال المقاولة الباطنية (sous- traitance) وعلاقاتها مع الصناعات الكبيرة .

وهنا تبرز أمامنا جملة من الأسئلة هي كالأتي :

- ما هوالمقصود بالصناعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ وما يميزها عن التنظيمات الأخرى ؟
- ماهي الأشكال التي تأخدها هذه الصناعات ؟
- لماذا هذه الصناعات؟ وماهي علاقتها الصناعة الكبيرة ؟
- ماهي مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مسيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية؟ وكيف تحدد الدور الذى تلعبه فيها ؟
- أين يكمن الخلل في النموذج المتبع ، في حد ذاته ؟ أم في الطريقة التي طبقت بها هذا النموذج؟
- ماهو الوزن الإقتصادي لهذه الصناعات في الإقتصاد الجزائري؟
- ماهي السياسة المتبعة إتجاه تاطير و تنظيم هذه الصناعات؟

و لمعالجة هذه الاشكالية سوف نفترض في البداية :

* إعتبار الصناعات الصغيرة و المتوسطة جزء من قضية التصنيع من حيث الفكر والتنفيذ، كانت تمثل القاعدة الصناعية في النموذج الرأسمالي.

* ضرورة إدراج هذا القطاع في أي نموذج تنموي يقوم على تحفيز كل الامكانيات المحلية المتاحة بهدف التخلص من دائرة التبعية .
* تطورت الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على هامش المخططات التنموية .
* إرتباط تطور و نمو الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بالتوجه الجديد لسياسة التنمية في الثمانينات .
* يبقى القطاع الخاص هو الذي يمثل الصناعات الصغيرة و المتوسطة الجزائر، خاصة من حيث عدد المؤسسات الصناعية الموجودة ، أما القطاع العام فتمثله المؤسسات الصناعية المحلية البلدية والولائية.

يرجع إختيارنا لموضوع الصناعات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية بالجزائر ، إلى تأملنا في المسيرة التنموية التي قطعتها الجزائر ، وإلى إنتباهنا وإهتمامنا لتلك الخصائص التي ميزتها منذ بداية تنفيذها ، و ما نجم عنها من إختلالات تطلب إعادة رسم التوجهات العامة للتنمية على أساس اللامركزية التي ترتكز على إدماج الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مسار التنمية كحل بديل بعد أن كانت صناعات تابعة(ثانوية)، و قد تم ذلك بوضع برامج و سياسات لتنميتها و ترقيتها .

إضافة إلى ذلك فقد إجتمعت العديد من العوامل التي دفعتنا لتناول هذا الموضوع أهمها :
* تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالدور الذي يمكن أن تلعبه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية،
* محاولة التعرف على هذا القطاع من حيث أبعاده و أشكاله و عدد المؤسسات التي تنشطه وكذا الانتشار العمودي لها بين مختلف الفروع الصناعية ، و الأفقي بين مختلف المناطق،
* أننا لاحظنا نقصا ، إن لم نقل فراغا ، فيما يتعلق بالدراسات و البحوث التي تتناول بالتحليل واقع هذه الصناعات في الجزائر (*)،
* محاولة إبراز و تأكيد الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الصناعات في مواجهة و تصحيح الاختلالات التي سجلتها السياسة الصناعية القديمة القائمة على الصناعات الكبيرة ،وذلك بتحليل النتائج المحققة ،

- سوف نحاول أن نعالج هذا الموضوع بصفة أساسية من جانبين :

__يتمثل الجانب الأول__ في الاطار العام الذي تطورت في نطاقه هذه الصناعات ،بداية بمحاولة التعرف عليها (تحديد مفهومها) و على مختلف الأشكال و الأصناف التى تمثلها مع الإشارة طبعا إليها في الجزائر بتحديد موقعها في مسار التنمية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وذلك بدراسة أثر الإختيارات الصناعية على تطور(ص،ص،م) في مرحلة التنمية المركزية (67-1980)، ثم تحليل أثر توجه سياسة التنمية في عقد الثمانينات على إنعاش هذا القطاع.

__أما الجانب الثاني__ فيخص إبراز الدور الاقتصادي و الاجتماعي لهذه الصناعات للفترة الممتدة بين سنة 1984 و 1991 و هي تلك الفترة التي تميزت بإعادة رسم التوجهات الاقتصادية العامة للجزائر في إطار السياسة الجديدة للتنمية الاقتصادية التى ترمي إلى الإنتقال الكامل إلى الإقتصاد الحر .

تنبع أهمية هذه الدراسة ، من الأهمية التي أعطيت للصناعات الصغيرة و المتوسطة في إمتصاص الاختلالات التي تولدت عن السياسة الصناعية القائمة على الصناعة الكبيرة، (المركبات و المصانع العملاقة) التي إعتمدت عليها الجزائر خلال سنوات السبعينات . كما أن هذا البحث يستمد أهميته أيضا كون السلطات الاقتصادية تعمل اليوم على إدماج هذا القطاع بصفة اكثر وضوحا في التنمية الاقتصادية ، من خلال التدابير التي إتخذت في صالح القطاع الخاص للمساهمة بكل إمكانياته في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية .

---

* ما نسجله في هذا البحث هو غياب شبه مطلق لدراسات تناولت هذا البحث بإستثناء :

-رسالة الماجستير لصاحبها عمار سلامي تحت عنوان الصناعات الصغيرة و المتوسطة و التنمية الإقتصادية (باللغة الفرنسية) سنة1980

-الدراسة التي قام بها المركز الوطني للتحاليل الإقتصادية والتخطيط CENEAP تحت عنوان: المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (باللغة الفرنسية) سنة1993

تهدف هذه الدراسة للاجابة عن التساؤلات التي تضمنتها الاشكالية و أيضا :

- محاولة تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة و المتوسطة و إظهار الحدود التي تفصلها عن باقي التنظيمات الأخرى.
- محاولة الوقوف على مختلف الأطروحات التي تدافع على الدور الاقتصادي و الاجتماعي للصناعات الصغيرة و المتوسطة .
- محاولة إظهار إنعكاس السياسة التنموية و منه السياسة الصناعية التي إتبعتها الجزائر على بروز و تطور هذا القطاع .
- محاولة إبراز الاهتمام الذي أصبحت توليه السلطات العمومية لهذا القطاع .

نظرا لطبيعة الموضوع، فإن الباحث، يركز على المنهج الوصفي الذي يتناسب و الدراسة و الذي يسمح باستعراض إستراتيجية التنمية و موقع الصناعات الصغيرة و المتوسطة فيها كما إعمد الباحث على المنهج الإستقرائي في مختلف الفصول خاصة في الفصل الأول المتعلق بمحاولة تقديم مسح لمختلف التعاريف المقدمة لهذه الصناعات .

و قد إستخدم الباحث في دراستة العديد من الأدوات منها :

- الاحصاءات المتعلقة بواقع هذه الصناعات في الجزائر و بالدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية على مدى فترات زمنية .

- القوانين و التشريعات المتعلقة بالمجال الاقتصادي و التنظيمي للوقوف على السياسة التي تنتهجها السلطات الاقتصادية تجاه هذا القطاع .

- محاولة الوقوف على مختلف الأطروحات المدافعة عن هذه الصناعات .

إنطلاقا من هذه المبررات ، شملت الدراسة على أربعة فصول مرتبة كمايلي:

الفصل الأول ، جاء تحت عنوان ، الصناعات الصغيرة والمتوسطة و سياسات التنمية ، وهو يتناول البحث في ماهية الصناعات الصغيرو والمتوسطة و مختلف أشكالها و ذلك في المبحث الأول الذى خصص الى القيام بمسح واسع لمختلف التعاريف التي أعطيت لهذا القطاع في العديد من الدول و منها طبعا التعريف المعتمد في الجزائر ، بعد مأبرزنا مختلف الصعوبات التى تعترض وجود تعريفا شاملا ومقبولا في الزمن و المكان . ثم تناولنا في البحث الثاني ، في نطاق سياسة التنمية الأطروحات المدافعة عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة و ذلك للإجابةعن السؤال المطروح ،لماذا الصناعات الصغيرة والمتوسطة ؟.

و الفصل الثاني جاء تحت عنوان إستراتجية التنمية والصناعات الصغيرة والمتوسطة ، حيث تهدف الدراسة فيه الى تحديد موقع و واقع هذه الصناعات في إستراتجية التنمية المتبعة في الجزائر، فكانت البداية مع التطرق إلى تحديد الإطار النظري و الإختيارات الصناعية التي تطورت فيهما الصناعة الجزائرية منذ الإستقلال إلىيومنا هذا، من حيث السياسة الإستثمارية والتوجه العام للبرامج التنموية و انعكاس ذلك على الصناعات الصغيرة و المتوسطة حيث تم التمييز بين مرحلتين أساسيتين ، فبعد مرحلة الانتقال الممتدة بين 62 – 1966 ، جاءت المرحلة الأولى من مسيرة التنميو الصناعية و الممتدة بين 67 و 1980 و المعروفة بالتنمية المركزية التي كانت ترمي إلى إحداث تغيير في بنية الاقتصاد الجزائري من خلال إقامة الصناعات الكبيرة – الصناعات القاعدية – و هو ما كان له أثر سلبي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة فتم تهميشها و تقليص دورها ، رغم أن السلطات الاقتصادية آنذاك حاولت من خلال برامج التصنيع المحلي إعطاء دفع للصناعات الصغيرة و المتوسطة ، في إطار المخطط الرباعي الثاني (74– 1977). أما المرحلة الثانية ، فغطت عشرية الثمانينات و بداية التسعينات و التي تعرف بالتنمية اللامركزية ، بسبب التوجه الجديد للسياسة التنموية المنتهجة التي غيرت في أولويات البرامج الاستثمارية .

و في المبحث الثاني ، من هذا الفصل ، فقد تطرقنا إلى سياسة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، فميزنا بين مرحلتين ، أولاهما أطلقنا عليها بمرحلة التهميش و التي تمتد من67 – 1980 و فيها كانت الصناعات الصغيرة و المتوسطة تعتبر كصناعة تابعة للصناعة الكبيرة ، فإرتبط تطورها و نموها بنمو الصناعة الكبيرة . فالدور الذي كانت تلعبه هذه الصناعات كان ثانويا خاصة بالنسبة للصناعة الخاصة . أما المرحلة الثانية التي تغطي الثمانينات و بداية التسعينات فقد عرفت فيها الصناعات الصغيرة و المتوسطة إهتماما كبيرا من قبل السلطات الاقتصادية باعتبارها كحل بديل أمام الاختلالات التي سجلتها الصناعات الكبيرة فقد خصت بذلك باهتمام على مستويات عديدة تنظيمية ، تشريعية ، و البرامج الاستثمارية .

أما الفصل الثالث ، فقد جاء تحت عنوان : دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائرى ، وكان عبارة عن دراسة تحليلة إحصائية لتطورهذا القطاع من حيث المساهمة التى يقدمها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية. فتناول المبحث الأول منه أسس التنظيم الذي أخذته هذه الصناعات في الجزائر و الدور الوظيفي الذي كان ينتظر ان تلعبه.
أما المبحث الثاني فكان عبارة عن دراسة إحصائية للدور الحقيقي الذي تلعبه هذه الصناعات في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، سواء من حيث وزنها الاقتصادي بمساهمتها في الانتاج الصناعي ، و القيمة المضافة الصناعية و الاستثمار أو الوزن الاجتماعي بمساهمتها في التشغيل و التخفيف من حدة الاختلال الجهوي .

وفي الفصل الرابع من هذه الدراسة الذى جاء تحت عنوان الإطار القانوني و المؤسساتي للصناعات الصغيرة والمتوسطة كان يرمي الى تحديد الاطار القانوني و التنظيمي الذي تنشط فيه هذه الصناعات من خلال التميز في المبحث الأول بين تنظيم المؤسسات الصناعية ص م التا بعة للقطاع العام (المؤسسات المحلية)، عن تلك التابعة للقطاع الخاص . كما شمل المبحث الثاني على محاولة الوقوف على السياسة والاطار الجديد الذي إنتهجتهما السلطات العمومية تجاه هذا القطاع محاولة النهوض به و ترقيته.
وفي الختام كانت لنا محاولة التحقق من الفرضيات المقدمة و الإجابة عن مختلف التساؤلات التى طرحتها هذه الدراسة و تقديم بعض التوصيات.

الفصل الأول : الصناعات ص.م والتنمية الإقتصادية

المقدمة:

الفصل الأول : الصناعات ص.م والتنمية الأقتصادية

المبحث الأول :ماهية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وأشكالها

1-1- ماهية (ص.ص.م)

1-2-أشكال (ص.ص.م)

المبحث الثاني:

2-1 مظاهر الإهتمام بالصناعات ص.م

2-2 الأطروحات المدافعة عن الصناعة ص.م

الفصل الأول :الصناعات الصغيرة والمتوسطة و التنمية الإقتصادية

مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة تزايد الإدراك في كثير من البلدان بإختلاف درجة النمو فيها ، بأن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور حاسم في توسيع الإنتاج الصناعي و تنويعه ، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية . ومن الواضح ان المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة تمثل الغالبية الساحقة من الطاقات الصناعية في معظم البلدان ، سواء من حيث عدد المؤسسات اومن حيث العمالة .

وعلى الرغم من توافق أساسى في الأراء بين الباحثين الإنمائيين و مقررى السياسات بشأن ما للصناعات ص،م من أهمية فائقة في قيام عملية تصنيع فعالة و مجدية ، لا يزال بعض التخبط فيما يتعلق بإعطاء تعريف مناسب للصناعات ،ص،م ، وفي تحديد معالمها و أشكالها ، نجم عنه صعوبات كبيرة أمام المهتمين بهذا القطاع بشأن السياسة التي يتعين إختيارها من أجل مواصلة النهوض و ترقية ص،ص،م .

نحاول من خلال هذا الفصل الذي قسمناه إلى مبحثين ، الإجابة في المبحث الأول منه على السؤال الرئيسى الذي رأينا ان نبدأ به وهو: ما المقصود بالمؤسسات / الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، و ماهي أشكالها ؟ ثم نحاول التطرق في المبحث الثاني إلى إبراز موقع هذه الصناعات من منظور كلي بتحديد أسباب الإهتمام بها و أهم الأطروحات المدافعة عنها في إطار التنمية الإقتصادية حت نرد على السؤال الثاني : لماذا الصناعات الص ،م ؟

المبحث الأول : ماهية الصناعات ص،م و أشكالها

إن محاولة تحديد مفهوم المؤسسات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة ،أو كما هو شائع الإستعمال مؤسسات صغيرة ومتوسطة ، مع توضيح من جهة معالمها من التنظيمات الأخرى - الصناعات المنزلية والحرفية والصناعات الكبيرة، ومن جهة أخرى مجالات تدخلها - تطرح نفسها كضرورة أمام كل باحث يتناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل ، وكذلك أمام مقرري السياسة التنموية في مختلف الدول عند إعدادهم لبرامج إنماء ومساعدة هذه المؤسسات .

1-1 ماهية الصناعات ص،م

تبرز أهمية تحديد مفهوم الصناعات ،ص،م خاصة إذا علمنا بغياب تعريف شامل وثيق، و واضح يحظى بالإجماع من قبل كل الباحثين و المهتمين بهذا القطاع . وفي دراستنا هذه ، دراسة مكانة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، رأينا إلزامية الإنتهاء إلى تعريف وتحديد ماهية هذه المؤسسات ، مع إظهار الحدود الفاصلة بينها وبين باقي المؤسسات الأخرى ، حتى يمكن الوقوف على مكانتها و وزنها في الإقتصاد ، و مدى مساهمتها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وأيضا تحديد سبل ترقيتها و النهوض بها .

وهذا ما سنحاول معالجته في هذا الجزء حيث نبين اولا الصعوبات و القيود التي تواجه الباحث في تحديد مفهوم يلقى القبول من كل الدول ، وينطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إختلاف أوجه نشاطها ....، و هذه القيود كما سنرى عديدة ، منها ما يطرح على المستوى الكلي ، ومنها ما يخص المؤسسة في حد ذاتها ، حيث نخلص بعد طرحنا لتلك الصعوبات إلى نتيجة مفادها أن هناك شبه إجماع حول جملة من المعايير يمكن الإستناد عليها عند محاولة تعريف هذه المؤسسات ، نجمعها في نوعين أساسين ، وهي المعايير الكمية والمعايير النوعية ، و بإفتراض أن كل تعريف يجب أن يجمع بين النوعين من المعايير، نحاول التطرق الى بعض التعاريف الرسمية أو شبه الرسمية ، إدارية كانت أم قانونية ، مطبقة في بعض البلدان من بينها التعريف الذي إعتمدته الجزائر في تحديدها لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

1-1-1 صعوبات تحديدالتعريف :

ثمة صعوبات كبيرة في وضع تعريف واضح خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يكون مقبولا و يحظى باجماع مختلف الاطراف المهتمة بهذا القطاع ، وذلك باعتراف العديد من الباحثين والمؤلفين ، وايضا باعتراف الهيئات و المنظمات الدولية(*) المهتمة بالتنمية الاقتصادية وترقية و انماء المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، فالأمر ليس بالسهولة التي تبدوعند القيام بالمقارنة بين وحدة او مؤسسة صغيرة ومؤسسة اخرى ذات حجم كبير، فالمشكل الذى يطرح ، يكمن اساسا في وضع الحدود الفاصلة بين هذه الوحدة او المؤسسة الصغيرة من جهة والمؤسسة الكبيرة من جهة اخرى ، هل هذه الحدود هي نفسها في كل الدول ؟ خاصة عند المقارنة بين الدول المصنعة والدول النامية ، وفي نفس البلد ، هل هذه الحدود هي نفسها عند المقارنة بين مؤسسة تجارية و مؤسسة صناعية ، إذ بإختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة، اذن هناك عدة قيود تتحكم في ايجاد و وضع تعريف شامل وموحد لهذه المؤسسات من اهمها :

1-1-1-1 اختلاف درجة النمو:

ان التفاوت في درجة النمو يقسم العالم الي مجموعات متباينة ،اهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية و ينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجية المستعملة في كل دولة ، وايضا في وزن الهياكل الاقتصادية ـ من مؤسسات و وحدات إقتصادية ـ يترجم ذلك في إختلاف النظرة الي هذه المؤسسات والهياكل من بلد الي اخر ،فالمؤسسة الصغيرة في اليابان او الولايات المتحدة الامريكية او في اي بلد مصنع اخر يمكن اعتبارها متوسطة او كبيرة في الجزائر او المغرب ،بسبب اختلاف درجة النمو و التطور التكنولوجي بين الولايات المحدة الامريكية واليابان من جهة و الجزائراو المغرب من جهة اخرى ، و بنفس النظرة ،ينطبق نفس الامر عند المقارنة

(*) تخلص مختلف الهيئات الدولية المهتمة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى نفس النتيجة فيما يتعلق بوضع تعريف لهذا القطاع. و من هذه الهيئات نجد: OCDE , ONUDI , BIT

بين مؤسسة تعتبركبيرة في موريطانيا او السينيغال اذ تعتبر صغيرة في إيطاليا . فانطلاقا من هذه النظرة نصل الي نتيجة ان تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد الي اخر الامر الذي يفسرغياب تعريف موحد صالح في جميع الدول.

1-1-1-2 اختلاف النشاط الاقتصادي :

تصنف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه الي ثلاثة قطاعات رئيسية (1):

- **قطاع أولي:** يضم مجموع المؤسسات التي تستخدم كعنصراساسي أحد عوامل الطبيعة ، كالزراعة و الصيد و استخراج الخامات .
- **قطاع ثان :** يشمل المؤسسات التي تعمل في ميدان تحويل و انتاج السلع .
- **قطاع ثالث :** يمثل قطاع الخدمات ، كالنقل و التوزيع و التأمين

وباختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي و الهيكلة المالية المؤسسات ، فعند المقارنة بين المؤسسة التي تنتمي الي القطاع الصناعي و اخرى تنتمي الي القطاع التجاري ، تتضح الاختلافات ، فبينما تحتاج المؤسسة الصناعية الى استثمارات كبيرة في شكل مباني وهياكل ومعدات ....، فإن المؤسسة التجارية تحتاج عكس ذلك الي العناصر المتداولة من مخزونات البضائع و الحقوق ، لإن نشاطها يرتكز علي عناصر دورة الإستغلال و ايضا كما تستخدم المؤسسة الصناعية عدد كبير من العمال ، قد تستغني عنه المؤسسة التجارية ، اما على مستوى التنظيم الداخلي فان طبيعة نشاط المؤسسة الصناعية يفرض توزيع المهام مع تعدد الوظائف ومستويات اتخاد القرارات على عكس المؤسسة التجارية التى تتمتع بهيكل تنظيم بسيط ....، ولهذا يمكن اعتبار المؤسسةالصناعية ، الصغيرة و المتوسطة ، بحكم حجم استثماراتها وعدد عمالها و تنظيمها ، مؤسسة كبيرة في قطاع التجارة ، اذن من الصعب امام تنوع النشاط الاقتصادي الوصول الى مفهوم واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

---

(1) Gilles Bressy , Economie d'entreprise , ed SIREY 1990 p 56

1-1-1-3- إختلاف فروع النشاط الاقتصادي :

يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته الى عدد كبير من الفروع الاقتصادية ، فينقسم النشاط التجاري مثلا الى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة ، أو إلى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية ، و ينقسم النشاط الصناعي بدوره الى مؤسسات الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية ، وكل منهما يضم عدد من الفروع الصناعية ، منها الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات الكيماوية و الصناعة المعدنية الاساسية وصناعة الورق وصناعة الخشب ومنتجاته ، وتختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذى تنتمي اليه ، من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثما رات الذى يتطلبه نشاطها ، فمؤسسة صغيرة اومتوسطة تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة اخرى في الصناعة الغذائية أو الصناعات النسيجية من حيث الحجم، فهذه الاخيرة قد تعتبر متوسطة او كبيرة .

1-1-1-4 تعدد معايير التعريف

إن كل محاولة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بايجاد التعريف المناسب لها، تصطدم بوجود عددهائل و متنوع من المعايير و المؤشرات ، ففي بلجيكا مثلا ، هناك أكثر من ثمانية وعشرون معيارا (1)، منها ما ياخذ في الحسبان الحجم و القياس ، كمعيار عدد العمال ، حجم الاستثمارات ، ومنها ما يعتبر الخصائص النوعية كمعايير يمكن ان تحدد لنا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتميزها عن غيرها من المؤسسات الاخرى .

يخلق تعدد المعايير صعوبات كبيرة في اختيار المناسب منها والذى يكون قادرا على وضع الحدود الفاصلة بين اصناف المؤسسات على اختلاف اوجه نشاطاتها والقطاعات التى تنتمي اليها

(1) La politique pour les PME dans la CEE , In Collection ISGP , p 91

1-1-2 تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

رغم الصعوبات التي تواجه عملية وضع تعريف دقيق وشامل لهذا القطاع ، فان اغلب الدراسات و البحوث التي تمت في هذا الشأن وأيضا أغلب المؤلفين يركزون على ضرورة الإنتهاء الى تحديد ماهية هذه المؤسسات بالإعتماد على مختلف المعايير و المؤشرات ، فالمؤسسة صغيرة و متوسطة بحسب حجمها وحسب الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات.

1-1-2-1 المعايير الكمية :

إن صغر أو كبر المؤسسة يتحدد بالإستناد الي جملة من المعايير و المؤشرات الكمية والإحصائية المحدد للحجم ، يسمح استعمالها بوضع حدود فاصلة بين مختلف أحجام المؤسسات ، ويمكن تقسيم هذه المعايير الي مجموعتين (1):

* المجموعة الاولى وتضم مؤشرات تقنية واقتصادية ، نجد من ضمنها كل من :
- عدد العمال .
- التركيب العضوى لرأس المال.
- حجم الإنتاج .
- القيمة المضاقة .
- حجم الطاقة المستعملة .

* المجموعة الثانية وتتضمن المؤشرات النقدية :
- رأس المال المستثمر .
- رقم الأعمال.

(1) Petite entreprise et croissance Industrielle dans le monde aux XIXé et XXé siecles T1 ed CNRS 1981 P 50

غير ان مسالة اقتناء هذه المعايير تطرح في حد ذاتها بعض المشاكل ، فهناك بادئ مسألة اختيار المناسب منها ، ثم هناك الاختلاف الملاحظ في استعمالها من حيث المكان والزمن ، وايضا بين مختلف فروع النشاط الاقتصادى ، وغالبا ما يتم تصنيف المؤسسات على اساس عدد عمالتها ، بحجة ان حجم العمالة هومن المعلومات الاسهل حصرا من الناحية العددية ، من جهة، والايسر تحصيلا فيما يخص نشاط المؤسسات من جهة اخرى ، كما انه معيار تعتمده جل الدراسات بإشراكه مع معيار رقم الاعمال والقيمة المضافة ، و بالعودة إلى الجدول رقم (1): الذي يعطينا صورة عن استعمال المعايير الكمية في وضع الحدود التي تفصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الاخرى نجد ان المؤلف عمد إلى إدراج عينة تشمل بلدانا من مختلف مستويات النمو، حيث تعتمد كل منها معايير مختلفة ، وهي أساسا عدد العمال و رأس المال.

الجدول (1) : المعاييرالكمية في تحديد التعريف

البلدان	قطاع المؤسسات الصغيرة		المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
	عدد العمال	رأس المال	عدد العمال	رأس المال
الجزائر	-	-	500	15 مليون دج
فنلندا	-	-	350	-
فرنسا	-	-	500	5 مليون ف ف
بريطانيا	200	-	500	-
السويد	50	-	-	-
الهند	-	-	-	750 ألف روبية
اليابان	-	-	30	50 مليون ين

المصدر: عمار سلامى مرجع سبق ذكره، ص 50 SELLAMI A op cit p 50

2.2.1.1 المعايير النوعية :

إن القيام بمحاولة وضع حدود فاصلة بين المؤسسات ، ص ، م من جهة والمؤسسات الحرفية و المؤسسات الكبيرة من جهة اخرى باعتماد المعايير الكمية ، (عدد العمال ، او راس المال او رقم الاعمال ....الخ) سيؤدى الي قيم ابتدائية مختلفة كما رأينا بإختلاف البلدان والقطاعات الاقتصادية ، بذلك يصبح التعريف غير كامل و نسبي الي حد بعيد و بالتالي يتطلب العمل ادراج معايير اخرى تبرز بوضوح خصائص هذه المؤسسات وتسمح بشرح طبيعتها و اختلافها عن باقي التنظيمات الاخرى ، تؤكد على هذه المعايير جهات عديدة ، منها خاصة المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية الصناعية ، نذكر منها ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، حسب ماجاء في كتاب ألفه"E.Staley" تحت عنوان Small industry development حسبه تعتبر المؤسسة الصناعية ،ص،م : هي تلك التي تتميز بإثنين على الأقل من الخصائص التالية : (1)

*إستقلال الادارة ، وعادة ما يكون المديرون هم أصحاب المؤسسة .
* تبنى الملكية و رأس المال على الفرد او مجموعة من الافراد .
* تمارس المؤسسة عملها في المنطقة المحلية ، و يقطن العاملون واصحاب المشروع في منطقة واحدة ، و لا تقتصر احتياجات الاسواق على المنطقة المحلية .
* توصف المؤسسة بصغر الحجم اذا قورنت بالمؤسسة الكبيرة الحجم التي تعمل في نفس الميدان.

و هي المعايير التي استند عليها قانون 1953 (2) المتعلق بالمؤسسات الصغيرة في الولايات المتحدة الامريكية (Small Business Act) ، في تقديمه لمفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على انها " تمثل المؤسسة التي يتم امتلاكها وادارتها بطريقة مستقلة بحيث لاتسيطر

---

(1) Staley. E , Small industry development , In BIT , au service de la petite industrie , GENEVE 1961 p 7.

(2) Gross. H , Petite entreprise et grand marché , éd organisation Paris 1960 , p 16

على مجال العمل التي تعمل في نطاقه " فالمؤسسة الص وءم ، تتميز عن غيرهـا مـن المؤسسـات بالمعايير النوعية التي نجمعها فيمايلى :

أ) المسؤلية:

يتعلق الامر بالمسؤلية المباشرة و النهائية للمالك ، الذى يكون فـي كل الحـالات هـو صـاحب القرارات داخل المؤسسة ، له تاثير على طبيعة التنظيم و اسلوب الادارة .
فان المدير/المالك يؤدى العديد مـن الوظـائف فـي نفس الوقـت ، الإنتـاج ، والادارة ، والتمويـل ، والتسويق ، وهي عمليات توزع في المؤسسة الكبيرة على عدة أشخاص . وهذه الميزة تفسر حاجة هذه المؤسسات الى المعونة الفنية والتسويقية والماليـة ...و حتـى حيـن يسـتخدم مديـر مؤسسـة مـا بعض المساعدين ،محاسب ، رئيس فرقة ، فان الخصـائص الاساسية لعمل تلك المؤسسة تبقى على حالها الى حد كبير.

ب) الملكية :

ان ملكية المؤسسات الصناعة ص.م تعود في اغلبها إلـى القطـاع الخـاص،فـي شـكل شـركات ـ شركات الاشخاص او شركات الاموال ـ (*) غير ان النسبة الكبيرة منهـا عبـارة عـن مشـروعات فردية وعائلية ، يلعب فيها المالك / المديـر دورا كبيـرا علـى جميـع المسـتويات.فـي بعـض الـدول و من بينها الجزائر تمتلك الدولة عدد مـن هـذه المؤسسـات حيـث تـأخذ شـكل مؤسسـات عموميـة محلية (*).

ج) السوق :

يمكن ان نحكم على حجم المؤسسة استنادا الي علاقاتها بالسوق ـ نطاق السوق ـ عمومـا انتـاج المؤسسة الصغيرة هو انتاج سـلعي ، و العلاقـة بينهـا وبيـن السـوق هـي علاقـة العـرض والطلـب للمنتجات و/او الخدمات . و تتحدد قوة هذه العلاقة بمدى سيطرة هذه المؤسسة على السوق وهي

(*) و هو ما سنراه عند الحديث عن التعريف المقدم للصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، حيث تجمع هـذه الأخيرة بين كل من المؤسسات الخاصة و المؤسسات العامة التابعة للجماعات المحلية و التي تعرف بالمؤسسات المحلية.

تكون في الغالب مؤسسة كبيرة عندما تكون هيمنتها كبيرة على السوق التى تفرض عليها نوع من الاحتكار. وقد لايكون هذا التحديد شافيا، لان نوع المنتجات له دور في تحديد اهمية السوق نفسها.

د) طبيعة الصناعة :

يتوقف حجم المؤسسة على الطبيعة الفنية للصناعة ، او بعبارة اخرى على مدى استخدام الآلات في انتاج منتج الصناعة ، فبعض الصناعات تحتاج في سبيل انتاج سلعها إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل و وحدات صغيرة نسبيا من رأس المال ، كما هو الحال في بعض الصناعات الاستهلاكية ـ الخفيفة ـ وهنا يكون الانتاج الصغير هو الانسب. أما بعض الصناعات الاخرى فإنها تحتاج لتشغيل وحداتها الانتاجية الى وحدات قليلة نسبيا من العمل و وحدات كبيرة نسبيا من رأس المال وكل زيادة في رأس المال العيني المستخدم في العمليات الانتاجية يؤدي الى النقص في النفقة المتوسطة لكل وحدة من الناتج و هنا في مثل هذه الحالة يحسن الانتاج على نطاق كبير . وينطبق هذا الوضع على الصناعات ـ الثقيلة ـ كالصناعات التعدينية والهندسية و الكهربائية .

3-1-1-1 التعاريف المختلفة :

بغض النظر عن بعض الاقتراحات والتوصيات التي قدمتها المنظمات الدولية نلاحظ غيابا يكاد يكون مطلقا لتعريف شبه رسمي يمكن اعتماده ، فكل دولة تنفرد بتعريف خاص بها يرتبط بدرجة نموها الاقتصادي ، والتعريف المقترح ، إما ان يكون قانونيا كما هو الشأن في الولايات المتحدة الامريكية و اليابان، أو إداريا كتعريف المانيا الغربية (سابقا) ، وهولندا ، و ايضا بعض التعاريف المتفق عليها من قبل المجموعات الدولية ، مثل التعريف المقدم من البنك الاوروبي للاستثمار في اطار السوق الاوروبية المشتركة (CEE) ، وتعريف اتحاد دول جنوب شرق أسيا (L' ANASE) . كما سندرج التعريف الذى اعتمد في الجزائر لتحديد هذا القطاع.

أ) الولايات المتحدة الامريكية :

قدم لنا قانون المؤسسات الصغيرة (1) لعام 1953 مفهوم المؤسسة الصغيرة "على انها، تمثل المؤسسة التى يتم إمتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لاتسيطر على مجال العمل الذى تنشط في نطاقه " وقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات و عدد العاملين ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة كمايلى:

ـ المؤسسات الخدمية و التجارة بالتجزئة ....من 1الى 5 مليون دولار امريكي كمبيعات سنوية

ـ مؤسسات التجارة بالجملة ....من 5 الى 15 مليون دولار امريكى كمبيعات سنوية

ـ المؤسسات الصناعية .... عدد العمال 250 عامل او اقل

ب) اليابان :

استنادا للقانون الاساسي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 1963 فان التعريف المحدد لهذا القطاع يلخصه الجدول رقم (2) بحيث يميز بين مختلف المؤسسات على اساس طبيعة النشاط .

جدول رقم (2) التعريف اليابانى للمؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية و التحويلية و النقل و باقي فروع النشاط الصناعي	أقل من 100 مليون ين	300 عامل أو أقل
مؤسسات التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين	100 عامل أو أقل
مؤسسات التجارة بالتجزئة و الخدمات	أقل من 10 مليون ين	50 عامل أو أقل

المصدر Roger -Machart Reussir nos PME op cit dunod 1991 P40

ج) هولندا :

رغم غياب تعريف رسمى فيها ، فان الاجراءات التنظمية خاصة التى تضمنها كل من قانون توطين المؤسسات و الاجراءات المتعلقة بالتوقف عن النشاط ، والقانون الخاص بالرسم علـى رقـم الاعمال ، تعتبر كافية لرسم الحدود التـى تفصـل بيـن مختلـف اصنـاف المؤسسـات و ذلك حسب طبيعة نشاطها . فتعد مؤسسة صغيرة و متوسطة كل منشأة تشغل 100 عامل او اقل و تنتمى الـى احد الفروع التالية :(1)

- الصناعة و البناء و التجهيز .
- التجارة بالجملة ، والتجارة بالتجزئة ، والنشاط الخدمى من الفندقة والمطاعم .
- النقل ، والتخزين ، والاتصال .
- التأمين .

د) ألمانيا الغربية (سابقا) :

يركز التعريف المقدم لهذا القطاع على المؤشرات الكمية ، وينظر اليهامن وجهتن :

- التعريف الراسمالى (capitaliste):الذى يركز علـى اعتبـار الـم ، ص ، م " هـي تلـك المؤسسات التى لا تعتمد في تمويلها على السوق المالى" و يتم ادارتها من قبل مستثمرين مستقلين ، يعملون بصفة شخصية في الؤسسة ويتحملون كل الاخطار .

التعريف المهنى (professionnelle): ويعتبر قاعدة تعريف النشاط الحرفى الذى يحدد 126 نشاط . وإنطلاقا من الجدول (3) نقف علىالمعايير الكمية المستعملة في تعريف قطاع المؤسسات الصناعية ص،م.

---

(1) Broin . D , Les PME en Europe et leur contribution à l'emploi , in notes et études documentaire N° 4715 - 4716 , 1983 , p14

جدول رقم (3) المعايير الكمية المستخدمة في تعريف المؤسسات الصناعية ص.م

في المانيا الغربية (سابقا)

القطاعات		عدد العمال	حجم رقم الأعمال
الصناعة	صغيرة	أقل من 50	أقل من 2 مليون مارك
	متوسطة	من 50 إلى 499	من 2 إلى 25 م.م
تجارة الجملة	صغيرة	أقل من 10	أقل من 1 مليون م.
	متوسطة	من 10 إلى 199	من 1 إلى 5 م.م
تجارة التجزئة	صغيرة	أقل من 3	0,5 مليون مارك
	متوسطة	من 3 إلى 99	من 0,5 إلى 10 م.م
الخدمات	صغيرة	أقل من 3	أقل من 100 ألف م.
	متوسطة	من 3 إلى 49	من 100 إلف إلى 2 م.م

(1) Broin . D , Les PME en Europe et leur contribution à l'emploi , in notes et études documentaire N° 4715 - 4716 , 1983 , p122

هـ) السوق الاوروبية المشتركة :(CEE)

امام الاختلاف الذى يتعلق بالتعريف المقدم لهذا القطاع بين الدول الاوروبية ، عمدنا الى ادراج التعريف المقدم في اطار السوق الاوروبية المشتركة و الذى يقترحه البنك الاوروبي للاستثمار (1) اذ يعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة ، تلك المنشأة التى تحقق المعايير التالية :

* عدد العمال المشتغيلين يصل الى 500 عامل او اقل
* يصل حجم الاستثمارات الثابتة فيها 79 مليون وحدة نقدية أوروبية (ايكو) او اقل.
* عدد العمال المشتغيلين يصل الى 500 عامل او اقل
* يصل حجم الاستثمارات الثابتة فيها 79 مليون وحدة نقدية أوروبية (ايكو) او اقل.

(1) Bied . F , Financement des entreprises , éd lefebvre Paris 1992 , p793

و) اتحاد بلدان جنوب شرق اسيا : (L ANASE)

في دراسة حديثة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قام بها اتحاد بلدان جنوب شرق اسيا، استخدم كل من بروتش وهيمينز (BRUCH et HIEMENZ)التصنيف الاتى (1) المعترف به بصورة عامة في هذه البلدان ، والذى ياخد مؤشر العمالة كمعيار اساسى :

* من 1 الى 10 عمال .... مؤسسات عائلية وحرفية
* من 10 الى 49 عامل .... مؤسسات صغيرة
* من 49 الى 99 عامل .... مؤسسات متوسطة
* اكثر من 100 عامل .... مؤسسة كبيرة .

كما إستندا أيضا على بعض المعايير النوعية في التمييز بين كل من الأشكال السابقة ، ففي المؤسسات الحرفية يكون المالك هو المنتج مباشرة ، والمستخدمين أغلبهم من أفراد العائلة ، عكس المؤسسات الصناعية ،ص،م حيث تعرف نوع من تقسيم العمل ، فيبتعد المالك عن وظيفة الإنتاج ليهتم أكثر بالإدارة و التسيير فيظهر بذلك نوع من تنظيم للوظائف ، هذا التنظيم يكون أكثر وضوحا في المؤسسات الكبيرة .

ي) إفريقيا :

و في الدول الإفريقية لا يوجد تعريف متفق عليه للصناعات ص،م ، إلا أنه قد صدرت توصيات منظمة العمل الدولية في عام 1962 و التى تعرف الصناعات ،ص،م بأنها المؤسسات الإنتاجية التى تزاول التخصص في الإدارة ، وتتركز في يد أصحابها ، ويصل عدد المشتغلين بها خمسين التى تزاول التخصص في الإدارة ، وتتركز في يد أصحابها ، ويصل عدد المشتغلين بها خمسين عاملا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة وأقل من مئتين للصناعة المتوسطة.

---

(1) Hull . G.S , La petite entreprise A L'ORDRE DU JOUR , éd L'Harmattan Paris 1987, p77

1-1-2-4- تعريف الجزائر:

على غرار مختلف دول العالم ، نسجل غياب تعريف واضح لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،حيث كانت كل المحاولات التى تمت في هذا الشأن غير رسمية و على هامش اهتمام السلطات العمومية بهذا القطاع .

أول محاولة كانت أكثر وضوحا هي تلك التى تضمنها التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة (1) حيث يرى أن المؤسسات الصناعية الص و م هي كل وحدة إنتاج :

- مستقلة قانونيا
- تشغل أقل من 500 عامل
- تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15مليون دج و يتطلب لانشائها إستثمارات أقل من 10 مليون دج

و قد تأخذ هذه المؤسسات أحد الاشكال التالية :

- المؤسسات التابعة للجماعات المحلية (مؤسسات ولائية وبلدية)
- فروع المؤسسات الوطنية
- الشركات المختلطة
- المؤسسات المسيرة ذاتيا
- التعاونيات
- المؤسسات الخاصة

(1) Minister du l'industrie et de l'energie , plan de developpement de la PME 1974 - 1977 , 1972 , p14

و يفترض أن كل من رقم الاعمال و الاستثمارات الثابتة يخضعان لعملية إعادة تقييم إبتداء من سنة 1972 بتطبيق معامل خطى 5 ./"

اما المحاولة الثانية لتعريف هذه المؤسسات تقدمت بها المؤسسة الوطنية للهندسة و تنمية الصناعات الخفيفة – EDIL – بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة (1) حيث يرتكز التعريف المقترح على المعيارين الكميين ، اليد العاملة و رقم الأعمال ، فتعرف المؤسسة الصناعية الص ،م على أنها تلك المنشأة التى :

تشغل أقل من 200 عامل
تحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج .

أما التعريف الثالث و المقترح أثناء الملتقى الوطنى حول تنمية المناطق الجبلية في إطار الدراسة التى تقدم بها السيد رابح محمد بلقاسم : تحت عنوان "عناصر التفكير حول مكانة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجبلي "(2) يرتكز على المعايير النوعية بحيث ينظر الباحث الى المؤسسات الصناعية ،ص ،م ،على أنها كل وحدة إنتاج و/أو وحدة الخدمات الصناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسير المستقل و تأخذ إما شكل مؤسسات خاصة أو مؤسسات عامة ، وهذه الأخيرة هى مؤسسات محلية (ولائية او بلدية) .

كما يعتبر هذا القطاع اشمل بحيث يضم بجانب الوحدات الصناعية والخدمات الصناعية ، وحدات الإنجاز التابعة لقطاع البناء و الأشغال العمومية و باقي الوحدات الخدمية الأخرى (التجارة والنقل والتأمين ...)

(1) EDIL , Activité Enginering et developpement de la PMI en Algerie , in séminaire national sur la PMI en Algerie avril 1983

(2) Tribune de developpement , USEA , N° 8 , 1983 , p44

التعريف المقترح :

أمام تعدد المعايير التي تقسم بمقتضاها المؤسسات الصناعية إلي صنفين أو أكثر ، وذلك مع الإقرار بوجود إختلافات جوهرية ما بين مختلف أصناف المؤسسات فيما يتعلق بسلوكاتها وإتجاه تطورها ، ولقد إعتمدت الدراسات المجراة في هذا الخصوص معايير كمية ونوعية متعددة ، وذلك إما بصورة فردية أو بإعتماد المعيارين معا بتركيبات مختلفة ، وبعيدا عن الخوض في مناقشة المزايا النسبية لكل من هذه العايير ، فإن طريقة التصنيف التى نعتمدها في دراستنا ، لقد أملاها ما توفر من معطيات إحصائية إستقاها أساسا الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) ، من خلال الإحصاءات الصناعية التي يجرها بصفة دورية حول الصناعة .

فالتعريف الذي إعتمدناه في هذه الدراسة يرى بأن الصناعات الصغيرة و المتوسطة هي كل:

*مؤسسة أو وحدة صناعية خاصة ،

*مؤسسة أو وحدة صناعية محلية ،

تشغل في المتوسط 500 عاملا ، و تتميزمن جهة ، عن الصناعة الحرفية بأنها منتظمة، تتم في ورشات ومصانع ، وتستخدم أساليب الإنتاج المتطورة (عكس التقليدية) بإتعمالها للألات و المعدات ، كما تستخدم طرق التسيير من محاسبة وتسيير المخزونات والموارد البشرية ، ومن جهة أخرى تتميز عن الصناعات الكبيرة ، بإستعمالها لتكنولوجيا بسيطة ذات كثافة اليد العاملة، وأيضا بسهولة توطنها .

2.1 أشكال المؤسسات الصناعية،ص،م :

تنقسم المؤسسات ص،ص،م إلى عدة انواع ، تختلف أشكالها بإختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها ، هذه المعايير نجمعها فيما يلي :

- طبيعة توجه هذه المؤسسات
- أسلوب تنظيم العمل
- طبيعة المنتجات
- الصناعات التكاملية "PMI sous-traitants"

1- 2- 1 تصنيف المؤسسات الص،ص،م على أساس توجهها :

يعتبر قطاع المؤسسات الص،ص،م، قطاعا شاملا نميز فيه بين العديد من الأشكال أو الأنواع وذلك حسب توجهها ، و من بين أهم هذه الأنواع :

- المؤسسات العائلية (المنزلية)
- المؤسسات التقليدية (traditionnelles)
- المؤسسات المتطورة و شبه المتطورة .(modernes et semi -modernes)

1-2-1-1 المؤسسات العائلية :

تتميز المؤسسات الص، ص،م العائلية أو المنزلية بكون مكان إقامتها هو المنزل، تستخدم في العمل الأيدى العاملة العائلية ، ويتم إنشاؤها بمساهمة افراد العائلة، وتنتج منتوجات تقليدية للسوق بكميات محدودة ، أو تنتج ، وهذا في حالة بعض البلدان الصناعية مثل اليابان و سويسرا ، أجزاء من السلعة لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطارمايعرف بالمقاولة الباطنية (المعالجة الجانبية)، أما في البلدان النامية فإن نسبة كبيرة منها تنتمي إلى قطاع الإقتصاد التحتأرضى (قطاع السراديب) الذى يرتكز في بعض الفروع كالنسيج وتصنيع الجلود .

1-2-1-2 المؤسسات التقليدية:

يقترب أسلوب تنظيم المؤسسات التقليدية من النوع الأول من المؤسسات الص،ص،م في كونها تستخدم العمل العائلي و تنتج منتوجات تقليدية أو قطعا لفائدة مصنع ترتبط به في شكل تعاقد تجارى .وقد تلتجيء هذه المؤسسات أيضا في عملها إلى الإستعانة بالعمل الأجير وهي صفة تميزها بشكل واضح عن المؤسسات المنزلية ، ويميزها أيضا عن هذه الأخيرة كون مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل حيث تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء إعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها.

إن النوعين السابقين من المؤسسات يعتمدان على كثافة عمل أكبر في الإنتاج ، بينما يستخدمان تجهيزات بكميات أقل نسبيا و قليلة التطور من الناحية التكنولوجية ، ولهذا فإن معدل التركيب العضوي لرأس المال يكون فيها منخفضا، سواء من ناحية التسير الإدارى أو من ناحية النظام المحاسبى و التسويق بالبساطة الكبيرة .

1-2-1-3 المؤسسات الص، ص،م المتطورة وشبه المتطورة:

تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين الأولين في إتجهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة سواء من الناحية التوسع في إ ستخدام رأس المال الثابت ، أو من ناحية تنظيم العمل ، أو من ناحية المنتوجات التى يتم صنعها بطريقة منظمة ومنتظمة ، وطبقا لمقاييس صناعية حديثة وعلى حساب الحاجات العصرية ، وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنولوجية بين كل من المؤسسات الص،ص،م شبه المتطورة من جهة والمتطورة من جهة أخرى.

بالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات ،ينصب عمل مقررى السياسة التنموية في البلدان النامية ، على توجيه سياستهم نحو ترقية و إنعاش المؤسسات الص،ص،م المتطورة وذلك من خلال :

- العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية والمنزلية المتواجدة بإدخال أساليب وتقنيات جديدة ، وإستعمال الأدوات والآلات المتطورة.

- إنشاء و توسيع أشكال جديدة متطورة و عصرية من المؤسسات ، تستعمل تكنولوجية متقدمة تعتمد على الأساليب الحديثة فى التسيير .

1-2-2 تصنيف الم الص،ص،م على أساس أسلوب تنظيم العمل :

ترتب وحدات الإنتاج على أساس اسلوب تنظيم العمل ، بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات ، المؤسسات المصنعية (La petite industrie usinière) و المؤسسات غير المصنعية (La petite industrie non usinière) و بالعودة الي الجدول (4) الذى يرتب وحدات الإنتاج حسب تنظيم العمل نقف عند مختلف أشكال المؤسسات التى يجمعها كل من الصنفين المذكورين ، بحيث نميزبين مجموعة المؤسسات التابعة للفئات 3،2،1 وهي مؤسسات غير مصنعية والفئات 8،7،6 وهي المؤسسات المصنعية بينما الفئتين 5،4 يدمجان من الناحية العملية مع فئة المؤسسات غير المصنعية .

الجدول رقم (4) تصنيف المؤسسات حسب اسلوب تنظيم العمل

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام المنزلي الصناعي الورشة		نظام المصنع		
الإنتاج المخصص للإستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

المصدر: TALEY & R. MORSE La petite Industrie moderne et le développement Tome 1 P 23

E.S

1-2-2-1 المؤسسات غير المصنعية :

تجمع المؤسسات غير المصنعية بين نظام الإنتاج العائلي و النظام الحرفي ، المشار اليها في الجدول رقم (4) الفئات 1-2-3 ، اذ يعتبر الانتاج العائلي الموجه للإستهلاك الذاتي اقدم شكل من حيث تنظيم العمل ، و مع ذلك يبقي يحتفظ باهميته حتي في الاقتصادات الحديثة . اما الانتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة إنفرادية او بإشراك عدد من المساعدين يبقي دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا و منتوجات حسب احتياجات الزبائن .

نميز في نطاق الإنتاج الحرفي بين كل من الانتاج المنزلي الذي يتخذ المنزل كمكان للعمل ، و الإنتاج في الورشات عندما ينتقل الحرفي الي مكان خارج المنزل .

2-2-2-1 المؤسسات المصنعية :

يجمع صنف المؤسسات المصنعية كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة ، و هويتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعية من حيث تقسيم العمل و تعقيد العمليات الإنتاجية وإستخدام الأساليب الحديثة في التسيير و أيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة وإتساع أسواقها .

يتوسط المؤسسات غير المصنعية والمؤسسات المصنعية نظام الصناعات المنزلية أو الورشات المتفرقة ، الذى يعتبر مرحلة سابقة (تمهيدية) نحو نظام المصنع ، ومع ذلك يحتل مكانة كبيرة في إقتصاد البلدان النامية ، وحتى في بعض البلدان المصنعة ، مثل اليابان نظرا لأسلوب الإنتاج المتميز عن التنظيمات الأخرى حيث لا يتعلق الأمر بصنع منتوج تام، بل يقتصر على تنفيذ عملية أو بعض العمليات المعينة ليتم إتمامها في مصنع أخر وهو النشاط الذى عرف تطورا كبيرا في بعض البلدان المصنعة ، كاليابان و الولايات المتحدة الإمريكية وإيطاليا... تحت تسمية المعالجة الجانبية أو المقاولة الباطنية.

1-2-3 تصنيف المؤسسات ص، ص،م حسب طبيعة المنتجات :

تصنف المؤسسات على اساس طبيعة المنتاجات الى الفئات التالية (*)

- مؤسسات إنتاج السلع الإستهلاكية
- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية
- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز

يبدو أن التوزيع القطاعي للمؤسسات الصناعية ،ص،م تتبع عبر مختلف البلدان نمطا ثابثا بعض الشيء ، فبصرف النظر عن الحجم النسبي لقطاع هذه المؤسسات نلاحظ أن هناك ميل إلى التركيز في نفس النشاطات الصناعية وذلك داخل كل فئة من الفئات المذكورة اعلاه.

1-2-3-1 مؤسسات إنتاج السلع الإستهلاكية :

يرتكز نشاط المؤسسات ص،ص،م في نظام إنتاج السلع الإستهلاكية على تصنيع:

- المنتوجات الغذائية
- تحويل المنتوجات الفلاحية
- منتجات الجلود و الأحذية والنسيبج
- الورق و منتجات الخشب ومشتقاته

ويعود التركيز على مثل هذه المنتجات أساسا نظرا لكونها تتلاءم وخصائص هذه المؤسسات ،بحيث أن :

- صناعة السلع الغذائية تعتمد أساسا على مواد أولية متفرقة المصادر.
- تصنيع الجلود و صناعة الأحذية تقوم به مؤسسات تستعمل تقنيات إنتاج بسيطة و كثيفة الإستخدام لليد العاملة .

- صناعة الورق و بعض المنتجات الكيماوية بإعتبار شدة إعتمادها على للقرب من السوق

1-2-3-2 مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية :

يجمع هذا النوع كل من المؤسسات ص،م المختصة في :

- تحويل المعادن
- الصناعات الميكانيكية و الكهربائية
- الصناعة الكيماوية و البلاستيك
- صناعة مواد البناء
- المحاجر و المناجم

ويعود التركيز على مثل هذه الصناعات بإعتبار شدة الطلب المحلي على منتجاتها خاصة فيمايتعلق بمواد البناء .

1-2-3-3 مؤسسات إنتاج سلع التجهيز :

تتميز صناعة سلع التجهيز عن الصناعات السابقة ، أنها تتطلب بالإضافة إلى المعدات و الأدوات لتنفيد إنتاجها إلى تكنولوجية مركبة ، فهي بذلك صناعة ذات كثافة رأس المال أكبر الأمر الذى لاينطبق و خصائص المؤسسات ص،ص،م لهذا نرى أن مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيق ، بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج و تركيب بعض المعدات البسيطة ويكون ذلك خاصة في البلدان المصنعة ، أما في البلدان النامية فيقتصر نشاطها على تصليح الآلات و المعدات خاصة وسائل النقل (السيارات و ألات الشحن و الآلات الفلاحية) و أيضا تجميع بعض السلع إنطلاقا من قطع الغيار المستورد .

يسمح لنا هذا التصنيف من التأكيد على أهمية الصناعات ص،م حيث نجدها تتدخل في مختلف فروع النشاط الصناعي وهي بذلك ليست نوعا من انواع الصناعات بل نظاما و أسلوبا للإنتاج قائما بذاته.

1-2-4 المؤسسات الصناعية،ص ، م المقاولة : Les PMI Sous - traitantes

تعتبر المقاولة الباطنية من اهم أشكال التعاون الصناعي الذي يميز المؤسسات الصناعية الحديثة، وهو بشكل عام نوع من الترابط الهيكلي والخلفي بين مؤسسة رئيسية ، تكون في أغلب الحالات مؤسسات كبيرة، ومؤسسات أخرى مقاولة (Sous - traitantes) تتميز بحجمها الصغير الذي يمنحها ديناميكية وقدرة على التكيف وشروط التعاون.

تتجسد عمليا مسألة التعاون والتكافل بين الصناعة.ص.م والمؤسسات الكبيرة إما بصورة مباشرة عن طريق التعاون المباشر أو بصورة غير مباشرة عن طريق تقسيم السوق.

1-2-4-1 التعاون والتكامل المباشر:

يتحقق التكافل والتعاون المباشر بين المؤسسات الصناعية .ص.م والمؤسسات الكبيرة عن طريق العلاقة التي تجمع المصانع المنتجة التي يكون إنتاج أحدها وسيطا لإنتاج آخر، وغالبا ما تكون المؤسسات.ص.م هي التي تعمل على تلبية حاجيات المؤسسات الكبيرة من المنتجات والمكونات والخدمات المتفق عليها ويكون ذلك:

- إما أن يتعاقد المصنع الصغير مع مصنع واحد كبير ويرتبط معه بكامل إنتاجه.
- إما أن يتعاقد المصنع الصغير بحرية كاملة مع أكثر من مصنع كبير.

إن هذا الشكل من التعاون لا يكون وسيلة لخلق مناصب شغل كثيرة فحسب، بل كذلك لتنمية الصناعة، تتمكن فيه المؤسسات الصغيرة من حل مشاكل التسويق وكسب فرص جديدة لتطورها ونموها.

1-2-4-2 التعاون والتكامل غير المباشر:

يؤدي هذا النوع من التكامل إلى دعم نظام تقسيم العمل والتخصص، حيث يتيح فرص أمام المؤسسات الصغيرة لتتخصص في إنتاج معين في حدود إمكانياتها الإدارية والفنية، وفي تلك النشاطات التي لاتدخلها المؤسسات الكبيرة. وهي تتجنب بدون شك منافسة هذه الأخيرة مع تكاثرها إلى جانبها. غير أن المؤسسات الصغيرة تجد نفسها عند هذه العملية مقتصرة من جهة على أقسام السوق التي تتميز بنوعية أدنى وأسعار منخفضة نسبيا، و منتجات أو خدمات كثيفة العمل، مع بقائها من جهة أخرى خاضعة ولو بصورة مباشرة إلى المؤسسات الأخرى. وبإختصار فإن علاقة التعاون غير المباشر هاته قد تصلح لتكون وسيلة للتشغيل المكثف لا وسيلة للنمو الصناعي.

1-2-3-3 أشكال المقاولة الباطنية :

تأخذ الصناعة صغيرة والمتوسطة المقاولة أشكال عديدة من المقاولة الباطنية حددها SALLEZ .A. في ثلاثة أشكال أساسها هي :(1)

* **تنفيذ الأشغال** : يتمثل هذا النوع في إقدام المؤسسات ص.م المقاولة، على تنفيذ أشغال معينة لصالح جهة أخرى، وذلك في وقت عمل محدد مسبقا.

* **الإنتاج** : تقوم المؤسسات الصناعية في هذا الشكل من المقاولة الباطنية بإنتاج وصناعة قطع الغيار، و المكونات، وبعض الأدوات ... حسب الخصائص والمواصفات المتفق عليها مع الجهة المستفيدة من هذه العملية.

---

(1) Sallez.A , Polarisation et sous-traitance , conditions du developpement régional , éd Eyrolles , Paris 1979 , cité par: Sellami.A , op.cit

* تقديم الخدمات : تقدم المؤسسات ص.م العديد من الخدمات في شكل تعاون مع الغير، حيث تقوم بالتكوين والبحث والدراسة والإستشارة الفنية والإقتصادية.

وقد تتحقق هذه الأشكال استنادا لطبيعة العلاقات التي تربط المؤسسات المقاولة بالمؤسسات المستفيدة من نشاط المقاولة الباطنية. وفي هذا الصدد نميز بين (1):

أ) المقاولة الباطنية (de capacité) : يسمح فيها للمؤسسات الكبيرة من مواجهة الطلب المتزايد، عن طريق الإعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلبية جزء منه في فطرات معينة فقط (حسب ظروف السوق)

ب) المقاولة المتخصصة (de spécialité) : يكون هذا النشاط مستقلا عن ظروف السوق، عادة ما تلجأ المؤسسات الكبيرة إلى مؤسسات متخصصة لتنفيذ أشغال وإنجاز أعمال يصعب عليها تحقيقها داخليا.

عموما تصبح المؤسسات ص.م. مقاولة من الباطن وذلك للتغلب على المشاكل التي تعترضها في مجال التسويق، أما المؤسسات الكبيرة فإنها تلجأ إلى المؤسسات المقاولة للأسباب التالية :

- توفير كل من رأس المال وقوة العمل.
- الإستفادة من الأجور المنخفضة في المؤسسات الصغيرة.
- الإستفادة من التكنولوجيا المنخصصة التي قد تتمتع بها الصناعة الصغيرة والمتوسطة.

(1) CHatain.J , Petites et moyennes entreprises l'heure du choix , éd sociales Paris 1975 , p106-107

المبحث الثاني: مكان ص.ص.م في التنمية الإقتصادية:

2-1 مظاهر الاهتمام بالصناعة ص.م :

إن الحديث عن دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة تناول مناقشته العديد من المفكرين الاقتصاديين خلال قرن من الزمن ، منذ أن ظهر خلاف بين مناصري المشروعات الصغيرة والمشاركة الديموقراطية و التقنية المناسبة (Technique appropriée) و اللامركزية من ناحية، وبين دعاة حركة التصنيع السريع و التقنية المتقدمة (Technique avancée) والانتاج الكبير والحكومة المركزية بصورة متزايدة من الناحية الأخرى (1).

وقد أخذ الاهتمام بهذه الصناعات يظهر و يبرز إبتداء من الخمسينات من هذا القرن ، وبالضبط بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو الإهتمام الذي ظل يشغل منذ تلك الفترة الكثير من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين ، وخصوصا المهتمين بمشاكل التنمية و النمو ، وكذا المسيرين، ومقرري السياسات التنموية سواء في البلدان المتطورة أو البلدان النامية الحديثة العهد بالاستقلال و كذا الهيئات و المؤسسات العالمية والدولية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية .

و يتزامن هذا الاهتمام :

أولا : بالتطور الذي عرفه الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية و الذي تميز بعدة مظاهر خصت أساسا البلدان المتطورة – أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية نذكر أهمها فيمايلي:

أ- مسألة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، و تبني أسرع و أحسن السبل لذلك ، فبرز النقاش في تلك الفترة حول تجنيد كافة الطاقات و الامكانات المتاحة .

---

(1)SEPENCER . HULL : La ptite Entreprise A L'ordre de jour èd. L'Harmattan 1987 . p,68-69

ب- التطور غير المتساوي للبلدان الرأسمالية المتطورة و بداية بروز تباين في النمو الاقتصادي فيما بينها ، بروز الولايات المتحدة الامريكية و اليابان و ألمانيا الغربية (سابقا) ، و تقهقر مكانة كل من إنجلترا و فرنسا ، و البلدان الأخرى . و هنا أصبحت الثورة العلمية و التقنية تلعب دورا كبيرا في هذا التباين ، خاصة باعتماد أساليب تسيير حديثة ، و تكنولوجيا متطورة ، كان للصناعات الصغيرة و المتوسطة دورا كبيرا في تحقيقها بفضل الديناميكية و القدرة على الابداع و الابتكار التي تتميز بهما(1).

ج- أدت حركة التصنيع الحديثة إلى تطور النشاط الصناعي و تنوعه ، حيث عرفت إدخال فروع صناعية جديدة حفزت الطلب على السلع و المنتجات الوسيطية ، و كانت بدورها دافعا لظهور نشاطات جديدة ، توسعت معها النشاطات التكاملية و التعاون بين المؤسسات عن طريق المقاولة الباطنية التي لعبت فيها الصناعات الصغيرة و المتوسطة دورا كبيرا بمساهمتها الفعالة في تغطية الطلب المتزايد من قطع الغيار ، و مكونات و أجزاء مختلف الصناعات . (2)

د- المظهر الرابع ، هو الأزمات التي عرفتها البلدان المصنعة ، و الاقتصاد العالمي إبتداء من السبعينات ، خاصة أزمة الطاقة و الموارد الأولية 1974 - 1976 خلالها أظهرت الصناعات الصغيرة و المتوسطة صمودا قويا أمام الركود الذي مس الاقتصاد العالمي ، حيث ساهمت بفضل ديناميكيتها في إنعاش الاقتصاد و إعادة بعثه ، فكانت مجال خصب لانشاء مناصب العمل وتلبية الحاجيات من السلع الوسيطية و الاستهلاكية . و بنفس التواجد دشنت عقد التسعينات ، الأمر الذي جعل العديد من الاقتصاديين في العديد من البلدان المتطورة يعتبر المرحلة الحالية هي سنوات المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة ، خاصة بعد أن عرف النشاط الصناعي إنخفاضا في تركزه (3).فقد توصلت العديد من الدراسات أجريت في الولايات المتحدة الإمريكية و بريطانيا و فرنسا الى نتائج تقول بأنها (أي الصناعات الصغيرة والمتوسطة) قد برهنت على ديناميكية متفوقة على المشاريع الكبرى فيما يتعلق بخلق فرص العمل الجديدة (1) .

(1) O.C.D.E.- L'innovation dans les PME Paris 1982 , p; 15-16

(2) CHRISTIANE.-La sous-traitance in Cahier Français n°211 1983

(3)GUILLON .B .- PME/PMI et Economie industrielle in revue d'èconomie industrielle N°67 1 tremestre 1994

ففي الولايات المتحدة الإمريكية تعتبر هذه المشاريع في صميم التجديد الصناعي ، و أن تفضيلها قد لوحظ حديثا للتغلب على البطالة ، انها تؤمن العمل لأكثر من 100 مليون دولار إمريكي ، وتشكل 97٪ من الأعمال و تساهم بنسبة 43٪ من الناتج الوطني الإجمالي ، كما أن المشاريع التى توفر الإستخدام الجديدة هي مشاريع حديثة العمر (أقل من 4 سنوات).
و في اليابان 56٪ من العاملين ، يشتغلون في مؤسسات تستخدم أقل من 100 شخص ، وفي فرنسا تشغل الصناعات الصغيرة و المتوسطة حوالى 55٪ من العاملين في الصناعة و كما جاء في تقرير مجلس الأعلي للقطاع العام بفرنسا، أن تراجع الإستخدام في المشاريع الكبيرة هو حقيقة واقعة وأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحدها هي التى تخلق فرص العمل الجديدة والقادرة على إمتصاص البطالة (2).أما في بريطانيا ، ورغم أنها كانت مهد الصناعة العالمية ، خاصة ماتعلق بالصناعات ص.م ، إلا أن الإهتمام الرسمي بها لم يظهر بصورة جلية إلا مع بداية السبعينات ، وبالظبط عام 1971 ،وهوتارخ نشر تقرير BOLTON المتعلق بالمؤسسات ص.م البريطانية ، وهو التقرير الذي كان متبوعا بإقتراحات تخص السياسة الصناعية الجديدة .

ز- و المظهر الأخير ، هو بروز حركة صناعية حديثة مشابهة لما حدث في بعض البلدان الاوروبية و اليابان ، تتزعمها بلدان من جنوب شرق آسيا ، و بعض دول أمريكا اللاتينية ، التي تعرف بالدول المصنعة حديثا Les nouveaux pays industrialisés (N.P.I.) ، التى حققت قفزة نوعية في التنمية الاقتصادية، بفضل الاستراتيجية الصناعية التي إعتمدتها ، و التي كان للصناعات الصغيرة و المتوسطة دورا كبيرا فيها ، خاصة بالنسبة للنموذج التايواني " le modéle Taiwanais " الذي أكد على دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الصناعية التي عرفتها هذه الدولة (1) حيث شهدت تايوان حركة صناعية واسعة بفضل توسع نشاط المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة التى إنتقل عددها من 7000 مؤسسة سنة1961 الى 95000 مؤسسة عام 1987 نصفها تشغل أقل من أربعة أشخاص و 33٪ مابين 5 و19 شخصا .

---

(1) ماجد بدر : الصناعات الصغيرة والمتوسطة كأحد منافذ إمتصاص الفائض في عرض العمل مجلة التنمية ، عمان، الأردن العدد161 سبتمبر 1986 .

(2) Roger-Machart Reussir nos PME . op cit : p 30-36

(3) Maurer J La nouvelle Asie Industrielle ; Enjeux,Stratègies et Perspectives PUF 1989 , p :34-35

ثانيا : يتزامن هذا الاهتمام أيضا :

بحصول عدد كبير من البلدان المستعمرة على الاستقلال السياسي ، بعد فترة طويلة أو قصيرة من الاستعمار ، فخرجت باقتصاد متخلف و هش البنية ، فتح بذلك مجالا للنقاش الواسع حول مسألة التنمية و التطور الاقتصادي ، فاختلفت الإجتهادات النظرية و العلمية للاقتصاديين بتقديم نماذج للتنمية إختلفت في بينها في الإختيار بين الصناعات الثقيلة التى تمثل الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة في تحديد سياسة التصنيع الملائمة للدول النامية و نمط الأولويات المرتبطة بهذه السياسة ، فتشير الكتابات الإقتصادية السائدة إلى أن هناك نمطين للنمو ، نمط النمو الرأسمالى و نمط النمو الإشتراكى .

*نمط النمو الرأسمالي :وهوذلك النمط الذي ساد في دول أوروبا الصناعية ، ويندفع هذا النمط تحت تفاعل القوى التلقائية للسوق ،و ينتج عنه نوع من التتابع الزمني للصناعات ، تبدأ بالصناعات الإستهلاكية فالوسيطية ثم الصناعات الثقيلة ، وقد عرض بروزن BROZEN وجهة النظر هذه فقال (1)

"في المراحل المبكرة للتنمية ، بصفة عامة ينبغي تشجيع المؤسسات من النوع الذى يؤدي إلى تنمية روح التنظيم ،ومن المرجح أن تؤدي المؤسسات التي تستخدم أساليب الإنتاج البدائية والتى تغل عائدا سريعا ، إلى تحقيق ذلك في المراحل المبكرة ، أما المؤسسات التى تعمل على نطاق واسع و تستخدم أساليب فنية أكثر تعقيدا ، وتغل عائداتها بعد أجل طويل ، فيجب أن تنتظر إلى مرحلة تالية عندما يتم إكتساب و تعلم طرق و مهارات التنظيم .

وإعتمدت على هذا النموذج العديد من البلدان النامية نذكر منها على الخصوص بلدان شرق اسيا والهند و تركيا .

---

(1) موراي د . برايس التنمية الصناعية ترجمة دويدار أ.س. مكتبة الانجلومصرية 1970 ص . 49 -50

<u>أما النمط الثاني</u> فهو نمط النمو الإشتراكي ، وهو النمط الذى ساد في الإتحاد السوفياتى ، وديموقراطيات أوربا الشرقية ، و بعض البلدان النامية كالجزائر ، كوبا ، مصر ، وغيرها ، وفيه تقوم الدولة بتوجيه الموارد عن طريق جهاز التخطيط و يأخذ نمط التصنيع فيه إعطاء الأولية لقطاع الصناعة الثقيلة كثيفة رأس المال و المستعملة للتقنية المعقدة التى تحققت في العديد من البلدان عن طريق المركبات والمصانع الكبيرة.

2-2 أهم الاطروحات المدافعة عن الصناعات ص.م.

لقد تعددت الحجج التي يمكن أن تساق دعما للصناعات الصغيرة و المتوسطة فبالاضافة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه في ميدان تثمين اليد العاملة – قوة مساهمتها في الاستخدام – فإن هناك مجموعة من الحجج و الاطروحات المدافعة على هذا القطاع نلخصها فيما يلي : (1)

2-2-1 أطروحة التكاليف الاضافية و تبذير الموارد :

تستند هذه الاطروحة إلى معيار التوافر النسبي لعوامل الانتاج ، فمعلوما ، تعرف الدول النامية عجزا كبيرا في الموارد المالية ، على عكس اليد العاملة ، فأمام إرتفاع سعر رأس المال فيها يتطلب منها مراعاة الدقة في إختيار الاستثمارات و تجنب التبذير . و حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فإن اللجوء إلى الاعتماد على الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، من شأنه تقليص الاخطاء المكلفة جدا الناجمة عن سوء إختيار المواد التي من المفروض تصنيعها ، و الاساليب المطبقة و فترة و مكان الانتاج ، فحتى و إن كانت أخطاء في إعتماد الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، فإنه بالامكان تصحيحها بسرعة و إعادة التوجه إلى القطاعات المواتية . (2)

---

(1) SELLAMI A. op cit p.118 - 122

(2) O.C.D.E. Methode de developpement industriel In . SELLAMI op. cit p.119

هذه المشكلة حقيقية و أكيدة ، إنها واجهت العديد من البلدان النامية الفقيرة برأس المال ، لكننا نعتقد أن حجم المؤسسات صغرها أو كبرها لا يغير في الامر شيئا ، لأن مسؤولية التكاليف الاضافية و تبذير الموارد ليست مسؤولية تقنية بقدر ما هي قرار إقتصادي و سياسي ، مرتبط بسلطة القرار داخليا و خارجيا .

2-2-2 أطروحة ترقية روح المبادرة و المقاولة :

تؤكد مختلف الدراسات و البحوث الاقتصادية المهتمة بالتنمية الصناعية على أن الصناعات الصغيرة و المتوسطة هي منبع المبادرة ، بفضلها شهدت مختلف الاقتصاديات بروز موجة من المنظمين تتميز في كونها تعمل على تشجيع إنشاء طبقة من المقاولين الصغار المستقلين، الذين يشكلون العنصر الاساسي للمجتمع الديمقراطي (1) الذي ينشط الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المصنعة في أوروبا و الولايات المتحدة الامريكية التي بشأنها نقرأ عبارة للرئيس السابق ر.ريغان يؤكد فيها على أهمية الصناعات الصغيرة في خلق طبقة من المنظمين ينبني بمجهوداتهم المجتمع الامريكي " ... تأتي معظم الابتكارات و الاعمال الجديدة ، و التقنيات و القوة الاقتصادية في الوقت الراهن من دائرة صغيرة ، و لكن اخذة في النمو ، من الابطال الذين هم رجال الاعمال الصغيرة ، و المنظمون الامريكيون ذوو عقيدة و كفاءة متوقدة و جرأة يتحملون مخاطر كبيرة في سبيل الاستثمار و ابتكار المستقبل ..." (2)

إذن هنا ، تبرز أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إحداث حركة في وسط صغار المنظمين ، و يتأكد بذلك دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

---

(1) O.C.D.E. Methode de developpement industriel In . SELLAMI op. cit p.120

(2) REGAN R. Discours de mai 1985 sur la reforme fiscale . In Hull. G.S La Petite entreprise à L'ordre du jour op.cit p.33

2-2-3 أطروحة تنويع الانتاج الصناعي :

من بين الحجج التي تساق دعما للص.م ، هي مرونة الانتاج الصناعي و قدرة تكيفه وتغيير ظروف السوق ، حيث تلعب الصناعة ص.م . دورا كبيرا في تنويع الانتاج و توزعه على مختلف الفروع الصناعية ، فتشتت أو تفكك الاستثمارات من شأنه المساهمة في إنشاء العديد من الوحدات الصناعية ، التي تقوم بانتاج تشكيلة متنوعة من السلع و الخدمات و المنتجات و تلبية الحاجيات الجارية للسكان (1) . خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية ، و هو ما أكد عليه برنامج ترقية و تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، و ذلك عكس المؤسسات الصناعية الكبيرة التي يصطدم إنتاجها الكبير بضيق السوق المحلي خاصة بالنسبة للدول النامية ، وهو الامر الذي يطرح أمامها ، مشكل تصريف سلعها ، و يجعلها عرضة للانكماش الاقتصادي الذي تشهده إقتصاديات هذه البلدان في الآونة الأخيرة .(2)

و إضافة إلة تنويع الانتاج الصناعي ، تعمل ص.ص.م. بفضل توزيعها العمودي وفي إطار العلاقات القطاعية ، من خلق روابط بين الانتاج الصناعي و الانتاج الزراعي ، فمن ناحية تحتل الصناعات المذكورة مكانا بارزا في تصنيع المنتجات الزراعية ، و في إنتاج الآلات والمعدات التي تستخدم في الزراعة ، ظهر من ناحية ثانية ، أن مرونة الطلب في المداخيل الزراعية هي مرتفعة جدا بالنسبة إلى السلع التي تنتجها ص.ص.م. (3)

2-2-4 ص.ص.م كعامل لتثمين اليد العاملة :

ترتبط أهمية ص.ص.م. بالدور الذي تلعبه علو مستوى الاستخدام ، فينظر لها ، أن لها مساهمة كبيرة في الاستخدام ، حيث تعتبر مخزن العمالة (réservoir potentiel d'emploi) ، والامر لا يقف عند هذا الحد ، فالعديد من المدافعين عنها يعتبر أن الاغلبية الساحقة من القوى العاملة

---

(1) أنظر في ذلك الفصل الثالث من هذه الدراسة ، خاصة الفقرة المتعلقة بالدور الوظيفي للصناعة . ص.م. في الجزائر.

(2) , (3) L'ONUDI , Le role des P.M.I dans les Etats membre de l'organisation de la conférence islamique (O.C.I) Turquie 19984

الصناعية مستخدمة في المشاريع الصناعية ص.م ، و يرتكز أصحاب هذا الرأي على الأدلة التجريبية التي تبين أن هذه المشاريع تستخدم تكنولوجيات تبلغ فيها كثافة اليد العاملة درجة كبيرة، وهو ما جعلها أداة أساسية لاستيعاب العرض المتزايد من القوى العاملة في بلدان عديدة، وخاصة في البلدان النامية ، التي كما هو معروف تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال ، فمن الأنسب لها الاعتماد على هذه الصناعات كونها عموما أقل إمتصاصا لرأس المال و أكثر إمتصاصا لليد العاملة (1) و قد تم التأكيد على هذا الرأي لدى أصحاب نظريات التنمية في تجاه البلدان التنمية نعرض منها وجهة نظر موراي د. برايس حول التنمية الصناعية فقال (2) :

" إن مزايا المشروعات البسيطة الصغيرة عديدة كما هو معروف ، هذه المشروعات يقل طلبها على الاشياء التي تفتقر إليها الدولة النامية عادة ، و هي رأس المال و المهارات الادارية والفنية ، وهي بصفة عامة تستخدم العمل بنسبة أكبر من رأس المال إذا ما قورنت بالمشروعات الكبرى ..." هذا الطرح أخذت به الجزائر ، حيث أقدمت في إطار برنامج ترقية وتنمية ص.ص.م.، الذي أعدته من خلال المخطط الرباعي الثاني 74 - 1977 ، بتحديد دور لهذه الصناعات يكمن مساهمتها في توفير مناصب شغل و تحقيق التوازن في سوق الاستخدام خاصة في المناطق الداخلية ..."

2-2-5 ص.ص.م. كعامل للتنمية الجهوية :

يستند المدافعون عن دور ص.ص.م. في التنمية الجهوية ، على واقع البلدان النامية التي تعرف صعوبات عديدة ، في إنخفاض الدخل النقدي المتوسط ، وارتفاع المتعطلين من القوة

---

(1) إسماعيل توفيق : أسس الإقتصاد الصناعي و تقييم المشاريع الصناعية .الدراسات الإقتصادية الإستراتيجية معهد الإنماء العربي ص.191

(2) موراي دبرايس : مرجع سبق ذكره . ص.49 - 50

العاملة ، و انخفاض مستوى التعليم و التكوين . و تشخص هذه الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية و الفنية المتردية أكثر في المناطق الريفية ، حيث نجد هيكلها خاضعة بصفة واسعة للعلاقات العينية ، و يكاد يكون مقطوعا عن الهيكل الاقتصادي لمناطق المدن الذي يعتبر أكثر تطورا.

ينظر إلى الصناعات الصغيرة و المتوسطة في مثل هذه الوضعية ، أنها الأسلوب المفيد لتغيرها بفضل إمكانية إقامتها و سهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق بالاضافة إلى أنها مشاريع لا تتطلب استثمارات كبيرة ، و هو ما يتوافق و مستوى الدخل النقدي المتوسط ، كما أنها لا تستلزم تكوينا عاليا في العمل الانتاجي أو تكاليف عامة مرتفعة في التسيير ، كما أنها صناعة تعتمد على كثافة أكبر في اليد العاملة . تساعد المناطق الريفية في حل مشاكل البطالة و تخفيف الضغط في الايدي العاملة على القطاع الفلاحي كما يمكن لها أيضا أن تساعد في تنويع النشاط الاقتصادي الريفي .

إن هذه الحجة جعلت الجزائر تنتهج نفس الأسلوب فى محاولة النهوض بالمناطق الداخلية بوضع برامج للتصنيع المحلي إبتداء من المخطط الرباعي الأول كانت تهدف من ورائها نشر التنمية الإقتصادية والإجتماعية على مختلف القطر الوطني وقد تم في هذا الإطار إعداد برنامج خاص لتنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة و الذى أوكلت مهمة تنفيده للجماعات المحلية (1) ، غير أنه ما يلاحظ في التطبيق و ما قد بينه كل من E. STALEY و R. MORSE (2) و توصلنا إليه نحن من خلال دراستنا في الفصل الثالث منها في الجزء المتعلق بالتوزيع الجغرافي للصناعة ص، م حيث ظهر انه عوضا ان تتجه هذه الصناعات في البلدان النامية و منها طبعا الجزائر إلى المناطق الداخلية والأرياف نجدها تتركز في المدن الكبرى و حول الأقطاب الصناعية، ونفس التوجه تتبعه في الوقت الحالى وقد يعود ذلك الى توفر الشروط الإجتماعية والثقافية والإقتصادية في المدن أكثر جدا من الأرياف ، التي قد نجد في بعضها هذه الشروط تكاد تكون منعدمة .

---

(1) أنظر الفصل الثاني من هذه الدراسة في الفقرة المتعلقة بسياسة تنمية الصناعات ص.م. العمومية

(2) E. STALEY et MORSE . La petite industrie et le developpement . ed. France Empire Paris 1970 p.14-22

خاتمة الفصل:

يعتبر الوقوف على ماهية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ضرورة ملحة أمام كل باحث او مهتم بالتنمية الصناعية ، وذلك لتحديد مجال تدخل هذا القطاع الذى اصبح اليوم يمثل أحد الأولويات في برامج التنمية ليس فقط في الدول المصنعة و لكن أيضا البلدان النامية أيضا ، وقد أصبح مشكل التعريف يعتبر عائقا أمام تنفيد اي سياسة تخص النهوض بهذا القطاع ، مما يضيع فرصا كبيرة أمام هذه الصناعات خاصة إذا علمنا بأن هناك برامج خاصة على المستوى الوطنى وأيضا في نطاق المنظمات الدولية . لهذا جاء الفصل الأول من دراستنا هذه كمحاولة لتحديد مفهوم هذه الصناعات و مختلف الأشكال التى تأخذها مع الإشارة بوجه خاص الى التعريف الجزائرى .

لقد تأكد ان ، لهذه الصناعات دورا كبيرا تلعبه في التنمية الصناعية فمن خلال وزنها الإقتصادي و الإجتماعي الذى برزفي إقتصاديات البلدان المصنعة جعل العديد من البلدان النامية توجهة سياساتها الإنمائية في إتجاه هذا النمط من التصنيع معتقدة أنه يمكن أن يكون بديلا عن النمط القائم على الصناعات الكبيرة .

الفصل الثاني: استراتيجية التنمية و ص.ص.م في الجزائر

مقدمة.

الفصل الثاني : إستراتجية التنمية و الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

مقدمة

تعود نشأة غالبية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الى فترة الاستعمار ،حيث لعبت دورا فرعيا ملحقا للشركات الاستعمارية الكبرى وإبتداء من 1958 وفي إطار المخطط الاستراتيجي الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة ، كان الهدف المقصود من وراء هذه المؤسسات و الوحدات هو وضع سياسة لتطوير صناعة محلية تعود بالامتيازات والارباح الطائلة على إقتصاديات البلد المستعمر منها:

- الحصول على الارباح الطائلة بسبب إنخفاض تكلفة اليد العاملة.
- توفير بعض السلع و المنتجات محليا بأقل تكلفة.
- الابقاء على تبعية اقتصاد الجزائر المتمثل في هذه الوحدات أو المؤسسات فقط إتجاه الاقتصادالفرنسي.

وغذاة الاستقلال، ورثت الجزائر قطاعا مهلهلا ، و محولا إلى الخارج و متكونا هيكليا من الصناعات الاستخراجية التى ربطت حقول إنتاجها بموانئ التصدير البحرية ، و من الفروع الصناعات الاستهلاكية و الوسيطية الصغيرة و المتوسطة التى تتركز حول المدن الكبرى - المناطق العمرانية - وهو من حيث العلاقات الانتاجية ، قطاع رأسمالي ، يكاد يكون خاضعا كله الى ملكية الشركات الاجنبية التى أسست في الجزائر فروعها المتعددة خصوصا في الصناعات الكبيرة مثل الصناعات الاستخراجية بما في ذلك شبكة التوزيع المتصلة بها ، مثل محطات توزيع مشتقات البترول . أما الجزء الاكبر من مختلف الصناعات الص،م كانت تابعة للخواص من المستوطنين ، يرتكز نشاطها أساسا في الصناعات الاستهلاكية والوسيطية.

و قد كان لمغادرة ملاك هذه الوحدات الصناعية أثرا كبيرا على الاقتصاد الجزائرى عشية الاستقلال ، حيث أحدث ذلك فراغا كبيرا وبث الفوضى في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فما كان على العمال الأ أنهم بادروا إلى إعادة تشغيلها في إطار قرارات مارس 1963 المتعلقة بنظام التسير الذاتي . وهو العمل الذى يمثل المظهر الاول لتدخل الدولة المباشر في إعادة تنظيم القطاع الصناعى ، أما المظهر الثاني لهذا التدخل ، والذى كان يمثل ضرورة عملية لبناء القاعدة الاقتصادية التى رسمتها و وضعت أسسه إستراتجية التنمية مع بداية التخطيط ،فيتمثل في تدعيم إنشاء قطاع الدولة الصناعي الذى توسع عن طريق تأميم الاملاك الشاغرة و رأس المال الاجنبي الصناعي أو عن طريق الاستثمارات الصناعية الجديدة ، و قد إتخد هذا المظهر إتجاهين : أحدهما يرتكز على تدعيم إنشاء المؤسسات الصناعية الكبيرة المنتجة لوسائل الانتاج و خاصة تلك المنتجة لأدوات العمل ، وقد حظيت بالأولوية ، أو المنتجة لسلع الإستهلاك ، و كلاهما خضعتا للإشراف المباشر للوزارة و الوزارات الوصية ، ثانهما يرتكز على الإستثمار في الصناعات الص،م التى أعتمدت بشأنها سياسة اللامركزية المتمثلة في وضعها تحت إشراف المجموعات المحلية سواء كانت الولاية أو البلدية ، و تدعيم دورها بجانب المؤسسات الصناعية الص،م الخاصة في إطار التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

المبحث الاول: إستراتجية التنمية في الجزائر

يقصد بالإستراتجية ، النمط أو الاسلوب الذى تلتزمه السلطات من أجل تحريك عجلة التنمية الإقتصادية ، و قد سبق وأظهرنا أن معظم نظريات التنمية حددت التصنيع كوسيلة لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في البلدان النامية.

والجزائر كغيرها من البلدان النامية المستقلة حديثا ، ورثت هيكلا إقتصاديا عديم القاعدة الصناعية يرتكز على الزراعة واستغلال الموارد الأولية . متجها أساسا نحو تصديرمواد الخام. ونتيجة لهذه الظروف قامت الجزائر غداة الإستقلال بوضع إستراتيجية للتنمية تتماشى وظروفها الإقتصادية والإجتماعية . سنحاول في هذا السياق إظهار البعد الإديولوجي لهذه الإستراتجية وإنعكاس الإختيارات الصناعية على السياسة الصناعية المعتمدة في الجزائر

1-1 البعدالإديولوجي للتنمية و الإختبارات الصناعية

1-1-1 البعد الإديولوجي للتنمية:

لقد كان للبعد الإيديولوجي الذي أرتكزت عليه التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر أثرا على رسم الإختيارات الأساسية، فمنذ الإستقلال طرحت الأهداف الإقتصادية والإجتماعية وأيضا سبل تحقيقها. وهي الأهداف والسبل التي أكدت عليها مختلف المواثيق والنصوص الرسمية التي تعتبر منبع فلسفة التنمية في الجزائر.

1-1-1-1 برنامج طرابلس 1962:

يعتبر برنامج طرابلس أول وثيقة رسمية سطرت سياسة التنمية للجزائر بتحديدها للأولوية الأساسية ،قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني و تبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962 جاء فيه على الخصوص (1):

" إن التنمية الحقيقية على المدى البعيد مرتبطة ببناء قاعدة صناعية لتلبية إحتياجات الزراعة الحديثة و في هذا الإطار تعطي الإمكانيات و الأولوية للصناعة البترولية وصناعة الحديد والصلب ....كما تتكفل الحكومة بجمع الشروط الضرورية لإقامة صناعة ثقيلة ...."

نرى أن برنامج طرابلس قد حدد منذ البداية الأهداف الأساسية حيث أعطى الأولوية للصناعة القاعدية -صناعة الحديد والصلب ، والصناعة البترولية -وذلك بهدف تغيير التركيب الهيكلي للإقتصاد الجزائرى الموروث عن الإستعمار، و ينتظر تحقيق هذا الهدف من خلال الإعتمادعلى الملكية العامة لوسائل الإنتاج (إنشاء المؤسسات الوطنية).

---

(1) L'ANNUAIRE DE L'AFRIQUE DU NORD , N° 1 1962 , p 683-703

ومن جهة أخرى، نجد أن هذا البرنامج ، وإن لم يكن يشير بطريقة مباشرة إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، فإنه يولى بعض الإهتمام إلى هذا القطاع من خلال ما جاء فيه:(1)

"...وفي المجالات الإقتصادية الأخرى، تعمل الدولة على توجيه مجهوداتها في إتجاه تشجيع القطاع الخاص في الإطار العام لبرنامج التصنيع .....و يكون تدخل الدولة في إتقان الصناعة الحرفية وإقامة الصناعات الصغيرة (محلية أو جهوية) وذلك لإستغلال كل الفرص المتاحة ...."

حتى وإن كانت الأولوية كمارأينا قد أعطيت في إطار برنامج طرابلس إلى الصناعة الكبيرة بإقامة صناعات ثقيلة - الحديد والصلب - الصناعة البترولية و الإستخراجية ، التى لاتتحقق إلآ من خلال المركبات و المصانع الكبيرة ، كما هو الحال في بعض المركبات التي رأت النور مع بداية الإستقلال ، فإننا نراه قد خص الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإهتمام ، حيث فتح لها مجال المساهمة في برنامج التصنيع ، ولكن ليس بنفس الأهمية المعطاة للصناعة الكبيرة حيث قيدها بتدخل الدولة في توجيه نشاطاتها نحو فروع ثانوية غير حيوية .

1-1-1-2: ميثاق الجزائر 1964(2):

قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني وتبناه المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في أفريل 1964 بالجزائر. أكد على العديد من القرارات الأساسية المحددة للخطوط العريضة للسياسة الإقتصادية للجزائر المستقلة، و قد جاء هذا الميثاق ليطور الأفكار الأساسية لبرنامج طرابلس والتي تتمثل في تدعيم تدخل الدولة بمؤسساتها الإقتصادية بإعتماد سياسة التأميم والتسير الذاتي للمؤسسات الصناعية وذلك على حساب المؤسسات الخاصة التي تم تهميشها ، ورفض أي

(1) op.cit , p 687-690.

(2) La charte d'Algerie , premier congrés du parti du FLN , ALGER , avril 1964.

دور لها في مجال التنمية بسبب أنها تؤدي إلى نشوء طبقات إجتماعية و بروز ظاهرة الإستغلال ، كما تؤدي أيضا إلى ظهور أزمات فيض الإنتاج والبطالة في صفوف العمال . حيث نقرأ في إحدى فقراته :

" ... هناك إختلال كبير بين القطاع الإشتراكي و القطاع الرأسمالي ... فمن الضروري إذن في مرحلة أولى الحد من هذا الإختلال بين القطاعين بتقليص دور و تأثير القطاع الخاص "

وهذه الرؤية تنتهي نظريا إلى إلغاء المؤسسات الخاصة حيث يبقى الحديث عن الشركات ذات الإقتصاد المختلط و الشركات الوطنية ، أما القطاع الخاص فيتكلم عنه في إطار الملكية الخاصة المحدودة و هو ما نستخلصه من هذه الفقرة :

" .... على السلطة إعتماد سياسة ترتكز على التمييز بين الملكية الخاصةالإستغلالية والملكية غير الإستغلالية على أن تدعم الملكية الخاصة الصغيرة غير المستغلة ....."

هكذا ، و إستمرارا للتصور الذي أكده برنامج طرابلس ، فإن ميثاق الجزائر لم يول بدوره أي إهتمام للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، بل على العكس من ذلك فحدث تهميشها ، ورفض تدخلها كأسلوب أو نموذج في التنمية الإقتصادية .فإختيار الطريق الإشتراكي حسب مبادئ الميثاق لن يتحقق إلاّ بتدعيم دور الدولة بتدخلها في الإقتصاد بواسطة مؤسساتها الإقتصادية التي أعطيت الأولوية ضمنها إلى المؤسسات الصناعية التي تنشط في الصناعات التحولية و القاعدية المتميزة بحجمها الكبير، حيث تتواجد في شكل مركبات صناعية ضخمة ، و هو النموذج الذي إعتمدته مختلف البلدان التي طبقت الأسلوب الإشتراكي في التنمية الإقتصادية.

1-1-1-3 الميثاق الوطني 1976

لقد جاء الميثاق الوطني 1976 لتدعيم السياسة التنموية المنتهجة في الجزائر مع بداية التخطيط و هي السياسة التي كانت ترمي إلى بناء قاعدة صناعية متكاملة تحركها المركبات والمصانع العملاقة في مختلف القطاعات والفروع الصناعية ، فجاء تأكيدا منه في الباب السابع

المتعلق بالأهداف الكبرى للتنمية ، حيث يشير إلى ضرورة مواصلة مجهودات التكثيف الصناعي ،بإعطاء الأولوية للصناعات الأساسية و التحولية . غير أن هذا التوجه وعكس النصوص السابقة لم يمنع وجود خط موازي للصناعات الكبيرة يتشكل من الصناعات الخفيفة ، حيث كانت إشارة واضحة في الفقرة الرابعة من نفس الباب إلى ذلك :(1)

"... من الضروري توفير جميع الإمكانيات التي تتيح إنشاء صناعات خفيفة بالموازاة إلى ما أنجز من صناعات أساسية ....."

لكن يتفق مع ميثاق الجزائر في التقييد على مجال تدخل هذا القطاع (ص،ص،م)، فيحدد النشاطات الخاصة بهذه و المتمثلة في فروع النسيج ، والمشتقات البتروكيماوية ، و الأخشاب ، والجلود ، و الزجاج ، مع التأكيد خصوصا على فرع إنتاج مواد البناء نظرا لتزيد الطلب عليها من مختلف القطاعات الإجتماعية (توفير الهياكل القاعدية و البناءات الضرورية) ، وهي كما نرى صناعات تنتج فقط السلع الإستهلاكية .

وحسب نصوص الميثاق الوطني ، فإن تطوير هذه الصناعات يتم بفسح المجال أمام القطاع الخاص و الإستثمارات العمومية ، وبالنسبة لهذه الأخيرة نقرأ فيه :(2)

"... سوف يبذل مجهود خاص لتنشيط الصناعات الصغيرة المحلية ، وخاصة في نطاق مؤسسات الولايات و البلديات من أجل توسيع ميدان تزايد الصناعات الخفيفة ..."

وعلى غرار مختلف النصوص الرسمية ، لا ينتظر من الصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تحتل مكانة في الإستراتيجية التنموية ، بحيث تظل المؤسسات الكبيرة هي القائدة والقادرة على تحقيق أهداف التنمية المخططة و الرامية إلى بناء القاعدة الإشتراكية ، وبذلك لن يتحقق التصنيع و لا الصناعة البترولية ، إلا بإقامة مركبات ضخمة ومصانع بتكنولوجيا عالية ذات كثافة راس المال .

(1) ، (2) الميثاق الوطني 1976 ، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، الجزائر 1976 ، ص247 ، 254 .

4-1-1-1 الميثاق الوطني 1986

لقد جاء الميثاق الوطني 1986 كما هو معروف في مرحلة حاسمة من مسيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر. فقد سمح النقاش العميق حول سياسة التنمية الذي أنطلق مع بداية الثمانينات من إعادة النظر في العديد من جوانب الحياة الإقتصادية، ومع هذا التحول أصبحت المؤسسات الصناعية ص م تحتل مكانة متميزة أكد عليها الميثاق الوطني 1986 في الفصل الثالث المتعلق بالتنمية الصناعية ، فتحت عنوان أهداف التنمية الصناعية وفي الفقرة الخامسة منه المتعلقة بالصناعة الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصناعات التقليدية جاء على الخصوص :

"...إن المستوى الذي بلغه النمو الإقتصادي ومقتضيات التكامل تجعل الصناعة الصغيرة والمتوسطة تستقطب اليوم مزيدا من الإهتمام نظرا لمساهمتها المتعددة في الإقتصاد الوطني..."(1)

وقد تأكد هذا الدورعلى أرض الواقع من خلال الإهتمام الذي أعطي للقطاع الخاص في هذا المجال حيث ينتظر منه بمشاركة المؤسسات الصناعية، ص،م العامة تحقيق الأهداف التالية:

- المساهمة في التهيئة العمرانية.
- تثمين الموارد المحلية.
- المساهمة في التكامل الأمامي والخلفي إنطلاقا من نشاط المقاولة من الباطن.
- خلق مناصب الشغل.
- تعبئة الإدخار الوطني
- تلبية الإحتياجات الأقتصادية والإجتماعية

---

(1) الميثاق الوطني ، المؤسسة الوطنية للطباعة ، 1986 ، ص 199 و ما يتبعها.

وقد تضمن الميثاق الوطني مايلي" ... إن الصناعة الصغيرة والمتوسطة بتعددها وتنوعها، ومدى انتشارها عبر التراب الوطني تساهم في انجاز اهداف التهيئة العمرانية ، و إضفاء القيمة على الموارد المحلية ، وتكثيف النسيج الصناعي ، واحداث مناصب الشغل ، وتعبئة الادخار الوطني ، وتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ، وينتظر من هذه الصناعة ان يكون لها نفس الدور مع باقي الصناعات الاخرى بحيث يستوجب اندماجها في اطار القطاع الصناعي ككل، ولتحقيق هذه الغايات يتعين ان يندرج نشاط الصناعة المذكورة في نشاط القطاعات الصناعية الاخرى ضمن مفهوم اندماجي متكامل ومتم لها... ".

1-1-2 الإختيارات الصناعية للجزائر

إن إختيارات الجزائر المعبر عنها في مختلف المواثيق و النصوص الرسمية ، قد بدأ تنفيدها بعد سنة 1966 في إطار خطة تنموية بعيدة المدى ، ترتكز في جوهرها على التصنيع كإختيار وأسلوب تنموي أساسي لإخراج البلاد من الوضعية المتدهورة والموروثة عن العهد الإستعماري، و إقامة إقتصاد وطني قوي ومستقل. وقد تم التركيز لتحقيق هذا الإختيار، على إعطاء الأولوية للمشاريع الإستثمارية مرتفعة التراكم، والتى تتمثل في الصناعات الأساسية – المحروقات، والبتروكمياء، والحديد والصلب والميكانيك. – ذات كثافة رأسمالية، وتكنولوجيا عالية تقوم بتحقيقها مؤسسات كبيرة في شكل مركبات ، ومصانع ضخمة تابعة في مجموعها لقطاع الدولة (القطاع العام)، الذي ظهر وتوسع بفضل ما وقع من تأميمات ، ونتيجة لما أقيم من مشاريع إستثمارية.

لقد كان لازما على الدولة في إطار هذه السياسة وهذا التوجه من وضع إجراءات قانونية وتنظيمية حتى تدعم دورها في تسيير الحياة الإقتصادية والإجتماعية، وهي الإجراءات التي عرقلت تطور الصناعات الأخرى، خاصة تلك التي كان ينشطها القطاع الخاص عن طريق مؤسسات صناعية صغيرة ومتوسطة، أو حتى تلك التي كانت تابعة للقطاع العام والمسيرة من قبل الجماعات المحلية في شكل مؤسسات ومقاولات ولائية أو بلدية، رغم الإهتمام التي خصت به مع بداية السبعينات.

1-2-1-1 الاساس النظري للإختيارات الصناعية :

إنطلاقا من المواثيق السياسية التي عبرت عن البعد الإديولوجي للتنمية؛ تحددت السياسة الصناعية للجزائر ومنها الإختيارات الصناعية (les choix industriels) التي كان ينتظر منها تحقيق هدفين أساسيين هما :

- إمتصاص البطالة،
- التوجه للداخل في عملية التنمية (interversion).

لقد جاء في التقرير العام للمخطط الثلاثي الذي حدد الأفاق البعيدة للتنمية، أن المخرج الوحيد للأزمة الإقتصادية و الإجتماعية التي ورثتها الجزائر بعد الإستقلال هو التصنيع (1) ، وقد إرتكزت الإختيارات الصناعية على تلك الصناعات التي يمكن أن تتغلب على المشكلتين التي طرحت ضمن هذا التقرير وهما :

- القدرة على التمويل بالعملة الصعبة،
- توسيع القدرات لإنجاز الإستثمارات.

فإنصب الإهتمام على التوجه للداخل بإعطاء الأولوية في البنية الإستثمارية للصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج والتجهيز وتثمين الموارد المحلية (الموارد الطبيعية) الموجه لتوسيع القدرة على التصدير وتحقيق التراكم بالعملة الصعبة اللازمة للإقتصاد الوطني.

إن الأساس النظري لسياسة التصنيع والإختيارات الصناعية في الجزائر، تجد محتواها في نموذج الصناعات المصنعة لـ "G.D. DE BERNIS".(2)

---

(1) Rapport général du plan treiennal , M.P.A.T 1967 , p 8.

(2) De bernis.G.D , Les industries industrialisantes et contenu d'une politique d'intgration , Revue de l'SEA , tome XIX n° 3 et 4 , 1966 p 427.

وهي الصناعات التي تتميز بعدة خصائص يمكن حصرها في مايلي:

- صناعات تتمتع بتكنولوجيا عالية،
- صناعات تتحقق بإقامة مركبات ومصانع ذات الحجم الكبير،
- صناعات ذات كثافة رأسمالية معتبرة،
- صناعات لها آثار للجذب الأمامية والخلفية،
- صناعات تتطلب وجود سوق محلي معتبر لتصريف منتجاتها.

تهدف هذه الصناعات أساسا إلى إعادة هيكلة الإقتصاد بأكمله من خلال تنشيط الفروع الصناعية كالحديد والصلب، والصناعات الميكانكية، والكمياء ومواد البناء في شكل منسجم يعطي أولوية خاصة للصناعة القاعدية التكاملية في عملية التصنيع، كون يتولد عنها آثار للجذب (effets d'entrainement) بنوعيها:

-الجذب الأمامي (effet en amont)
-الجذب الخلفي (effet en aval)

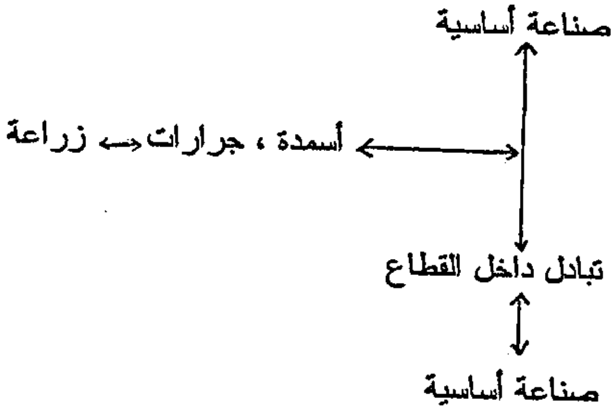
1-1-2-2 التتابع الزمني لعملية التصنيع في الجزائر

لقد تحددت معالم هذه السياسة في الجزائر مع المخططين الرباعيين الأول والثاني ، وعرف تنفيدها مرحلتين :

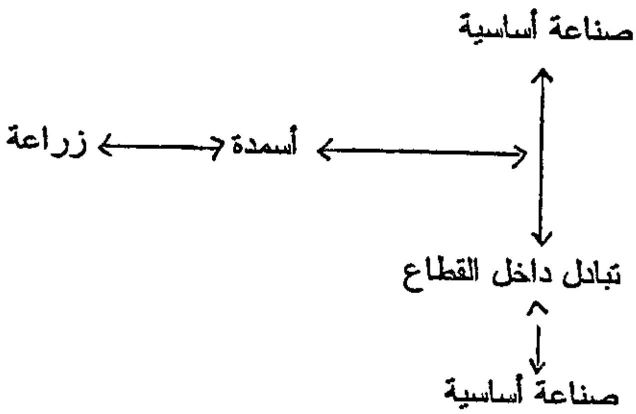
- المرحلة الأولى و تتعلق بالفترة 67-1973 ، وفيها كان ينتظر تحقيق شرط الإنطلاق و بناء القاعدة التقنية الإقتصادية والإجتماعية ،
- المرحلة الثانية و تشمل المرحلة 74-1980 ، وتوافق فترة نضج الإستثمارات و تضعفها ، وبالتالى تحقيق الإستخدام الكامل ، وضمان حاجات السكان و التقليل من الفوارق بين المدن والأرياف.

وتتضح الإستراتيجية التنموية التي كان من المنتظر إتباعها خلال هذه المرحلة على ضوء المخطط الذي يرسم لنا التتابع الزمني لعملية التصنيع في الجزائر (1)

المرحلة الأولى



المرحلة الثانية



ينتظر من تبني هذا الإختيار و هذه السياسة التصنيعية ، إبعاد في المرحلة الأولى من عملية التصنيع كل الصناعات الأخرى ، الصناعات الخفيفة و الصغيرة ، و نجد تأكيدا عل ذلك عند صاحب نظرية الصناعات المصنعة G.D DE BERNIS حيث يقول أن " .....كل بلد تقرر عدم الإعتماد على الصناعة الثقيلة ، و تقوم ببناء تصنيعها بواسطة صناعات تحتل

---

(1) Benissad .M.H , Economie du developpement de l'Algerie , OPU , 1982 , p50.

المستوى الأدنى من عملية التصنيع سوف تصبح تابعة بصفة مطلقة للبلدان التي تستورد منها مختلف التجهيزات " (1)

كما أن طبيعة هذه الصناعات التي تتميز بضخامة الحجم ، تفرض تدخل الدولة بشكل مباشرو كليا وفعال في الإقتصاد ، وفي مجال الأنشطة الأساسية ،بفضل مؤسساتها الإقتصادية (الشركات الوطنية) والتقييد في أن واحد على القطاع الخاص بالحد من توسعه عن طريق توجيه تدخله نحو النشاطات الثانوية .

1-2 :السياسة الصناعية في الجزائر

لقد تأكد في إطار الإختيارات الصناعية المعبر عنها في مختلف المواثق الرسمية، ان السبيل الوحيد في إحداث التنمية الإقتصادية في الجزائر هو الإعتماد علي التصنيع الشامل والمكثف ، فتحددت بذلك بصورة واضحة أهداف التنمية الصناعية التي بدأتنفيدها إبتداء من 1966 و في إطار دراستنا قسمنا مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر إلى ثلاث مراحل :

- مرحلة 63-1966
- مرحلة67-1980 ، مرحلة التنمية المركزية ،
- مرحلة الثمانينات والسياسة الصناعية الجديدة .

1-2-1 مرحلة 63-1966

لقد ورثت الجزائر عن العهد الإستعماري هيكلا إقتصاديا رأسماليا ، يحمل تناقضات جوهرية تشارك فيها ولو نسبيا أغلبية إقتصاديات العالم الثالث . فقد عاش الإقتصاد الجزائري

(1) De Bernis .G D , Industrie lourde , Industrie legére , In INDUSTRIALISATION AU MAGHREB , éd Maspero 1963

في السنوات الأولى للإستقلال مرحلة المصاعب الإقتصادية و الإجتماعية ، نجمت عن رحيل أكثر من أربعة أخماس (5/4) المستوطنين الذين كان منهم عدد كبير ذوي المهارة من إطارات و رجال الأعمال ، و تهريب رؤوس الأموال و غلق أغلبية الوحدات الصناعية ، حيث تم غلق 850 وحدة من مجموع 2500 وحدة صناعية و 1400 مؤسسة من مجموع 2000 مؤسسة بناء.

و كانت الصناعة الجزائرية تتميز خلال هذه المرحلة بالخصائص التي تضمنها التقرير الذي أعدته وزارة الصناعة عام 1963 وهي :(1)

أ- لم تكن هذه الصناعة متجانسة ، فقد كان وزن الصناعة التحويلية محدودا ،
ب- كانت كفة الصناعات الغذائية راجحة ،
ج- كانت مختلف الفروع الصناعية تضم وحدات متوسطة و صغيرة الحجم،
و- كانت تبعية هذه الصناعة تجاه الخارج تبعية قوية و لاسيما في مجال التزود بالمواد الأولية والعمالة الفنية .

وإنطلاقا من هذا الواقع الذي كانت عليه الصناعة ، وأمام الوضعية الصعبة التي يمر بها الإقتصاد ككل ، إنطلقت عملية التصنيع وقد تم ذلك في إطار البرنامج الإستعجالي الذى تبنته الدولة للقضاء على المشاكل الموروثة عن العهد الإستعمارى ، فمن إهتماماته إعادة تشغيل الطاقات الإنتاجية الشاغرة و المعطلة بوضعها تحت إشراف العمال الذين إنتظموا في شكل تعاونيات مسيرة ذاتيا في إطار مرسوم 1963 المتعلق بالتسيير الذاتى، وأيضا القيام بإستثمارات في المجال الصناعي ، تتعلق بإتمام إنجاز ما تم برمجته في مخطط قسنطينة ، وإنشاء بعض الوحدات الصناعية الجديدة ، وقد بلغ حجم الإستثمارات 2488 مليون دج ، 64٪ منها قد تم بفضل مجهودات القطاع الخاص الأجنبي ، التى وجهت نحوقطاع المحروقات و بعض فروع الصناعة الخفيفة ، و36٪ تعود لمساهمة القطاع العمومي الذي خصص نسبة 45٪ من إستثماراته لتجديد و صيانة الوحدات المتواجدة و المسيرة ذاتيا و55٪ منها لإقامة وحدات جديدة في الفروع

(1) بن حسين محمد الأخضر ، دروس في الإقتصاد ، مكتب العمل العربي ، المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل بالجزائر ، ص92

المنتجة للسلع الإستهلاكية (وحدات النسيج و صناعة الأحذية و المشروبات ...) وأغلبها كانت وحدات صناعية صغيرة ومتوسطة (1)

وعشية الإنطلاق في تنفيد إستراتيجية التنمية ، عرفت الصناعة في الجزائر تعايش أربعة قطاعات متابينة :

- قطاع التسير الذاتى الذي يشمل علىالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي خلفها المعمرون ،
- القطاع الخاص الأجنبي الذي كان ينظمه قانون 1963 للإستثمارات ،
- القطاع الخاص الذي يملكه الجزائريون،
- القطاع العام المتمثل في قطاع الدولة الذي هو في طور التكوين.

1-2-2 مرحلة التنمية المركزية 67-1979

تتميز هذه المرحلة بإنطلاق إستراتجية التنمية بعيدة المدى التي تهدف إلي إعطاء محتوى ملموسا لمعنى الإستقلال الإقتصادي ، بإسترجاع الثروات الوطنية و جعل الصناعة القاعدية الركيزة التي يستند عليها مسار التصنيع ، و قد عرفت مرحلتين أساسيتين حسب التتابع النظري الذي سبق و أن أشرنا إليه عند الحديث على الأساس النظري للإختيارات الصناعية في الجزائر .

- المرحلة الأولى: لقد عرفت هذه المرحلة تنفيذ المخططين ، المخطط الثلاثى 67-1969، والرباعي الأول 70-1973 ، وخلالها تم وضع سياسة صناعية ترمي إلى تحقيق الأهداف الأربعة التالية :

1- خلق تكامل إقتصادي بين مختلف الفروع،

2- الرفع من قدرات التراكم ،

(1) Fardeheb . A et Hammel . B , Système productif et choix économique et sociaux altematifs IN Revue A.SJ.E.P n°4 , 1986 , p 93.

3- إعادة توزيع جديد للمداخيل،
4- تكييف جهاز التكوين لإحتياجات الإقتصاد.

وقد إنصب المجهود الإستثماري طيلة المرحلة على تطوير الصناعات التي تعلي من قيمة المواد الأولية ، وتساهم في تدعيم التكامل مابين القطاعات وداخل القطاعات ذاتها ، وتوفر دعما قويا لإنشاء مناصب العمل .

-المرحلة الثانية : و تخص المخطط الرباعي الثاني 74-1977 ، الذي كان ينتظر من خلاله تحقيق أهداف أخرى بالإضافة إلى أهداف الصناعة القاعدية ، حيث تم التركيز على الصناعات التحويلية ، وإعطاء دور للصناعات الصغيرة والمتوسطة في تطوير بعض الفروع ، (المواد الغذائية ، و صناعة الجلود و مواد البناء ، وبعض الصناعات التي تأتي في مقدمة الصناعات الأساسية)

غير أن تطبيق هذه السياسة الصناعية لم تحقق الأهداف التي سطرت لها ، بل على العكس من ذلك ، فقد وسعت من التبعية الإقتصادية للخارج على الرغم ضخامة تكاليف الإستثمارات التي عرفتها .

1-2-2-1 السياسة الإستثمارية في القطاع الصناعي :

لقد ترجمت الأهداف المنتظر تحقيقها في إطار سياسة التصنيع ، على مستوى السياسة الإستثمارية التي إعتمدتها الجزائر مند إنطلاق عملية التخطيط عام 1967 . ففي المخطط الثلاثي 67-1969 الذى يمثل الإنطلاقة الأولى لعملية التخطيط بالجزائر ، نلاحظ الأهمية المعطاة للتصينع ، حيث أن الصناعة قد إستفادت من 50٪ من الإستثمارات الإجمالية والتي قدرت بـ 9,12 مليار دج . وإرتكز الإستثمار الصناعي في هذا المخطط على الصناعات الأساسية وبالخصوص قطاع المحروقات الذي إنفرد لوحده بـ 51٪ من هذه الحصة، وإستمرت سيطرت القطاع الصناعي على الإستثمارات خلال فترة السبعينات ، كما يوضحه الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5): حصة الإستثمارات الصناعية ضمن الإستثمارات الإجمالية (٪)

المخططات	٪ المتوقعة	٪المحققة
1969-67	60	72
1973-70	44,7	57,3
1977-74	43,5	61,2
1979	72,4	77

source: A.BRAHIMI L'Economie Algerienne , opu 1991 , p 125

يظهرمن خلال هذا الجدول أن القطاع الصناعي إستفاد بأكثر من نصف الإستثمارات منذ بداية التخطيط ، وهذا يدل على التوجه الصناعي للسياسة الإستثمارية في إطار إستراتيجية الصناعات المصنعة ، والتي رأت فيها الجزائر النموذج التنموي القادر عل إخراج الإقتصاد الجزائري من الإختلالات التي كان يعرفها .

و إذا كانت الإستثمارات المتراكمة في القطاع الصناعي خلال فترة 67-1978 وصلت إلى 179 مليار دج فإن بعض الصناعات الأساسية إستفادت من حصة الأسد كما يظهر من الجدول رقم (6). و الذي يظهر من خلاله، أن الأهمية المعطاة في سياسة التصنيع كانت للصناعات المنتجة للسلع الوسيطية ، وتثمين المحروقات حيث بلغت نسبة الإستثمارات في المتوسط في هذين القطاعين خلال فترة 67-1977 حوالي 42,3٪ بينما لم تتعد هذه النسبة 18٪ في قطاع الصناعات الإستهلاكية و بالإضافة إلى تمركز نسبة كبيرة من الإستثمارات في

الجدول رقم (6) توزيع الإستثمارات العمومية داخل القطاع الصناعي (٪)

القطاعات الصناعية	1969-67	1973-70	1977-74
المحروقات	53,5	44,9	46,8
الصناعات الميكانيكية و الإلكترونية و الحديدية	29,4	42,2	37,6
الصناعات الغذائية و النسيجية	17,4	12,9	15,6

source: C.PALLOIX industrie et financement : revue tiers monde 1980 , n°81

القطاع الصناعي ، تميزت السياسة الإستثمارية خلال هذه الفترة بالتطور السريع في حجم الإستثمارات و اللاتكافئ في توزيعها بين القطاعات الأساسية للإقتصاد الوطني ، فمن القراءة البسيطة لمعطيات الجدول(6) .نستنتج الملاحظات التالية :

-التطور السريع لحجم الإستثمارات ، حيث إنتقل من 3,2 مليار دج في السنة خلال المخطط الثلاثي إلى 9,2 مليارا سنويا خلال المخطط الرباعي الأول و إلى 30,2 مليار سنويا خلال المخطط الرباعي الثاني و قفز إلى 52,6 مليار سنويا سنة 1978 .

و السؤال الذي يتبادر للذهن عند ملاحظة هذا النمو السريع للإستثمارات هو: هل الجهاز المسؤول عن التخطيط قادر على التحكم في هذا النمو لحجم الإستثمارات إبتداء من إعدادها إلى مرحلة تنفيذها لأن العملية بحجمها الحالي تتطلب زيادة قدرات هذا الجهاز بعشرات مرات في ميادين الدراسة و الإنجاز و المراقبة للمشاريع الإقتصادية . وهذا مالم تكن تتوفر عليه مؤسساتنا الإقتصادية و الإدارية . و هذا يعني أن الهيكل الإقتصادي للبلاد كان غير قادرا على إستيعاب هذه الإستثمارات الضخمة ، الأمر الذي كان يدفع إلى تبذيرها في مشاريع غير الإنتاجية.

- إن هيمنة حصة المحروقات والصناعة في إجمالي الإستثمارات لم تؤد إلى الأهداف المرجوة، ويرجع هذا إلى أن وظيفة المحروقات كانت تمويلية أكثر منها صناعية ، بحيث أن نسبة الإستثمارات الصناعية في هذا القطاع : البلاستيك ، و البتروكمياء و الأسمدة ، كانت لا تتجاوز 10٪ من اللإستثمارات المحققة خلال فترة 67-1978 ، بينما الباقي و هو 90٪ من الإستثمارات كان موجها للتمويل .

- أما فيما يخص صناعة السلع الوسيطية و التجهيز فيلاحظ من خلال توزيع الإستثمارات في قطاع الصناعات الثقيلة ، أن وثيرة نموها بقي مستقرا خلال فترة 70-1977 ، إذا إستثنينا الصناعات الميكانيكية و الحديدية و مواد البناء ، حيث إنتقلت الإستثمارات الموجهة لهذه الصناعات من 6.523 مليون دج إلى 15.456 مليون دج خلال الفترة المذكورة.

- ويظهر أيضا من خلال هذه الأرقام المكانة الضعيفة للإستثمارات الموجهة لصناعة المواد الإستهلاكيةحيث لم تتجاوز 15,5 ٪ من كل المحققات الصناعية.

وترجمت مختلف هذه الأرقام المجهود الإستثماري المعتبر الذي بذل من أجل بناء قاعدة صناعية التي تجسدت بإقامة و إنشاء العديد من المصانع و المركبات الضخمة تسيرها مؤسسات وطنية ، و هي عملية لم تتم بدون مشاكل تذكر ، خاصة إذا اخذنا بعين الإعتبار قلة خبرة الإطارات الوطنية التي تكلفت بمتابعة إنجاز المشاريع و أيضا سياسة الشركات المتعددة الجنسية للبلدان المصنعة التي أبرمت معها الجزائر ما يقارب 90 ٪ من عقود الإنجاز ، كما أن أظهر تشغيلها نقائص خطيرة ناجمة خاصة عن الحجم الكبير لها وعن تعدد الوظائف المسندة إليها ، وثقل هياكلها و قوة تكاملها الداخلي .فسرعان ما برزت صعوبات في التسيير و التنسيق تضر بالمردودية الإقتصادية و الإجتماعية للجهاز الإنتاجي ككل ، ومن جهة أخرى فإن بعض نماذج الصناعات المختارة بحكم حجمها الكبير و التكنولوجيا التي تستعملها تتطلب بصورة آلية مواقع على الشريط الساحلي من شمال البلاد ، الأمر الذي زاد من حدة التفاوت بين المناطق ، كما فرضت قيودا على سياسة التهيئة العمرانية ، وذلك بغض النظر عن الأثار السلبية الأخرى خاصة في مجال الإفراط في إستغلال الموارد النادرة في البلاد من أراضي زراعية ....

1-2-2-2 واقع الصناعات الكبيرة :

عمدت الدولة في تنفيذ سياسة التصنيع ، إلى التركيز في الإختيارات الصناعية على إنشاء الوحدات الإنتاجية ذات الأحجام الكبيرة ، مع أن المؤسسة العمومية لم تكن لها إمكانيات الإختيار فيما يتعلق بحجم المشروع بسبب محدودية القدرات الوطنية الخاصة بالهندسة ، فتبين بعض الأمثلة ، انه غالبا ما تم تحديد حجم المشروع من خلال التقديرات التى تمت على أساس تجارب بعض الدول بالإفتراض القوى للإستهلاك ، لإن الطلب الوطني كان مجهولا و التحكم فيه غير ممكن (1) ، وقد لعبت عدة عوامل في تشجيع المؤسسة العامة على إختيار السعة الكبيرة للمشروع و من بينها يمكن الإشارة إلى العوامل التالية :

أ) لقد كان للإختيار التكنولوجي أثرا كبيرا على حجم المؤسسة الصناعية ، فمعلوما أن التكنولوجية المستوردة من قبل الجزائر كانت متطورة و متكاملة عموديا ، و يشير في هذا السياق الأستاذ فيصل ياشير الى أنه في أي لحظة من سياق التطور العالمي لفروع الصناعة ، فرضت المستويات للإنتاج تقنيات الإنتاج المتطورة جدا و المحتكرة في نفس الوقت (2)، و قد ساهم في الإنقاص من تجزأة مشتريات الجزائر للتكنولوجية ، اللجوء الى إستعمال الصيغ المدمجة (المفتاح في اليد) لإنجاز المشاريع الإستثمارية ، وكذلك التقليل من المتعاملين الأجانب الناجم على إحتكار الأقلية للتكنولوجية المتطورة ، ونمو حجم المشاريع الصناعية .

ب) حفزت عملية التكامل العمودي للمؤسسات العمومية لإشباع حاجيات السوق المحلية على إختيار المشاريع ذات السعة الكبيرة ، وقد ساعد على ذلك إحتكار الدولة للتجارة الخارجية (خاصة الواردات) طوال هذه المرحلة .

ج) حفزت إقتصادات السلمية ، التي بموجبها تنخفض كلفة الإستثمار للوحدة المنتجة مع حجم

---

(1) Yachir.F , Formes d'importation de technologie et developpement auto-centrè , l'experience du secteur public industriel en Algerie , OPU , 1983 , p 75

(2) idem , p 270.

لمصنع ، الإعتماد على الصناعة الكبيرة في مرحلة الإنطلاق . كما كان للنموذج التموي المتبع في الجزائر خلال هذه المرحلة أثرا على تحويل العديد من الوحدات الإنتاجية الصغيرة التي كانت منتشرة و مستقلة إلى مركبات صناعية ضخمة بوضعها تحت إشراف الوزارات المعنية .

و لقد ترتب على هذا الإختيار عدة ظواهر أهمها :

- لقد أثر في الواقع هذا الإختيار للأحجام الكبيرة سلبا على تنفيد العديد من المشاريع وأيضا على قدرات الأشغال فيها ، حيث لم يلعب قانون المستويات دوره الفعال بالنسبة للمؤسسات الوطنية ، وإنما كان له إتجاه معاكسا ، فلم تشهد المشاريع الصناعية ذات الحجم الكبير إنخفاض الكلفة الواحدة للإنتاج بالنظر إلى معدلات الإشتغال الضعيفة لقدرات الإنتاج الناجمة عن صعوبات عديدة ترجع أساسا إلى عدم التحكم في التنظيم و تسيير هذه المؤسسات.

- كما عرفت المؤسسات الوطنية طيلة هذه المرحلة توسعات كبيرة ، سواء كان ذلك على المستوى المركزي أو على مستوى الوحدات ، التي ظهرت بعد مرور بعض سنوات التخطيط على صورة مؤسسات كبيرة فيما يخص التنظيم ، و ذلك من جراء تجمع عدة وحدات إنتاجية في نفس المناطق الصناعية ، وكذلك من قبل التوسعات التي عرفتها ، إلا أنه من ناحية التسيير بقيت هذه الأخيرة دائما تابعة للإدارة العامة بالمركز - المؤسسة العامة - فأثرت هذه الوضعية على الأداء الإقتصادي للوحدات كونها كانت تابعة في إتخاد القرارات الإستراتجية للمركز.

- كما فرض إنجاز المشاريع الصناعية ذات الأحجام الكبيرة و نمط التنظيم الذى تتطلبه التكنولوجيا المستوردة على منشىء المشروع ، القيام بالمقاولة من الباطن مع شركات أجنبية لكون من جهة ، الإمكانيات المحلية عاجزة على تقديم خدماتها حسب النوعية و الوقت اللازمتين ، ومن جهة أخرى غياب إعلام صناعي حول هذه الإمكانيات .. فبذلك يفضل التعامل مع الشركات الإحتكارية من نفس الجنسية ، مما عمق تبعية المؤسسات العمومية للخارج ، وهي التبعية التي كان لها إنعكاس خطير على سير الجهاز الإنتاجي الذى إرتبط بالمتعامل الأجنبي في مختلف المستويات ، قطع الغيار ، مختلف الأدوات والمعدات الملحقة وحتى المادة الأولية التي يجب أن تطابق موصفات التجهيزات و الآلات المستوردة .

- لقد فرض إقامة الوحدات الصناعية الكبيرة إستقطاب مكاني مرتفع ، أوجب حدود صارمة لتوزيع المواقع الصناعية على مجموع الوطن ، فكان من نتائجه ظهور عدة أقطاب صناعية على مجموع الوطن ، نتج عنها تجمع مادي و بشري إقتضى توفير شروط للإستقبال، لكن عموما المحيط الإجتماعي و الإقتصادي لم يكن مستعدا لإستقبال هذه التجمعات البشرية، فتولد عن ذلك مشاكل إجتماعية عديدة (نزوح ريفي ، مساكن قصديرية ، بطالة ....)

- إن التوسع المكاني في إقامة هذه الوحدات كان في بعض المناطق على حساب الأراضي الفلاحية ، والمناطق الرعوية ، مثل حالة مصنع المؤسسة الوطنية للصناعات الكيماوية بمستغانم الذي ألحق خسائر كبيرة بعدة أنشطة زراعية بهذه المنطقة ، وبنشاط الصيد البحري على عدة كيلومترات من الساحل ، وهذا راجع للفضلات الكيماوية الناتجة عن المصنع. وقد كان لهذا التوسع أثارا إقتصادية أخرى في العديد من المناطق ، حيث عقم الأراضي القريبة من الوحدات الإنتاجية من اليد العاملة الفنية و المؤهلة .

- كشفت عملية إعادة التقييم التي إتصفت بها جل المشروعات الإستثمارية ، وجود تكاليف زائدة ، فتعتبر هذه الأخيرة من بين المشاكل التي واجهتها عملية التصنيع . فلم يكن بإستطاعة الساهرين على سياسة التنمية التحكم في تكاليف إنجاز المصانع و المركبات الضخمة، وأيضا مراقبة و متابعة عملية الإنجاز و إستهلاك الأموال المرصدة لكل مشروع ، وكان ذلك سببا في إنحراف خطير على مستوى الإقتصاد ككل (الرشوة ، الإختلاسات ...).

1-2-2-3 أثار السياسة المركزية على التنمية الإقتصادية

أدى تقييم الوضعية الإقتصادية للعشرية السابقة حصر العوامل الرئيسية التي عرقلت عملية التنمية في الجزائر وهي :

- الإعتماد الأحادي على عائدات البترول لتمويل التنمية ،
- الإ تجاه المتزايد و المتنوع في اللجوء إلي الموارد المادية و البشرية و المالية الخارجية ،

- الإرتفاع المتزايد و غير المنتظم لتكاليف و اسعار الإنتاج و الإستهلاك ،
- النقص الملاحظ في عدة مواد ذات الإستهلاك الواسع ، وفي التموين بالمواد الأولية والمنتجات النصف مصنعة الضرورية لسير الإقتصاد الوطني ،
- تفاقم الإختلالات القطاعية بسبب عدم الإنسجام في أهداف السياسة الإقتصادية،
- الإختلالات الإقتصادية و الإجتماعية الجهوية،
- عدم تثمين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة ، والراجع من جهة لعدم تكييف إحتياجات التنمية مع نظام التكوين و التربية ، ومن جهة ثانية لعدم تكييف الإختيارات التكنولوجية وأشكال إنجاز إستثماراتنا مع إمكانياتنا الحقيقية ،
- عدم إستعمال التخطيط كأداة للتنظيم المنسجم و الإدارة الموحدة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ،

كل هذه العوامل أدت في أواخر هذه المرحلة ، إلى ما أطلق عليه إسم أزمة التخطيط أو أزمة " تخطيط الإستثمارات العمومية "،هذا التخطيط الذي يغلب عليه الطابع المركزي للقرار وما رفقه من تسيير إداري ـ بيروقراطي ـ للشؤون الإقتصادية ، نتج عنه إنخفاض في الإنتاج ، الأمر الذي ترتب عنه إنخفاض نسبة تغطية الحاجيات الوطنية في الصناعة من 48٪ سنة 1964 إلي 24٪ سنة 1977 . وتبين بعض الإحصائيات أن معدل إستعمال القدرات الإنتاجية للقطاع العمومي عام 1980 بالنسبة لمائة وثلاثون و حدة صناعية كانت تتراوح بين 25 و 50٪ ، وسجلت أدني نسبة لها في فروع البتروكمياء 12٪ ، ترتب عن هذه الوضعية مصاعب إقتصادية عديدة خاصة في الجانب المالي الذي لم يكن قادرا علي تغطية الحاجيات الصناعية .

شكل تدهور الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية أحد المحاور الرئسية التي إرتكزعليها النقاش علي مستوي مقرري السياسة التنموية مع نهاية السبعينات و بداية مرحلة الثمانينات حول ضرورة إحداث تغييرات في التوجه و الإختيارات الإقتصادية و الإجتماعية السائدة، ورسم أهداف إقتصادية تخص عشرية الثمانينات(80-1990) جسدتها في إنتعاش تخطيط التنمية في أشكال جديدة .

1-2-3 مرحلة الثمانينات والسياسة الإقتصادية الجديدة:

تحت وطأة المشكلات المتراكمة لمرحلة السبعينات التي أدت إلى إنخفاض الأداء الإقتصادي ، ونتيجة للتحولات التي مست البنية الإجتماعية منذ الإستقلال حتى أوائل الثمانينات ، والتي كان من أبرزها إتساع نفوذ البورجوازية وتراكم الثروات لديها ، وإستثمار جانبا منها في المجال الإقتصادي الخاص ، أخذت الجزائر بذلك تنتهج سياسة إنفتاحية ، بالتحول عن الإختيارات الأساسية السابقة (النهج الإشتراكي) ، والإنتقال إلى نوع من الليبرالية الإقتصادية التي تحددت معالمها مع نهاية الثمانينات ، من جراء السياسة الإقتصادية التي بدأت الجزائر تطبيقها في إطار توصيات الهيئات المالية الدولية.

وما يميز السياسة الصناعية خلال هذه المرحلة ، هو القطيعة شبه التامة مع تلك التي عرفتها العشرية الماضية، ففي المجال الصناعي إستمرت الدولة في مجهوداتها الإستثمارية لكن ضمن توجهات جديدة تنبع من دراسة الصعوبات التي واجهتها الصناعة في المرحلة السابقة ، ويمكن تلخيص إطار هذه التوجهات في أهداف سياسة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الطويلة الأمد لعشرية الثمانينات (1) التي أصبحت تتخذ شيئا فشيئا متجها نحو السوق والتخلي التدريجي للمراقبة فروع التكنولوجيا الكبرى لنموذج الصناعات التصنيعية.

1-2-3-1 أهداف التنمية الصناعية :

تندرج أهداف التنمية الصناعية لهذه المرحلة في اطار التوجهات العامة لسياسة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية المعبر عنها في المخططات التنموية ، المخطط الخماسي الأول 80-1984، و المخطط الخماسي الثاني 85 - 1989 ، وأيضا المخططات السنوية إبتداء من سنة 1980، ويمكن تلخيص أبرز الأهداف الرئيسية للتنمية الصناعية خلال هذه المرحلة في العناصر التالية :

(1)- حددت تلك التوجهات بموجب لوائح المؤتمر الرابع الإستثنائي وقررات اللجنة المركزية ، ثم المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحريرالوطني وخاصة مقررات اللجنة المركزية خلال الدورة الثانية المنعقدة بين 26 و30 / 12 / . 78 ص 81.

أ - العمل على تدعيم الجهاز الإنتاجي الموجود من خلال إعادة تنظيم القطاعات الإنتاجية ، وتكثيف إستغلال طاقات الإنتاج المتوفر ويتم ذلك بتفكيك (éclatement) المؤسسات الوطنية الكبيرة لتصبح مؤسسات مختصة في إطار ما عرف بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات.

ب - تطوير صناعة متنوعة ومتوازنة ، بتوجيه الإستثمارات الصناعية نحو الصناعات التحويلية، وخاصة الصناعات الإستهلاكية بينما ينتظر من حصة الصناعة القاعدية أن تتراجع نسبيا مقارنة بباقي النشاطات الصناعية الأخرى .

جـ - ترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة والنهوض بها عن طريق :
- إعطاء دور إضافي للجماعات المحلية في التنمية الصناعية بإندماجها أكثر في عملية التصنيع من خلال التوزيع الجغرافي للإستثمارات المنتظر تحقيقه في إطار اللامركزية،
- إدماج القطاع الخاص وذلك برفع القيود عنه وفسح المجال له للإستثمار في مختلف النشاطات الإقتصادية ، خاصة في الفروع الصناعية التي كانت إلى غاية نهاية السبعينات حكرا على الإستثمارات العمومية.و ينتظر من وراء هذه العملية المساهمة في تكثيف النسيج الصناعي عبر القطر الوطني و هو الشئ الذي يسمح بالتحكم أكثر في الجهاز الإنتاجي ، ونلاحظ مما يسبق، أن التوجهات العامة في إطار هذه السياسة قد إندفعت وراء الصناعة الخفيفة، مع إعطاء الأولوية للقطاع الزراعي بمعنى،أن الإستثمارات تذهب إلى فروع الصناعة التي تنشطها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،و هو ما يجعلنا نقول بأن السياسة الصناعية لمرحلة الثمانينات جاءت مدعمة للصناعات الصغيرة و المتوسطة على عكس السياسة التي عرفتها المرحلة الأولى (السبعنيات) التي ركزت في مخططات التنمية على الصناعات الكبيرة و المؤسسات الضخمة.

1-2-3-2 الإستثمارات في القطاع الصناعي:

إن القيام بتحليل هيكلة وبنية الإستثمارات الصناعية يسمح لنا بفهم التوجهات الكبرى للسياسة الصناعية خلال هذه المرحلة ، ونقوم بذلك إنطلاقا من المخطط الخماسي الأول والمخطط الخماسي الثاني:

أ ـ المخطط الخماسي الأول 80 – 1984 :

قدر الحجم الإستثماري المخصص للقطاع الصناعي خلال المخطط الخماسي الأول بـ 155 مليار دينار جزائري ، منها 78 مليارديناار جزائري تتعلق بتكاليف البرامج الصناعية الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني، أما الباقي والذي يمثل 77مليار دينارجزائري فيتعلق بالأثر المتوقع للبرامج الجديدة خلال فترة المخطط 1980 ـ 1984 (1)، وهو الحجم الذي يشكل نسبة 38,8 ٪ من مجموع البرنامج العام للإستثمارات خلال المخطط ، ولكن هذا الحجم إرتفع خلال الفترة (1980 – 1984) إلى 200 مليارديناار جزائري ، منها 81 مليارديناارجزائري خاصة بالبرامج السارية الإنجاز في نهاية 1979 ، والباقي يمثل برامج إستثمارات قد تم تخطيطها خلال فترة المخطط بقيمة 119,4 مليارديناارجزائري مقدرة على أساس الأسعار الجارية.

لاشك أن هذه الزيادة ترجع إلى إعادة تقييم المشاريع الجديدة ، بالنظرللإرتفاع الكبيرفي الأسعارخصوصا المرتبطة بالأشغال العمومية ، بحيث إرتفعت تكاليف مجموع البرامج الجديدة بالنسبة لكل القطاعات إلى حوالي 404 مليار دينارجزائري على أساس قيمة الدينارلسنة 1979 مقابل تكاليف متوقعة مقدارها 363,6 مليارديناارجزائري، وتظهرأهمية هذه الزيادة إذا عرفنا أن ذلك حدث بالرغم من مراجعة بعض المشاريع في القطاع الصناعي خصوصا بل وإلغاء بعضها مثل معمل تكرير الغاز الطبيعي المميع بأرزيو GNL3 ، ومعمل تكرير البترول ببجاية، ومركبات المواد الداسمة ، ومعمل الأسمدة بتبسة ومعمل الألمنيوم ، وبعض المشاريع الصناعية التحويلية الأخرى (2).

أما على صعيد إنجاز هذه الإستثمارات فقد قدرت بحوالي 121 مليار دينارجزائري خلال فترة المخطط ، وهومايمثل نسبة 68٪ من الترخيص المالي المعتمد بموجب توقعات قوانين المالية لسنوات المخطط ، حسب مايوضحه لنا الجدول رقم (7) الذي يبين أن تسجيل المشاريع الجديدة تم في معظمه خلال السنوات 81 ـ 82 ـ 1983 ، إذ أنه بسبب ضخامة حجم البرامج الجارية

---

(1)ـ التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1980 ـ 1984 ، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.

(2)ـ رابح حمدي باشا ، التخطيط وتوجهاته الجديدة بالجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم الإقتصادية 1991 – 1992 ، معهد العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، ص195.

الإنجاز والنقص في وسائل الدراسات والإنجازات كانت التسجيلات محدودة سنة 1984 ، بحيث إنخفضت بنسبة 57٪ عما كانت عليه سنة 1980 و 64٪ بالنسبة لسنة1981

جدول رقم (7) التوقعات والإنجازات المنعلقة بالإستهلاك المالي في القطاع الصناعي

الوحدة :مليون دج أسعار جارية

السنوات	تسجيلات المشاريع مع إعادة التقييم الحالي	توقعات قوانين المالية	إستهلاكات القروض	الإنجلز ٪ التوقعات
1980	22279	35630	32568	91
1981	27090	38240	25834	68
1982	37172	36790	24711	67
1983	23330	32791	18518	56
1984	9556	33740	19112	57
المجموع	119407	177191	120743	68

المصدر: رابح حمدي باشا مصدر سبق ذكره ص 196

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن معدلات إنجاز الإستثمارات في القطاع الصناعي خلال هذه الفترة ، قد إنخفضت من 91٪ سنة 1980 إلى 57 ٪ سنة 1984 ، وفي المجموع تم إستهلاك 68 ٪ من مجمل القروض الممنوحة، و يرجع هذا الإنخفاض في إستهلاك قروض الإستثمار ، إلى أن المتعاملين كانوا يميلون آنذاك إلى تسجيل المشاريع التي من شأنها تعزيز الطاقة الإنتاجية المتواجدة ، بالإضافة إلى ميلهم إلى الإنتاج أكثر دون رغبة كبيرة ، و إلزامية في مصاريف الإستثمار ، وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى أن هذا الإتجاه إضافة إلى ضعف طاقات الهندسة الوطنية كان سببا في تأخر تسجيل كثير من المشاريع الجديدة المدرجة بالمخطط بحيث سجلت نسب إنتاج ضعيفة نسبيا (1).

أ ـ تركيبة الإستثمارات الصناعية :

سمحت لنا عملية تحليل البنية الإستثمارية الصناعية حسب المجموعات السلعية التي يقدمها لنا الجدول رقم (8) من الوقوف على حقائق أخرى تتعلق بالتحول الحاصل في الإتجاه العام للسياسة الصناعية في الجزائر، فمن خلال هذا الجدول يمكن إستخلاص الملاحظات التالية:

ـ الإنخفاض الكبير للحصة الموجهة لصناعة السلع التجهيزية والتي تمثل 8,6٪ من إجمالي الإستثمارات ، لكن نسبتها في الإستثمارات الجديدة لم تتعد 4,3٪ ، ويعتبر هذا الإنخفاض الملحوظ في الإستثمارات المخططة للتجهيز تكسيرا للمجهودات التي بذلت طيلة المرحلة السابقة .

ـ الإنخفاض في الإستثمارات الموجهة للسلع الإستهلاكية في الإستثمارات الجديدة ، والتي لم تتجاوز 15٪ الأمر الذي جعل فاتورة واردات هذه السلع ترتفع من سنة إلى أخرى .

ـ بقاء سيطرة قطاع المحروقات في مجموع الإستثمارات الصناعية حيث يحتل نسبة 40,8٪ من مجموع الإستثمارات .

ـ إرتفاع ملحوظ في البرنامج الإستثماري المتعلق بالسلع الوسيطية حيث يمثل 43,3٪ من إجمالي الإستثمارات الجديدة بتخصيص مبلغ 57,6 مليار دينار جزائري .

---

(1) ـ رابح حمدي باشا ، نفس المرجع ، ص 196 ـ 197 .

جدول رقم (8) بنية الإستثمارات الصناعية للمجموعات السلعية

1984-80

المجموعات السلعية	باقي 10^8 دج	الإنتاج ٪	الإستثمارات 10^8 دج	الجديدة ٪	المجموع 10^8 دج	٪
البترول والغاز	28	33,9	49,2	37,1	63	40,8
السلع الوسيطية	15,6	18,8	57,6	43,4	43,3	28,1
السلع التجهيزية	11,5	13,9	5,7	4,3	13,2	8,6
السلع الإستهلاكية	27,6	33,3	20,1	15,1	34,7	22,5
المجموع	82,7	100	132,6	100	154,2	100

Source : M.ECREMENT Op cit. p. 103

والملاحظة الهامة المستخلصة من هذه النتائج هي التراجع الملحوظ لمعدل التراكم (الإستثمار/ الناتج الداخلي الخام) والذي لم يتجاوز 39٪ خلال هذه الفترة بينما كان متوقعا أن يصل إلى 56٪ ، رافق هذا التدهور في معدل التراكم إنتعاش السياسة الإستهلاكية الموجهة بالخصوص للفئات الإجتماعية المتوسطة ،الأمر الذي أدى إلىغياب قدرة الجهاز الإنتاجي الوطني على مسايرة وتيرة هذا النمط من الإستهلاك و إلى إرتفاع الواردات من السلع الإستهلاكية الصناعية ، وهذا في إطار تجسيد شعار من أجل حياة أفضل Pour une vie meilleur . و قد ظل هذا القطاع يعاني خلال فترة المخطط من صعوبات عديدة خاصة تلك المتعلقة بالتحكم في الجهاز الإنتاجي وبرمجة الإنتاج والصيانة ، مما كان سببا في إضعاف إنتاجية العمل وعوامل الإنتاج ، فالكثير من الوحدات الصناعية لاتعمل في أحسن الأحوال سوى بـ 60٪ من طاقاتها.

يضاف إلى ذلك أن الصناعة الوطنية لازالت تشكو من التبعية الخارجية ليس فيما يرتبط بالتموين بالمواد الأولية، والتحويلية وموارد التجهيز فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بوسائل الدراسات والإنجازات الوطنية التي تبقى غير كافية في مواجهة الطلب الوطني .

يبقى الجهاز الصناعي في الجزائر يتميز بضخامة وحداته الإنتاجية ، وغير متنوع لكي يلبي مختلف الحاجات الوطنية ، وقد كان للتخلي على العديد من المشاريع التي رافقت إنطلاق عشرية التخطيط هذه ، سببا رئيسيا في عرقلة إستكمال النسيج الصناعي الوطني ، الأمر الذي يحد من عملية التكامل والتعاون الصناعي .

ب ـ سياسة التصنيع في المخطط الخماسي الثاني 85 ـ 1989 :

إن التكفل بتحقيق الأهداف المسطرة خلال الفترة 85 ـ 1989 في إطار التوجيهات البعيدة الأمد للتنمية الإقتصادية والإجتماعية يتسم في ظروف أكثر مضايقة عن تلك التي كانت سائدة خلال المخطط الخماسي الأول 80 ـ 1984 .

لقد أصبحت الجزائر مع هذه المرحلة تعاني العديد من المضايقات ، يأتي على رأسها ،ضعف وسائل الدفع الخارجية (تراجع الإيرادات البترولية بسبب إنهيار أسعار النفط) ، التي كان لها إنعكاسات سلبية على الصناعة الوطنية، و لهذا قررت الدولة تدعيم الإختيارات الصناعية الأساسية للمخطط الخماسي الثاني بأهداف التنمية الصناعية ، بحيث تبقى منسجمة مع مستوى الموارد الوطنية المعبئة ، وقد عبر عن ذلك المخطط الخماسي ، حيث حدد أهداف تنموية ترتبط بالمحافظة على الإختيارات الصناعية الأساسية وتأخد في الإعتبار الوضع القائم للصناعة آنذاك والتي نركز على أهمها فيما يلي : (1)

- إنهاء المشاريع المسجلة قبل أول جانفي 1980 والتي كان يجب إتمامها قبل نهاية 1984 ،
- التكفل الفعلي بإنجاز المشاريع المسجلة خلال المخطط الخماسي 1980 ـ 1984 ،
- تنمية وتوزيع الصناعة التحويلية المرتبطة بالتجهيزات والإنتاج والإستهلاك ،
- تحديد المشاريع الجديدة الضرورية منها ، والتي يشترط فيها أن تدار بصرامة في عملية إنضاجها قبل إتمامها،
- توزيع الأنشطة المحفزة للإدماج بين القطاعات وبين الفروع وإنجاز المشاريع التي تستهدف صناعة مواد التجهيز،

(1) ـ لأكثر تفصيل أنظر التقرير العام للمخطط الخماسي 85 ـ 1989 ، ص 133 ـ 142 ـ 170 ، وزارة التهيئة العمرانية ، جانفي 1985 .

- تطوير الصناعة الصغيرة والمتوسطة مع تنظيم مشاركة فعالة للقطاع الخاص في تنميتها ،
- مساهمة القطاع الصناعي في تراكم وسائل الدفع الخارجي وإستغلال فرص الدخول للأسواق الخارجية .

وعموما فإن الأهداف التي كان على القطاع الصناعي وجوب التكفل بها تتمثل على الخصوص في : (1)

- تدعيم القطاعات ذات الأولوية ،
- تعزيز التكامل الإقتصادي ،
- تحسين مستوى تلبية حاجيات المواطنين ،
- الرفع من الإنتاجية والفعالية وتكثيف إستعمال الطاقات المتوفرة .

ولتحقيق وبلوغ هذه الأهداف خصصت لهذا القطاع مبالغ مالية يمكن توضيحها في تحليل حصة الصناعة ضمن الإستثمارات الإجمالية لهذه الفترة .

ب - 1 - حصة الصناعة في الإستثمارات الإجمالية (المخطط الخماسي85 -1989) :

أمام المهام العديدة التي كان من المنتظر تحقيقها خلال هذه المرحلة ، تم تخصيص 174,2 مليار دينار جزائري كحجم الإستثمارات الصناعية خلال المخطط الخماسي الثاني ، أي نسبة 31,7٪ من مجموع النفقات الإستثمارية المقدرة ، أما المبلغ الذي خصت به الصناعة بإستثناء المحروقات فقد بلغ 134 ملياردينار جزائري ، كما يتضح لنا من الجدول رقم (9) الذي يعبرعن توزيع الإستثمارات الصناعية المتراكمة على مختلف الفروع .

---

(1) - رابح حمدي باش ، مرجع سبق ذكره ، ص 277 .

الجدول (9) الإستثمارات الصناعية المتراكمة للفترة 85 - 1989

الوحدة مليار دج

القطاعات	80 - 1984		85 - 1989	
	المبالغ	٪	المبالغ	٪
المحروقات	63,2	40,7	39,8	32,2
الكهرباء	14,5	9,4	28,3	16,5
البتروكمياء	3,0	2,0	11,1	65
المناجم	2,5	1,6	3,0	1,8
صناعة الحديد و الصلب	14,0	9,0	18,0	10,5
المنشآت الميكانيكية و الكهربائية	17,0	11,0	26,6	14
الكمياء الخفيفة	5,0	3,2	5,7	3,3
المواد الغذائية	11,2	7,2	8,7	5,1
مواد البناء	8,9	5,7	14,4	8,4
النسيج	7,4	4,8	8,1	4,7
الجلود و الأحذية	0,7	0,5	1,4	0,8
الخشب, الورق و المواد الأخرى	4,5	2,9	3,6	1,9
الصناعة المحلية	3,0	2,0	5,5	3,3
المجموع	154,9	100	174,2	100
إستثمارات صناعية/مجموع الإستثمارات	/	38,66	/	31,67

Source : M. Ecrement Cp cit. p 307

و بالنسبة للإستثمارات المخططة 85-89 التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني ص 142.

فإستنادا إلى المعطيات الواردة في هذا الجدول نستنتج مايلي :

- بالرغم من سيطرة قطاع المحروقات على مختلف الفروع الصناعية الأخرى ، بإستحواذه على أكثرمن 32,2٪ من مبلغ الإعتمادات المخصصة لكل الصناعة ، فإنه قد عرف تراجعا في النسبة مقارنة مع إعتمادات المخطط الخماسي الأول ، حيث كان حجم الإستثمارات فيه يمثل 40,7٪.

- توجيه الإهتمام أكثرللصناعة البتروكيمائية فبعد أن كانت تستفيد من 1,9 ٪ من إجمالى الإستثمارات الصناعية خلال المخطط الخماسي الأول أصبحت تستفيد من 6,5 ٪ في فترة 85-1989 ، و يعود ذلك إلى إعتبارها بمثابة قطاع محفز و منشط للقطاع الفلاحي.

- و مع التحول الذي شمل السياسة الصناعية،عرفت الصناعة الميكانيكية و الإلكترونية إرتفاعا محسوسا في حصة الإستثمارات المرصدة لها،حيث إنتقلت حصتها من 11,9 ٪ إلى 14 ٪ بين المخططين على التوالى و نفس التوجه يخص صناعة مواد البناء التى إنتقلت حصتها بدورها من 5,82 ٪ إلى 8,4 ٪.

- أما الصناعات المحلية التي تعتبر بمثابة صناعة صغيرة و متوسطة فإنها بدورها عرفت زيادة، فبعد أن خصص لها خلال المخطط الخماسي الأول مبلغ 3مليارات دج, أي ما يعادل 2 ٪ من إجمالي الإستثمارات الصناعية،إنتقلت إلى 5,5 مليارات دج، أي ما يمثل 3,3 ٪ من مجموع الإستثمارات الصناعية.

1-2-3-3 السياسة الإقتصادية الجديدة 90 - 94 :

لقد بين تقييم سياسة التنمية لهذه العشرية نقائص كبيرة في تنمية الإقتصاد و تسييره، حيث أن 98 ٪ من الإيرادات الخارجية تأتي من المحروقات التي كان للإضطراب الحاصل في أسعارها منذ 1983 و الطلب العالمي عليها إنعكاسا خطيرا على تمويل وتموين الإقتصاد، و على المديونية الخارجية التى بقيت في مستوى مرتفع .

تأزمت من جراء هذه العوامل حالة الجهاز المنتج ، مما إضطر المخطط الجزائرى على أن يعيد النظر في إستراتيجية توزيع الإستثمارات إذ بدأ يتخلى عن مبدأ تكثيف نفقات الإستثمار و تبنى مبدأ البحث عن أحسن إستعمال للقدرات الموجودة للجهاز المنتج ،باعتماد على إصلاحات منوطة بتسير الإقتصاد الوطنى و تأطيره ، شملت على الخصوص :

1 ـ تحسين ظروف تسيير الإقتصاد وتنظيمه بإستعمال أدوات التحكم الإقتصادي (الأسعار، الجباية، القروض ،المداخيل) و لامركزية الأنشطة و المسؤوليات و تحسين تسيير المؤسسات وجهاز الإنتاج .

2 ـ المحافظة على الإستقلال الإقتصادي للبلاد لا سيما بتخفيض التكاليف و أجال إنجاز الإستثمارات و التقليل من اللجوء إلى إستعمال القدرات الخارجية في الإنجاز و الخدمات وتحسيين شروط تعبئة القروض الخارجية و التوزيع المتوازن لتكاليف التنمية بين الدولة والأعوان الإقتصاديين الأخرين .

3 ـ إعطاء الأولوية في الميدان الصناعي إلى تنمية الأعمال ذات الحجم المتوسط ، قصد تلبية الإحتياجات الوطنية إلى التجهيزات و الإنتاج و الإستهلاك ، مع تفضيل المبادلات القطاعية وإحلالها محل الإستيراد و تنشيط أعمال المقاولة الباطنية .

أما في ميدان الصناعة الثقيلة ، فتعلق الأمر بترقية و تنمية الإستثمارات الخاصة بإعادة الهيكلة و تقوية القدرة الإنتاجية و الإسراع في تطوير برامج البحث عن ثروات باطن الأرض .
و قد برزت هذه الأهداف خاصة في أخر سنة المخطط الخماسي الثاني ، حيث تم التأكد عليها في المخطط السنوي 1989 الذي يعتمد الأهداف الرئيسية التالية : (1)

ـ تنفيد برنامج تطهيري للإقتصاد عن طريق التسيير المتناسق للنقد و القرض و التوازنات المالية و من خلال تجنيد مكثف للإدخار في إتجاه اللإستثمار المنتج .

ـ إقامة علاقات جديدة بين البنوك و المؤسسات كفيلة بتمكين هذه الأخيرة من إكتساب المسؤولية التجارية اللازمة في معاملاتها مع الخارج .

ـ بعث الإستثمار المنتج الكفيل وحده بإحداث مناصب عمل جديدة ، و تقليص حجم الواردات و مضاعفة الصادرات و تكثيف النسيج الصناعي.

ـ تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية و خصوصا إستقلالية المؤسسات و تنفيذ أدوات التنظيم و ألياته (ميزانية بالعملة الصعبة ، نظام جديد للأسعار ، مخطط وطني للقرض ، إصلاح جبائى....إلخ)

---

(1) المجلس الوطني للتخطيط
ـ مشروع تقرير عن تنفيذ المخطط الخماسي 85 ـ 1989 أكتوبر 1990 ص 4
ـ مشروع القانون المتضمن المخطط الوطني لسنة 1990 ديسمبر 1989 ، ص 2 .

لقد إستلزم على الدولة حتى تحقق هذه الأهداف ، إستكمال الإطـار المؤسسي الـذى يمكن من تطبيق الهيكلة الصناعية ،و إعادة إنتشار جهاز الإنتاج العمومي الوطني و المحلي ، و القـانون التجاري و قانون الإستثمارات و صندوق التأمين على البطالة و تأمين القرض للتصديـر وإصـلاح نصوص 1988 الخاصة بإستقلالية و تسيير أسهم المؤسسات العمومية التي تحوزها الدولة .

المبحث الثاني: الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

بموازاة البرامج الإستثمارية الصناعيــة التي تم تنفيذها على امتداد عشريتى السبعينات والثمانينات، و التي كان من نتائجها بناء قاعدة صناعية تتشكل من مركبات ضخمة و مؤسسات صناعية كبيرة، تم وضع برامج و سياسات تتعلق بالصناعات ص،م، وذلك طيلة العشريتين. لكن بتسجيل إختلاف في التصور بشأن المكانة و الدور المنتظر أن تلعبه هذه الصناعات في التنمية، فنميز بين توجهين، الاول كان ينظر فيه أن تكون الصناعات ص،م صناعات مكملة وتابعة للصناعات القاعدية، و شمل مرحلة السبعينات، أما التوجه الثاني، فيرى في هذه الصناعات أداة وأسلوب بديلين للصناعات القائمة.

2-1 الصناعات الصغيرة و المتوسطة التابعة 67-1980 :

إن سياسة التصنيع التي إنتهجتها الجزائر منذ بداية التخطيط عام 1967، كانت واضحة المعالم، حيث ركزت على الصناعة الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، و خاصة منها تلك المنتجة لوسائل الإستهلاك، و كلاهما خضعتا للإشراف المباشر للوزارة أو الوزارات الصناعية المعنية، كما أعطت هذه الساسية أهمية خاصة للصناعات ص،م، التي اعتمدت الدولة بشأنها سياسة اللامركزية في وضعها تحت إشراف الجماعات المحلية سواء كانت الولاية أو البلدية، وقد كان ينظر لهذه الصناعات على أنها أداة لتدعيم عملية التصنيع الشاملة، حيث اعتبرها المخططين الوسيلة المفضلة لتكثيف النسيج الصناعي الموجود، فجاءت للمساهمة في تحقيق الأهداف المسطرة لمؤسسات القطاع العام في السياسة التنموية.

وقد كان هذا الطرح يرى بأن الصناعات ص،م ليست مستقلة بذاتها و لاتتمتع بحرية التحرك، و هي عبارة عن صناعات مكملة للصناعات الأساسية ، تعمل الجماعات المحلية بتطويرها في إطارما أصطلح عليه بالصناعات التابعة (les industries entrainées) للصناعات الأساسية بفعل أثار الجذب الأمامية و الخلفية، أما فيما يتعلق بالصناعات ص،م التابعة للقطاع الخاص فكانت منظمة بموجب قانون الأستثمار لسنة 1966، و موجهة حسب الأهداف العامة لسياسة التنمية، التي تعتبرها قطاعا ثانويا (1).

---

(1) B. SEMMOUD croissance du secteur industriel privé en Algérie, en particulier dans ses relations avec le secteur National R.A S.E.E.P Volume XX N°3 sep page 83

2-1-1 الصناعات ص،م العمومية :

أهتمت الدولة بالصناعات ص،م، واعتبرتها وسيلة لتطوير الإمكانيات المحلية، و لهذا تقرر تنميتها و تطويرها في إطار تدخل الجماعات المحلية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث قامت بتطويرها كصناعة تابعة من حيث تنظيم تسييرها للولايات أو البلديات، لأن ذلك يستجيب لهدف تحقيق التوازن الجهوي و قد تدعمت هذه الفكرة على الخصوص مع بداية تطبيق المخطط الرباعي الثاني الذي أكد على تدعيم اللامركزية بحثا عن أمثل إستعمال للطاقات البشرية و المادية للبلاد .

و قد إرتبط تنمية هذه الصناعات بالمجهود الإستثماري الذي تم على مستوى الجماعات المحلية و خص القطاع الصناعي، فشهدت هذه المرحلة وضع ثلاثة برامج تنموية تخص تنمية الصناعة المحلية و منه الصناعة،ص،م العمومية و توزعت كمايلي(1).

* البرنامج الأول: 66 ← 1969 و شمل تطوير النشاط الحرفي

* البرنامج الثاني: 70 ← 1973 و هي المرحلة التي تغطي المخطط الرباعي الأول، وعرفت تنمية الصناعة المحلية (DIL)(2) والتي تمت في إطار برامج التجهيزالمحلي (PEL) (3)

* البرنامج الثالث: 74 ← 1977 و شمل تطبيق برنامج الصناعة المحلية (PIL) (4) و الذي يعتبر بمثابة الإنطلاق الفعلي في تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

---

(1) - M. ECREMENT: Le programme d'industrie locale en Algérie revue Tiers-Monde Tome XX N°80 Page 823. Oct-Déc 1979.

(2) - Développement de l'industrie locale (DIL).

(3) - Programme d'équipement locale.

(4) - Programme d'industrie locale.

2-1-1-1 البرنامج الإستثماري لاصناعة ص،م العمومية :

لقد شمل تنفيذ البرامج المتعلقة بتنمية الصناعة المحلية ، إعتماد برنامجين استثمارين، غطت كل مرحلة 67 ← 1979 قد توزعت كما يلي:

البرنامج (أ): و يتعلق بالفترة 67 ← 1973.

الرنامج (ب): و يخص فترة 74 ← 1979

و تتوزع الإعتمادات المالية المرصدة خلال البرنامجين حسب يوضحه لنا الجدول (10) بتخصيص مبلغ 388,6 مليون دج للبرنامج (أ) الذي كان من المنتظر خلاله إنجاز 150 مشروع صناعي، يغلب عليها الطابع الحرفي، تماشيا و الأهداف المسطرة من قبل المخططين أنذاك ، حيث كان معظمها أهدافا إجتماعية أكثر منها صناعية أو إقتصادية، فتعلق الأمر بالتخفيف من ظاهرة النزوح الريفي بواسطة تثبيت العمال في مناطقهم، مع تحسين مداخيلهم من خلال الورشات الحرفية المزعم إنجازها. أما البرنامج (ب) فقد إستفد من مبلغ 3 مليارات دج وجهت بنسبة كبيرة نحو إنتاج مواد البناء بتخصيص غلاف مالي قدر بـ 1,8 مليار دج أي ما يمثل 3,7٪ من إجمالي المبلغ المرصد لكل البرنامج، و لاعطاء صورة عن توزيع المشاريع الصناعية التي كان من المنتظر انجازها خلال مرحلة 67-1977، على مختلف الفروع الصناعية، نرجع إلى الجدول (11) الذي يوضح ذلك التوزيع.

الجدول(10): الإعتمادات المالية المرخص بها في إطار برامج تنمية الصناعات المحلية

	الإستثمارات المرخصة	باقي الإنجاز	عدد المشاريع المقدرة
البرنامج (أ) 1973=67	388,6 مليون دج	388,6 مليون دج	150 مشروع
البرنامج (ب) 1979-74	3178,6 مليون دج	2225,1 مليون دج	594 مشروع
المجموع	3567,2 مليون دج	2613,7 مليون دج	744 مشروع

Source : B. Hamel La P.M.I. en Algerie, quelques données et reflexions à partir d'un semenaire. juin 1983

و يظهر لنا من الجدول (11) ، إختلاف الأولوية التي أعطيت لانواع الصناعات في البرنامجين (أ) و (ب). فنلاحظ أن البرنامج (أ) كان موجها بصفة أساسية للصناعات التقليدية حيث يمثل عدد الوحدات المتعلقة بها نسبة 39 % من كل الوحدات المقررة (58 وحدة من مجموع 150 وحدة صناعية)، في حين، إتجه البرنامج (ب) إلى تطوير صناعة مواد البناء، كالمحاجر، وإنتاج المواد الحمراء، و البلاط و غيرها، فبلغ و زنها ضمن الوحدات الصناعية المقررة أكثر من 40 % ، كما كان هناك إهتماما متزايدا بصناعة الخشب و الورق، و صناعة المواد الغذائية، الصناعات الكيمائية الصغيرة التي تعتمد على مواد البلاستيك، بينما عرفت الصناعة التقليدية تراجعا ملحوظا حيث إنخفضت حصتها من مجموع المشاريع المقررة بين الرنامج (أ) و (ب) من 39 % إلى 6.9 % على التوالي، و يمكن تفسير هذا الأتجاه بشروط السوق الذي إرتفع طلبها كثيرا على مواد البناء، نتيجة البرامج التنموية المقررة في المخطط الرباعي 70-1977 والتي شملت قطاع لبناء و الأشغال العمومية (بناء المدارس و المراكز الصحية، و مختلف الهياكل الأجتماعية و الثقافية...) قطاع الري (بناء السدود...)(1).

و تظهر الأرقام المتعلقة ببرنامج (ب) الأهمية المعطاة خلال المخطط الرباعي الثاني للصناعة المحلية و منه للصناعات ص،م العمومية، التي كان من المنتظر أن تعرف توزيعا جغرافيا يمس مختلف مناطق الوطن، حيث كان مقررا أن تستفيد كل بلدية من مشروع صناعي يسمح لها بتوفير الموارد المالية محليا، تساهم بها في ميزانية تجهيزها.

و عموما كان من المنتظر أن يتم توزيع هذه المشاريع الصناعية على القطر الوطني بالتساوي حسب مختلف الجهات، بغرض التخفيف من حدة التفاوت بين المناطق، كما يوضحه لنا الجدول رقم (12) الذي يعطينا صورة عن توزيع المشاريع الصناعية المقررة خلال البرنامج (ب) على الجهات الثلاثة للبلاد - الولايات الساحلية، و لايات الهضاب العليا، و ولايات الجنوب - حيث وزعت بالتساوي بنسبة 19 مشروع في المتوسط على مختلف الولايات (2).

---

(1) - حسن بهلول : نفس المرجع ص 368.

(2) - اعتمدنا التقسيم الاداري الذي كانت فيه عدد الولايات 31 ولاية حسبما جاء في

A. L BOUKHARI le développement économique décentralisé Etude, Bilan et Réflexion sur le cas Algérien. thèse pour le doctorat d'Etat Juin 1989 Page 173.

الجدول (11) توزيع الإستثمارات المخصصة لتنمية ص.ص.م العمومية 1967 - 1979 (عدد المشاريع)

نوع الصناعة	البرنامج (أ) عدد الوحدات	التوزيع النسبي %	البرنامج (ب) عدد الوحدات	التوزيع النسبي %	أ + ب	التوزيع النسبي%
مواد البناء	26	17,3	242	40,7	268	36
الصناعات المعدنية	8	5,3	76	12,8	84	11,3
الخدمات الحرفية	2	1,3	48	8,1	50	6,8
الخشب و الورق	10	6,5	65	11	75	10,2
النسيج و التفصيل	26	17,3	6	1	32	4,3
الكيمياء الصغيرة	--	--	11	1,8	11	1,4
السياحة المحلية	20	13,3	0113	19,1	133	17,8
الصناعات التقليدية	58	39	14	2,3	72	9,6
الصناعات الغذائية	--	--	19	3,2	19	2,5
المجموع	150	100	594	100	744	100

المصدر : محمد بلقاسم بهلول. نفس المرجع ص 369

الجدول (12) التوزيع الجغرافي للمشاريع الصناعية برامج ص.ص.م العمومية 74-1979

طبيعة الولاية	عدد الولايات	عدد المشاريع	المتوسط/الولاية
ولايات ساحلية	09	168	19
ولايات الهضاب العليا	17	339	19
ولايات الجنوب	05	87	17
المجموع	31	594	-

Source : A.L. BOUKHARI Idem page 173

إن الصناعات الصغيرة و المتوسطة العمومية التي اعتبرت أداة في يد الجماعات المحلية (بلديات و ولايات)، تساهم بها في التنمية الأقتصادية و الإجتماعية ، حيث كان ينتظر من ورائها العمل على تدعيم سياسة التصنيع التي انتهجتها الجزائر و التي أرتكزت على الصناعات الكبيرة (مؤسسات و طنية) في تحقيق بعض الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية:

* إنشاء مناصب العمل
* تثمين المواد المحلية
* تلبية الحاجيات المحلية
* اللامركزية و التهيئة العمرانية

و قد تم التركيز في تحقيق هذه الأهداف على الأسس التالية :

* لامركزية الإدارة بجعلها تتماشى و الأهداف المنوطة بالجماعات المحلية في المجال الأقتصادي.
* توزيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة عبر المناطق الداخلية حتى يتحقق نوع من الإستقلالية في تلبية الحاجيات المحلية.
* إقامة مجاميع صناعية من النوع الذي يدعم التكامل الإقتصاد الجهوي، و يوسع من القدرات والأمكانيات المحلية (مجال البناء و الأشغال العمومية ، في تكاملها مع صناعة و إنتاج مواد البناء) في إنجاز الإستثمارات.
* جعل الوحدات الصناعية التي تنجز، تساهم في تقليص الأختلال والتفاوت الجهوي، والحد من الهجرة الداخلية، مع توفير مناصب العمل على المستوى المحلي.
* تعمل هذه الصناعات على توسيع (تكثيف) النسيج الصناعي و خلق روح المؤسسة (L'esprit d'entreprise).

وقد تأكدت هذه الأسس و الأهداف بصفة واضحة إبتداء من المخطط الرباعي الثاني. 74-77. حيث جاء في التقرير العام(1).

---

(1) التقرير العام للمخطط الرباعي التالي 74-77ص.

(... إن العدد الهائل من هذه المشاريع التي من المنتظر الإنطلاق في تحقيقها على مستوى الولايات. تؤكد الإرادة في بناء على مستوى كل القطر الوطني، بجانب و بصفة متكاملة مع الشبكة الصناعية المتنوعة من المؤسسات الوطنية – نسيج صناعي على المستوى المحلى تندمج أهدافه مع الهدف العام في نشر التنمية إلى داخل البلاد...).

2-1-1-2 تحليل النتائج المحققة :

عند تحليل النتائج المتعلقة بتنفيذ البرنامجين، تم تسجيل ضعفا كبيرا في إستهلاك المبالغ الإستثمارات المرخص بها، خاصة بالنسبة للبرنامج (أ) الذي لم يستهلك كلية، حيث الباقي الذي لم ينجز و الذي سجل بعد إنتهاء الفترة التي غطها البرنامج 67-1973 كان 388,6 مليون دج وهو المبلغ الذي يمثل البرنامج المرخص به حسب ما يوضحه الجدول (1)، أما بالنسبة للبرنامج (ب) الذي استفد من مبلغ 3178,8 مليون دج، تم استهلاك مبلغ 953,7 مليون دج و هو ما يفسر باقي الإنجاز الذي يقارب 70 % من مجموع البرنامج المرخص به.

وقد انعكست هذه الوضعية سلبا على و تيرة إنجاز المشاريع حيث لوحظ تأخرا كبيرا في إنجاز هذه المشاريع، فكان العدد الذي تم إنجازه فقط حتى نهاية سنة 1978، السنة التالية لنهاية المخطط الرباعي التالي و البرنامج (ب) – لايزيد عن 130 مشروعا كما يوضحه الجدول (13) الذي يعطينا صورة عن معدلات إنجاز الوحدات الصناعية ص،م العمومية.

يدل الجدول (13) أن نسبة الإنجاز في الصناعات المسجلة جميعها، حتى التاريخ المذكور هي أكثر قليلا من 19 % ، و توجد صناعات لم ينجز منها أي عدد مثل الصناعات الكميائية الصغيرة، أما الصناعات التي لوحظ فيها تقدم نسبي في الإنجاز فهي الصناعات التقليدية، و الصناعات الغذائية، و صناعات الخشب و الورق، خصوصا من قبل البلديات. كما تعبر عن ذلك معدلات الإنجاز الواردة في الجدول(13) في الحقيقة أن جل الصناعات التي تم إنجازها خلال هذه المرحلة كانت قد سجلت في البرنامج (أ) (فترة 67-1973)، و قد أدت عدة أسباب إلى هذا التأخير الكبير، في نظر وزارة الداخلية، و تعود الى نوعين منها:

نوع راجع إلى نظام التمويل ونوع راجع إلى المساعدة الفنية الناقصة(1).

- فبخصوص نظام التمويل. كون البنك الجزائري للتنمية و القرض الشعبي الجزائري المؤسستين الماليتين المكلفتين بتمويل هذه الإستثمارات الصناعية تعتبر مؤسستسن ماليتين ثقيلتين في إجراءات التمويل بسبب نقص التنظيم فيهما و عدم تحكمها في التقنيات المالية.

الجدول (4) معدلات إنجاز الصناعات الصغيرة و المتوسطة العمومية لسنة 1978

نوع الصناعة	عدد المشاريع المسجلة	عدد المشاريع المنجزة	المشاريع الولائية	المشاريع البلدية	معدل الإنجاز٪
مواد البناء	268	33	17	16	12
الصناعات المعدنية	84	14	11	3	17
الخدمات الحرفية	50	4	4	-	8
الخشب و الورق	75	22	14	8	29
النسيج و التفصيل	32	2	2	-	6
الكيمياء الصغيرة	11	-	--	-	-
السياحة المحلية	133	10	10	-	7,5
الصناعات التقليدية	72	51	3	48	70
الصناعات الغذائية	19	8	1	7	42
المجموع	744	144	62	82	19

المصدر : محمد بلقاسم بهلول. نفس المرجع ص 371

(1) - حسن بهلول. مرجع سبق ذكره ص 370

- أما بخصوص المساعدات الفنية الجماعات المحلية، فهي مشكلة عويصة تتمثل في جهة أولى في ندرة مكاتب الدراسات و عجز المعهد الوطني للتكوين و الدراسات INPED التابع لوزارة الصناعات الخفيفة أن يلبي طلبات هذه المجموعات في مجال الدراسات بالسرعة المطلوبة، وهو في كثير من الحالات، و نظرا لكثرة هذه الطلبات، يقدم لهذه المجموعات دراسات نمطية (Standard) غير مبنية على دراسة ميدانية لمكان الإنشاء، وهو خطأ في هذا الدراسة يكتشف فيها بعد عند الإنجاز، بظهور صعوبات فنية، و توقف سير العمل في هذا الإنجاز لمدة طويلة، وتفرض تكاليف إستثمارية إضافية.

2-1-2 الصناعة ص.م الخاصة :

لقد إرتبط ظهور و تطور الصناعات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر بصفة مباشرة بإرادة السلطات العمومية في إدماج القطاع الخاص في مسار التنمية الإقتصادية والإجتماعية، و قد تبين منذ السنوات الأولى من بداية تنفيذ سياسة التصنيع، أن السلطات العمومية قد فصلت في مكانة و دور هذا القطاع في عملية التصنيع بعد أن تم إتخاذ القرار بشأن إختيار نموذج للنمو يرتكز تحقيقه عن طريق خلق قطاع صناعي عمومي، و إقامة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، و هو ما يمكن إستخلاصه من توصيات مجلس الثورة، فيفري 1966، فجاء ضمنها:(1)

"... إن مجلس الثورة ينتظر من الجزائر الإشتراكية أن تعتمد على نفسها، و لتحقيق ذلك فسوف تتكفل الدولة بالقطاعات الحيوية التي تضمن التطور و الإستقلال الإقتصادي ...".

و من جهة أخرى، و في نفس المرحلة كانت هناك إشارة إلى ضرورة الإعتماد في تحقيق الإستقلال الإقتصادي على كل الطاقات الوطنية المتاحة بما فيها القطاع الخاص الوطني، و يرتكز في ذلك على المبدأ ين الأساسيين :

* توجيه الإستثمارات العمومية نحو القطاعات الحيوية و الإستراتيجية.
* توجيه الإستثمارات الخاصة نحو النشاطات الإقتصادية الثانوية.

(1) جهود السنوات العشر (1965-1975) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الطباعة الشعبية للجيش EPA ص71.

وإن كانت الاستثمارات العمومية المتعلقة بالصناعات ص.م العمومية ، قد تم تحقيقها في إطار برامج التصنيع المحلية ، التي سبق تحليلها في السابق ، فإن الاستثمارات الخاصة فتحققت بدورها في إطار قانون الاستثمارات لسنة 1966 الذي جاء ليسد الفراغ المسجل في قانون 1963 الذي كان موجّها إلى رأس المال الأجنبي فقط ؛ وقد إمتدّ تطبيق قانون 1966 إلى غاية نهاية مرحلة (67-1979) ، وتم على ضوء الإجراءات القانونية المتضمنة فيه ، تحديد الدور والمكانة المعطاة للقطاع الخاص ، بتأكيد خضوع هذا الأخير في نشاطاته لمراقبة الدولة ، فبإمكان الدولة حسب هذا القانون دعوة القطاع الخاص الإستثمار في أي نشاط عند الضرورة ، وتشترط عليه في ذلك الحصول على الرخصة المسبقة ، التي يتم تقديمها إما على المستوى المركزي، من اللجنة الوطنية للإستثمارات (CNI)، أو اللجان الجهوية على مستوى كل ولاية (C.W.I).

2-1-2-1 البرنامج الاستثماري للصناعة ص.م الخاصة :

على العكس من الصناعة ص.م العمومية ، فإن الصناعة ص.م الخاصة لم تعرف نفس الاهتمام والتوجيه ، لأن معاملة جهاز التخطيط لها لم تدل على محاولة منه على إدماجها في البرامج الاستثمارية العامّة ، أو تعبئتها في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة ، فهو موقف يتميز بمعاملة القطاع الخاص كما لو أنه قطاع حرّ في الإقبال على الاستثمار أو البقاء بعيدا عنه ، وربما يعود ذلك إلى سوء تقدير لإمكانياته في الاستثمار .

بالرغم من التطور الذى عرفه هذا القطاع خلال السنوات الأولى من تطبيق قانون الاستثمارات 1966 ، فإنه يظلّ ضعيفا مقارنة بالإستثمارات الصناعية العمومية ، حيث شمل تنفيذ عدد قليل من المشاريع الاستثمارية كما يوضحه لنا الجدول (14) الذي يتعلق بحجم الاستثمارات الصناعية الخاصّة التي تمّ اعتمادها بين 1967و1978 .

وقد بيّنت مختلف الدراسات حول الصناعة الخاصة في الجزائر (1) أنه طيلة المرحلة الممتدّة بين الاستقلال إلى غاية الثمانينات ، كان هناك غياب شبه تامّ لسياسة حكومية تجاه تنمية وتطوير الصناعة الخاصّة ، الأمر الذى جعل تطوّرها و نموّها يكون على هامش المخططات الوطنية للتنمية ، و في سياق الخطابات والتوجيهات السياسية .

الجدول رقم (14) : المشاريع الصناعية المعتمدة بين 67=1978

السنوات	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	المجموع
مبلغ الاستثمار 10^6 دج	36	136	252	146	41	35	173	53	19	25	06	18	940
عدد المشاريع المعتمدة	66	220	279	123	43	29	23	26	31	24	08	17	889

Source : H.M. TEMMAR Stratégie de développement independant " Le cas de l'Algérie". le bilan O.P.U. 1983 p.5

(1) تم القيام في هذا الصدد بالعديد من الدراسات نذكر أهمها :

• دراسة الأستاذ الجيلالي اليابس في كتاب صدر عن مركز البحوث في الإقتصاد التطبيقي C.R.E.A.

D. Liabes : Capital privé et Patrons d'industrie en Algérie 1962-1982

• دراسة المركز الوطني للدراسات و التحليل الخاصة بالتخطيط تحت عنوان :

L'industrie privée en Algérie.

و التي تضمنتها مجلة المركز في عددها رقم 2 من سنة 1985.

• دراسة برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) المتعلقة بالمؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر

La situation de la P.M.E en Algérie.

2-1-2-2 تحليل النتائج :

لقد كان للأهداف العامة لسياسية التنمية المنتهجة خلال هذه المرحلة و التي تميزت كما سبق الاشارة بمركزية التخطيط ، أثرا واضحا على القطاع الخاص، فمن خلال تحليل أرقام الجدول رقم 5 يظهرلنا ذلك جليا، حيث نلاحظ تراجع حاد في استثمارات هذا القطاع، فبعد أن تم منح رخص الاستثمار لقرابة 570 مشروع بين 67 و 1969 نلاحظ أبتداء من سنة 1975 إنخفاضا محسوسا في عدد المشاريع المعتمدة، و يرجع ذلك إلى تأثير مختلف القرارات التي وضعت الاقتصاد الجزائري تحت مراقبة الدولة (توسع حركة التأميمات، إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، قانون المالية لسنة 1971 الذي و ضع حد للمساعدات المقدمة إلى المستثمرين الخواص...) و قد دلت الإحصائيات على أن مساهمة القطاع الخاص الوطني في الإستثمارات الكلية خلال الفترة 67=1974 لم تزد عن 5.1 % (1).

إن عدد الرخص المشارإليها في الجدول أعلاه، لايعني أن عدد المؤسسات الخاصة الموجودة في هذا التاريخ كان 889 مؤسسة ذلك أن الأمر يتعلق بتلك التي إستفدت من الامتيازات المالية و الجبائية، و التي من تم اعترف بنشاطها باعتباره مستجيبا لحاجيات التنمية، أما الغالبية العظمى، حوالي 5000 مؤسسة صناعية تم إحصاؤها سنة 1978، قد تكونت و نمت على هامش قانون الإستثمارات، و هي الوضعية التي أدت إلى التساؤل عن دور اللجنة الوطنية واللجان الولائية التي توقفت أنشطتها بعد 1978 (2). فتدل الإحصائيات أن من مجموع هذه المؤسسات الصناعية (5000 وحدة)، يوجد 65 % منها متمركزة في ثلاث مدن بالشمال هي (الجزائر، والبليدة و وهران) و هي مؤسسات 84,5 % منها ذات حجم من التشغيل يقل عن 20 عاملا للوحدة الصناعية الواحدة، كما يوجد منها أيضا 1650 وحدة في الواقع هي صناعات صغيرة وتشغل أقل دن 5 عمال للوحدة، وتمثل نسبتها أكثر قليلا من 34 % من العدد الكلي للصناعات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و هذه الصناعات هي في الغالب متمركزة بالمدن لقريبة من الموانئ لكونها تعتمد على مواد أولية مستوردة من الخارج، فإن أثرها على التكامل الإقتصادي يكاد يكون منعدما، جعل منها وحدات تجارية أكثرها هي تصنعية.

---

(1) حسن بهلول : نفس المرجع ص 328

(2) M. HADJSEYD (quelques Aspects de l'evolution du secteur prive industriel IN REVUE DE CE.N.E.AP N2 l'industrie prevée en Algerie : Juin 1985

2-2 الاصلاحات الاقتصادية و الصناعية ص،م في الثمانينات :

لم يتسن لبرامج تطوير الصناعية ص،م خلال مرحلة السبيعينات أن تحقق الأهداف المنوطة بها في إطار سياسة التصنيع العامة، و المخططات التنموية. فقد ظلت أبعادها محدودة في غالب الأحيان، و نتائجها تافهة في عملية التصنيع و مساهمتها ضعيفة في الاقتصاد عموما، فقد اتسمت طيلة المرحلة بالتردد و عدم التماسك، بسبب التهميش الذي فرض عليها من قبل السلطات العمومية حيث جعل منها قطاعا تابعا، تحركه الصناعات الكبيرة المشكلة للقاعدة الصناعية والإختيارات الصناعية أنذاك.

و تحت وطأة المشكلات و الاختناقات التي أفرزتها السياسة التنموية لمرحلة السبعينات، ومع تفاقم الأزمة الإقتصادية في منتصف التمانينات، ظهر و تطورتصور جديد للسياسة الإقتصادية يتجه أساسا نحو الإنتقال بالإقتصاد الجزائري من إقتصاد مركزي إلى إقتصاد متفتح، هذا الاخيرإتضحت معالمه مع نهاية الثمانينات فيما إصطلح عليه بإقتصاد السوق.

2-2-2 أثر الإختيارات الصناعية لمرحلة الثمانينات على ص. ص. م :

إن الحركة الصناعية التي شهدتها الجزائر منذ بداية التخطيط عام 1967 وحتى نهاية المرحلة الأولى من مسيرة التنمية، و التي أسفرت كما رأينا، على خلق طاقات إنتاجية بتكلفة عالية، إنتشرت مع بداية الثمانينات في صيغة جديدة، إرتكزت على إعادة هيكلة النظام الإقتصادي و الاعتماد خاصة على المبادرة المحلية، فأصبح ينظر بذلك للصناعات الصغيرة و المتوسطة، كتوجه جديد و بديل (VOIE ALTERNATIVE) تقوم و تتوسع على حساب الصناعة القائمة منذ بداية السبعينات،فمتطلبات الوضع أنذاك فرضت رفع القدرات الإنتاجية الوطنية، وسد الإحتياجات المتزايدة للوطن، و من هذا المنطلق أكد المخطط الخماسي الأول 80-84 (1) على ضرورة ترقية الصناعة الصغيرة و المتوسطة، و الاعتماد عليها في إمتصاص حالات العجزالهامة المسجلة في العشريتين السابقتين ، حيث ينتظر من تدخل

(1) المخطط الخماسي الأول 80-1985 وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية ص28

المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة العمومية أو الخاصة التي تنتج بكميات صغيرة أو تغطي الطلبات الأنية، و المساهمة بكل فعالية في تعزيز الوحدات العامة الكبرى. وقد أعيد التأكيد على هذا الاختيار في النصوص الخاصة بهذا القطاع و في الميثاق الوطني 1986، الذي أشار إلى مستوى التطور الذي بلغه الاقتصاد الجزائري و إلى متطلبات التكامل الاقتصادي الذي يمليان ضرورة الاعتماد على هذا النمط من التنظيم الاقتصادي. كما أظهرت الحصيلة الاقتصادية الإجتماعية 67-1979، و التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 80-84 الكثير من النواقص في عدة مجالات من النشاط الاقتصادي، و على صعيد الحياة الاجتماعية، و من خلال تلك الحصيلة أصبح من الضروري تجاوز نمط تصنيع إصطدم تحقيقه بصلابة النسيج الاقتصادي والإجتماعي وعدم قدرته على التكيف مع المتطلبات الجديدة و الاولويات التي يفرضها المحيط الاجتماعي والاقتصادي، حيث كانت إفرازات ذلك النمط في العديد من الاحيان معاكسة للنتائج الموجودة كترسيخ التبعية التكنولوجية، و الالتجاء بكثرة الى المساعدة التقنية الخارجية، إحداث الكثيرمن نقط الاختناق الاقتصادي، و تمركز شديد للقرارات الاقتصادية، و بعدها عن واقع الانتاج.

و في هذا السياق كان من الضروري إعادة النظر في نمط التصنيع القائم و اتباع نمط اخر يأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي و الصناعي الوطني. و هو الامر الذي أدى إلى ظهور نوع من الاهتمام بالصناعات ص،م، التي أصبح ينتظر منها ان تكون محرك التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الازمة الاقتصادية التي أصبحت تعيشها الجزائر منذ مطلع الثمانينات، وكحل بديل (SOLUTION DE RECHANGE) عن السياسة السابقة. وهو الحل الذي سمح لبعض البلدان المصنعة (إيطاليا و فرنسا مثلا) من التغلب على الازمة العالمية التي ضربت إقتصادياتها مع بداية السبعينات، و هو ايضا الحل الذي أعطى ثماره في بعض البلدان كتونس والمغرب، و بعض البلدان المصنعة حديثا منها بلدان جنوب شرق أسيا (تايوان و سنغافورة) حيث أصبح نمطا تبحث عنه مختلف الايديولوجيات، خاصة في علاقته مع التشغيل (1)

(1) Piermont.M , Evolution de la PMI en Europe et en Afrique , communication au séminaire sur la PMI, Alger mars 1983

يتميزهذا التطور الذي عرفه الانتقال إلى النمط التصنيعي الجديد أيضا ، بإختيار أصحاب القرار السياسي و الاقتصادي، و المتمثل في الانتقال بالاستثمارات من الصناعات الثقيلة، و وحدات الصناعة الخفيفة كبيرة الحجم، التي تتطلب تكنولوجيا عالية و متنوعة، و مركبات ضخمة ومكلفة، وذلك إلى الاستثمار في الصناعة الصغيرة و المتوسطة، (الانتقال من الصناعة الواسعة - EXTENSIVE - إلى الصناعة الكثيفة - INTENSIVE - ، و تجنب كبريات المجموعات الصناعية كما أشار إلى ذلك المخطط الخماسي الثاني 85-1989

فنقرأ في التقرير العام :

" العمل على تنمية و توزيع الانشطة التحويلية ذات الحجم المتوسط المعدة لتغطية الاحتياجات الوطنية المتعلقة بالتجهيزات و الانتاج و الاستهلاك...." (1)

تشمل عملية التصنيع هذه توزيع الاستثمارات على عدد كبير من الوحدات المستقلة والمستعملة للتكنولوجيا البسيطة يمكن التحكم فيها، و القادرة على خلق فرص عمل عديدة، وسهلة الانتشار عبر مختلف جهات الوطن (2)، فتظهر ص ص م كحل أمام تزايد الطلب على العمل، بسبب نمو عدد السكان النشيطين، حيث تعتبر مجال خصب لانشاء فرص العمل، يمكنها المساهمة بنسبة معتبرة في التخفيف من أزمة البطالة التي تعرفها الجزائر، كما يمكن أن تكون مكان للتأهيل و تمهين اليد العاملة.

و بإمكان هذه الصناعات المساهمة أيضا في اقتصاد وسائل الدفع الخارجية، والتخفيف من حدة القيود المالية الخارجية و إلى أبعد من ذلك ، تنويع المصادر الدخل بفضل توفير جزء من السلع الوسيطية والاستهلاكية محليا و تقليص حجم الواردات و ترقية الصادرات خارج المحروقات، و تعكس بذلك الاتجاه العام بالانتقال من تصدير المواد الاولية- المحروقات- إلى تصدير المنتجات المصنعة (MANIFACTURIES) (3)

(1) التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 85 - 1989 ، ص6 .

(2),(3) Aktouf.R, La PMI dans la stratégie Algerienne de devoloppement , communication au séminaire sur la PMI , Alger , mars , 1983 , p 8-10.

2-2-2 الصناعات ص،م العمومية في الثمانينات:

لقد أعطت السياسة الاقتصادية لمرحلة الثمانينات دورا حيويا للصناعات الصغيرة والمتوسطة العمومية في تحقيق اللامركزية المنشودة، وقد كان ذلك بتوسيع من صلاحيات الجماعات المحلية في ميدان التنشيط الاقتصادي من خلال وضع إجراءات قانونية و تنظيمية جديدة و اعطائها مكانة في سياسة التصنيع، كما يؤكد على ذلك المخطط الخماسي الأول (80-84).

" يجب أن يطور إندماج المجموعات المحلية أكثر خلال العقد القادم، في سياق الصناعة بواسطة تنمية برامج الصناعات الصغيرة و المتوسطة، و الامر يتعلق بمواد البناء، وأساليب التعليب، و تحويل البلاستيك، و الخياطة، و مختلف التركيبات و تحويل المعادن... إن اندماج المجموعات المحلية في الصناعة و التكليف بهذه المهام الجديدة، ستسهل بفضل سياسة صناعية، واندماج العامل الجهوي، وكذلك بفضل مساندة هيئات تنسيق القطاعات التي ستقدمها هذه المجموعات..."(1)

إذن يؤدي توسيع صلاحيات الجماعات المحلية في ميدان التنشيط الاقتصادي،إلى تحقيق لامركزية في ذات الوقت إقتصادية و سياسية:

* إقتصادية، لانها تعمل على عقلنة النسيج الصناعي بفضل الصناعة التكاملية التي تطورها، وتوسيع القاعدة الصناعية بإقامة وحدات جديدة تساهم في التراكم الوطني.

* سياسية، لانها تعمل على منح المؤسسات و الجهات الوصية عليها (ولاية، بلدية) كل السيادة، بحيث تجعل من المؤسسة المحلية (باعتبار المؤسسة المحلية نمط المؤسسة الصناعية،ص،م)، وحدة إنتاجية تحدد استراتيجيتها و تسييرها و تطلعات تطورها محليا، تساهم في تنفيد برامج السياسة العامة (سياسة التوازن الجهوي، سياسة التشغيل ، سياسة الاسكان، السياسة الصحية...).

(1) المخطط الخماسي الأول 80 – 1984 ص، 306 .

2-2-2-1 البرنامج الاستثماري للصناعة ص.م العمومة:

لقد خصت الصناعات ص.م العمومية في إطار المخططات التنموية لمرحلة الثمانينات المخطط الخماسي الاول 80-1984 و الخماسي الاول 85-1989 ببرامج استثمارية معتبرة، على عكس البرامج الاستثمارية السابقة، حيث تم رصد مبلغ 3 مليارات دج خلال المخطط الخماسي الاول و 5.5 مليار دج خلال المخطط الخماسي الثاني حسب مايوضحه لنا الجدول رقم (15) المتعلق بحصة الإستثمارات الموجهة للصناعة ، ص م العمومية في إجمالي الإستثمارات الصناعية.

جدول رقم (15): حجم الاستثمارات الموجهة للصناعة المحلية 80 – 1989

المخططات	إجمالي الاستثمارات الصناعية	إستثمارات الصناعية المحلية	% من المجموع
80 – 1984	154,9 مليار دج	3 مليار دج	2 %
85 – 1989	174,2 مليار دج	5,5 مليار دج	3,3 %
المجموع	329,1 مليار دج	8,5 مليار دج	5,2 %

المصدر: تم اعداده انطلاقا من :

MPAT et J.P Pawels cités par E. Ecrement - op cité p 307 .et pour 2 ème plan 85-89 rapport general .Jan : 1985.

نسبة كبيرة من هذا البرنامج كانت موجهة نحو إقامة صناعات جديدة بالمناطق الداخلية التي لم تعرف تطور صناعي (les Wilayates sous industrialisées) (الجلفة، تيارت، تبسة، قالمة، برج بوعريج، و البيض). و بالنسبة لبرنامج المخطط الخماسي الاول و البالغ 3 مليارات دج ، فكان مخصصا لانجاز 234 مشروع صناعي جديد تتوزع حسب ما يوضحه الجدول رقم (16).

الجدول رقم (16): توزيع المشاريع الصناعية المبرمجة
خلال مرحلة 80=1985

الفروع الصناعية	عدد المؤسسات	%
مواد البناء	146	62,3
النجارة و الخشب	23	09,8
الصناعة المعدنية و الحديدية	16	6,8
ميكا نيك عامة	5	2,1
صناعة تقليدية	4	1,7
صناعة غدائية	20	8,5
صناعات أخرى	20	8,5
المجموع	234	100

Source: A.L BOUKHARI OP Cité Page 200.

يظهر من هذا الجدول أن نسبة كبيرة من البرنامج الاستثماري لهذا المخطط و جهت نحو تدعيم صناعة مواد البناء ، فأكثر من 60 % من المشاريع الصناعية كانت عبارة عن وحدات لانتاج مواد البناء (المواد الحمراء، المحاجر و وحدات لانتاج البلاط...) مع الاهتمام النسبي بصناعة الخشب و النجارة التي تعتبر مع صناعة انتاج مواد البناء بمثابة صناعة إسناد لقطاع البناء و الاشغال لعمومية تقوم بالتوفير له جزء من المنتجات و المواد الوسيطية . وعند إعداد حصيلة للانجازات تبين أنه بالرغم من المجهود المبذول فإن المعطيات الاحصائية في 1984/12/31 تظهر أن نسبة الانجاز كانت ضعيفة و هي تقارب 14 % من إجمالي البرنامج المحتفظ به و الذي يمثل 195 مشروع من مجموع 234 بعد أن تم إلغاء 34 مشروع، أما الباقي و الذي يقدر بـ 163 مشروعا. (71 % من مجموع المتحفظ به) فقد ادرج اتمامه ضمن المخطط الخماسي الثاني 84-1989 (1).

(1) - A.BOUKHARI OP Cit Page 202.

و مع نهاية المخطط الخماسي الثاني و في سنة 1990 بلغ عدد المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة العمومية حسب الديوان الوطني للاحصائيات 240 مؤسسة، و هو عدد قليل مقارنة بالجهودات التي بذلت طيلة المرحلتين.

2-2-2-2 إجراءات تنظيم الاقتصاد و الصناعة،ص،م العمومية :

من بين الاهتمامات الرئيسية لمخططي التنمية خلال عشرية التخطيط الثانية بالجزائر، يبرز التوجه نحو تحسين أداء الجهاز الانتاجي و إدخال الفعالية و المردودية، واختيار التوزيع اللامركزي للاجهزة و الهياكل و الكفاءات. و المهام و المسؤوليات. و قد تجسدت تلك الاهتمامات في مجموعة من الاجراءات التنظيمية، التي شملت المؤسسات الوطنية و المحلية على حد سواء (1) نذكر أهمها:

أولا: اعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات :

إن المعاينة التي تمت في نهاية سنة 1979 حول سير المؤسسات كشفت أن المركزية السالفة اتخاد القرارات أضعفت من نشاط المؤسسات و فعاليتها، واتضح كثير من الاختلالات في تيادة التنمية، و نتيجة لذلك تقرر اعادة تنظيم عميق للاقتصاد، فكان إجراء اعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات في المخطط الخماسي الاول تطبيقا للوائح المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني، و قرارات لجنته المركزية إبان دورتها الثانية و الثالثة، كماتم اتخاد جملة من الاجراءات المرفقة قصد تحقيق فعالية أفضل للمؤسسات و تحسين ظروف تسيير الاقتصاد الوطني والاستقلالية المالية للمؤسسات.

أ. اعادة الهيكلة العضوية :

يهدف هذا الشكل من اعادة الهيكلة إلى تكييف تنظيم المؤسسات العمومية مع متطلبات التنمية في ظل التحديات الكبيرة المفروضة على الاقتصاد الجزائري، لهذا إستوجب القضاء

(1) - بالنسبة لنا سوف نركز على المؤسسات المحلية باعتبارها نمط الصناعات ص،م العمومة

على الاوجه التنظيمية السلبية كالحجم الكبير للمؤسسات الوطنية، تمركز كل السلطات و الأطرفي المقرات الرئيسة و التوزيع غير الرشيد للعمال في الورشات و التدخلات العديدة للادارة المركزية في التسيير الداخلي لهذه المؤسسات، و في هذا السياق تم تفكيك المؤسسات الاقتصادية الكبرى إلى وحدات صغيرة متخصصة حسب الوظائف، إنتاجية خدماتية و تجارية مع توسيع نطاق اللامركزية في تعيين أمكنة انشاء هذه الوحدات التي اعتمد بشأنها التوازن في التوزيع عبر- التراب الوطني. و قد تجسدت اعادة الهيكلة العضوية عمليا في ثلاث عمليات بارزة هي :(1)

1- تقسيم شركات الوطنية إلى مؤسسات و طنية متخصصة صغيرة و متوسطة.

2-التوزيع الجغرافي للمؤسسات و تحويل مقراتها الاجتماعية من العاصمة إلى المناطق الداخلية.

3-التغير النسبي في تركيب معدودات مستخدمي المؤسسات و إيقاف، التوظيف للمناصب الادارية.

و قد نتج عن هذه العمليات بروز مؤسسات ذات هيكلة جديدة، و تنصيب أخرى جديدة، فأصبح عدد المؤسسات الوطنية في نهاية 1984 يزيد عن 460 مؤسسة تضم حوالى 2079 وحدة، و من بينها 352 مؤسسة ذات تسميات جديدة قائمةعلى اعادة الهيكلة. أما المؤسسات العمومية المحلية (بجميع الفروع و النشاطات الاقتصادية) فاصبحت 1579 مؤسسة منها، 504 مؤسسة ولائية و 1075 مؤسسة بلدية. تمثل فيها المؤسسات الصناعية نسبة 21 % حيث تم إحصاء 331 مؤسسة صناعية (2).

ب- إعادة الهيكلة المالية :

تمثل إعادة الهيكلة المالية، الشكل الثاني من عملية إعادة الهيكلة، كان الهدف من وراءها التطهير مالي للمؤسسات (L'assinissement financier) أي تصفية الوضعيات السابقة، و وضع مجموعة من الاجراءات على المستوى الداخلي للمؤسسة من أجل السماح لها بالرفع من الانتاجية، وعلى المستوى الخارجي بفضل التعديل في الأدوات التأطيرية للاقتصاد.

---

(1) - حميد بلشا : مرجع سبق ذكره ص334.

(2) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية التقرير العام لتنفيذ المخطط الخماسي الأول في مجلة أحداث إقتصادية : عدد مارس 1988

تعرف إعادة الهيكلة المالية على أنها "مجموع الاجراءات التي تتخذهـا الدولـة و المؤسسة في الحين و على كل المستويات، و ليس فقط على المستوى المالي، و كذلك كـل الاعمـال المتخذة بصفة دائمة من المؤسسة لتجسيد إستقلاليتها المالية و تجنب اللجؤ على إعانة الدولة(1).

ثانيا: إستقلالية المؤسسة :

كان النصف الثاني من عقد الثمانينات، فترة صعبة بالنسـبة للاقتصـاد الجزائـري، و ظهـر جليا تأثير الانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار البترول على التنمية الاقتصادية، حيث شهد الجهـاز الانتاجي ركودا خطيرا توقفت معه اداة الانتاج في العديد من المؤسسـات الصناعيـة التـي عجـزت وأغلقت أبوابها، حتى بالنسبة للمؤسسات الصناعية المحليـة. و تفـاقمت هـذه الـو ضعيـة مـع نهايـة الثمانينات، الامر الذي تطلب تدخل السلطات العمومية لاعادة تنظيم و إصلاح هذه المؤسسات.

أ – المؤسسة العمومية المحلية : Entreprise publique locale

ينتظم إصلاح المؤسسة العمومية في إطار المقاييس الاربعة التالية:

1– إستقلالية المؤسسات قانون 88-01 المتضمن توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية.

2– انشاء صناديق المساهمة للجماعات المحلية قانون 88-03 المتضمن صناديق المساهمة.

3– إصلاح نظام التخطيط (قانون 88=02 المتعلق بنظام التخطيط.

4– مراجعة قوانين تنظيم الجماعات المحليـة (بلديـة و ولايـة) قـانون 90-08 و قـانون 90-09 الصادرات في 7 أفريل والمتعلقين بالبلدية و الولاية.

(1) – محمد حشماوي مسبق ذكره، ص 152.

فبموجب القانون الاول تنفصل ملكية المؤسسات المحلية عن ادارتها (عن الولاية و البلدية) و تخضع لمبدأ التجارية "principe de commercialité" بمعنى أنه قد أصبحت لها حرية التصرف في الحصول على مستلزمات إنتاجها و بيع منتجاتها و تحويل نشاطها، في حين خسرت الجماعات المحلية امتيازاتها كمقاول مباشر للتنمية لفائدة إختصاصات مرتبطة فقط بتعريف المشاريع ذات المنفعة العامة و الخدمة العمومية و يقتصر تدخلها بواسطة صناديق المساهمة للجماعات المحلية فقط.

إن إعادة تنظيم هذه المؤسسات جعل هناك إنقطاع مع الاسلوب القديم في التوزيع الاقليمي لاختصاصات هذه المؤسسات، إذ أن القانون88-01 يتناسق مع نفس نظام المؤسسات الوطنية حيث ينتظر منها أن تأخذ شكل شركات ذات مسؤولية محدودة، و تتحرر من مجال إقليمها (ولاية أو بلدية) لتدخل السوق الوطني.

ب. إعادة تنظيم (Redéploiement) المؤسسات المحلية :

إن الوضعية التي آلت إليها المؤسسات المحلية، و نظرا للتحولات، الاقتصادية والسياسية التي تعرفها الجزائر جعلت السلطات العمومية تبحث عن كيفية إعادة هيكلة هذه المؤسسات و وضعها في إطار يمكنها من الصمود تجاه التحولات الاقتصادية.

فمن بين الاجراءات التي تمت ميدانيا، ذلك الاجراء التي قامت به من خلال قانون المالية لسنة 1993(1) و خاصة المادة 108 منه اذ تحولت ملكية هذه المؤسسات من ملكية الجماعات المحلية إلى ملكية الدولة. و كان لهذا الاجراء صدى كبير لدى المؤسسات إذ لم تعد تابعة للاخريين في الجماعات المحلية حيث كان تدخل رئيس البلدية، و رئيس الدائرة و الوالي مع مختلف أعوانهم كبير في تسيير هذه المؤسسات، و بالتالي غابت الرشادة في أخذ القرار وصعبت مهمة المسير و في مرحلة ثانية تمد القيام بتطهير مالي لهذه المؤسسات مكنها من العودة إلى التوازن المالي.

(1) – المادة 108 قانون المالية 1993 مرسوم تشريعي رقم 93-01 المؤرخ في 19 جانفي 1993 الجريدة الرسمية رقم 04 السنة الثلاثون 20 جانفي 1993.

وعلى الرغم من التأخر في تطبيق إجراءات التطهير المالي من قبل مختلف الهيآت المنفذة للقرار فإن بعضها تمكن من التنفس قليلا وصار يطالب بأكثر إستقلالية.

كما ظهر مفهوم تصفية المؤسسات العمومية حيث تم في إطار أشغال لجنة عملية التطهير المالي وانعاش المؤسسات العمومية المحلية ، تحديد عدد 88 مؤسسة أعتبرت عاجزة ولا تتوفر على عوامل البقاء .Non viables (1) و في المرحلة الحالية و بناءا على مجموعة من التعليمات خاصة رقم 11 لرئيس الحكومة الحالي فقد طلب من كل مؤسسة محلية (سابقا) EPL أن تقوم بمخطط تعديل لوضعيتها (Plan de redressement) و الذي يتخذ لنفسه سنة 1995 كهدف أول و منه طلبت هذه المؤسسات (وربما لأول بالنسبة لبعضها) من مراكز الدراسات عمومية،و خاصة بأن تضع لها خطة عمل بعد أن تمر بتشخيص لوضعيتها.

فالمنطق الجديد هو البحث عن الوصول إلى توازن تحققه المؤسسة من خلال نشاطها ،كما أن المشاريع الجديدة تهدف إلي إمكانية فتح رأسمال هذه المؤسسات على غرار المؤسسات الوطنية. إلى رأس المال الخاص سواء كان يتمثل في العمال أو المواطنين و حتى مؤسسات وطنية أو أجنبية.

2-2-3 الصناعات الصغيرة و المؤسطة الخاصة في الثمانينات :

لقد تميز تدخل القطاع الخاص في المجال الصناعي طيلة مرحلة التسيير المركزي، بالحذر التكتيكي "Prudence tactique" فكان يوجه نشاطاته نحو تلك التي تحقق مردودية سريعة "Rentabilité immédiate" فكانت صناعات ثانوية، لاتتطلب تكنولوجيا عالية و يد عاملة مؤهلة وأغلب هذه الصناعات كانت عبارة أعمال صغيرة متفرقة بسبب تشتت الاستثمارات فيها خوفا من عملية التأميم التي كانت تقوم بها الدولة في كل المرحلة، فحسب إحصائيات سنة 1979 المتعلقة بعدد المؤسسات الصناعية الخاصة ، كان هناك أكثر من 12000 مؤسسة (أكثر من عامل واحد) تشغل قرابة 100000 عاملا، و ضمن هذا العدد الاجمالي لهذه المؤسسات كان هناك أكثر من 78٪ هي وحدات صغيرة تشغل أقل 10 عمال فقط.

---

(1) comité technique de restructuration des EPL ; rapport d'Etape des travaux CTR /EPL DEC1994

و قد كان للغياب الشبه الكلي لسياسة واضحة تجاه تأطير و تنظيم، و توجيه تدخل القطاع الخاص في تنمية النشاط الصناعي، أن تطورت الصناعات الصغيرة و المتوسطة الخاصة على هامش المخططات الوطنية، فإرتبط نموها طيلة المرحلة بالخطاب السياسي و التوجهات السياسية فقط. فكان لذلك إنعكاسا كبيرا على مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، حيث ظل مجهوده الاستثمارى ضعيفا مقارنة بلاستثمارات العمومية التي قامت بها الدولة، فترجعت حصته في تكوين رأس المال الثابت FBCF من 40 % في 1967 إلى 13 % في 1981 و أن مساهمته في القيمة المضافة كانت في حدود 30 % كما يوضحه لنا الجدول(17) الذي يتعلق بحصة الصناعة الخاصة في القيمة المضافة حسب أنواع فروع الصناعة.

الجدول (17) حصة الصناعة الخاصة في القيمة المضافة الاجمالية:

القطاعات / الفروع الصناعية	القطاع العام 1969	القطاع العام 1982	القطاع الخاص 1969	القطاع الخاص 1982
-الصناعات الميكانيكية	44	93	56	7
– مواد البناء	85	88	15	12
– الكمياء المطاط	25,5	70	74,5	30
– السلع الغذائية	66	78	34	22
– النسيج	32	60	68	40
– جلود و أحذية	21	56	79	44
– خشب و نجارة	25	74	75	26
– صناعة منتوعة	50	59	50	41
المجموع الصناعة	22	70	68	30

Source : les comptes économiques. 1967-1978 M.P.A.T 1980 et comptes écomoniques 1979-1982 M.P.A.T 1982.

و إنطلاقا من هذا الجدول يظهر لنا مدى تـأثير التوجـه العـام لسياسـة التنمية علـى حصـة القطاع الخاص في القيمة المضافة الصناعية مقارنة بالقطاع العـام. فبعد أن كـان القطـاع الخـاص يمثل نسبة كبيرة عام 1969 حوالي 68 % من مجموع القيمة المضافـة الصناعيـة فـأنخفض إلـى 30 % في 1982 و قد كان الانخفاض فـي صـالح القطـاع العـام الـذي شـهد تطـورا كبيـرا حيـث انتقلت حصته من 22 % عام 1969 إلى 70 % عام 1982.

2-2-3-1 إرادة تأطير و تنمية ص،ص،م الخاصة (80-1988) :

بدأت الجزائر مع بداية الثمانينات في تطبيق سياسة إقتصادية جديـدة اتسـمت بـالتفتح، فبدأ الاهتمام بالمبادرات الخاصة، حيث برزت ارادة سياسـية فـي الاعتنـاء بالقطـاع الخـاص، و بكيفية إدماجه في السياسة التنموية، و هكذا مكنت كل من أشغال التفكير التي شرع فيها فـي إطـار إعـداد المخطـط الخماسي الاول 80=84، و مختلـف قـرارات للجنـة المركزيـة لحـزب جبهـة التحريـر المنعقدة في ديسمبر 1981 و المتعلقة بالقطاع الخـاص مـن إيضـاح عمـل الاسـتثمارات الخاصـة، وتحديد إطار تشريعي و تنظيمي جديد لتأطير نشـاطات القطـاع الخـاص، و توجهها حتـى تشـارك بفعالية في تحقيق الاهداف المسطرة ضمن المخططات التنموية.

فعلى مستوى المخططات التنموية نقرأ في المخطط الخماسي الاول 1980-1984

"... يتعين على نشاط القطاع الخاص أثناء هـذا المخطـط أن يعتمـد علـى جهـاز واضـح و منسـجم للتأطير، و التوجيه و المراقبة. و بصفة عامة فإن مساهمة القطاع الخاص يجب أن تنتظم بصـورة تجعله يشارك على نحو مفيد في توسيع الموارد الوطنية....إن تنميـة هـذا القطـاع يجب أن توجـه على العموم نحو تنفيد أهداف المخططات...و الجانب الاخر من جوانـب تطويـر نشـاطات القطـاع الخاص في مستوى مساهمته فـي امتصـاص حـالات العجـز العامـة المسـجلة بإقدامـه علـى إنجـاز الوحدات الإنتاجية الصغيرة و المتوسطة..."(1).

(1) - التقرير العام للمخطط الخماسي الاول 80 1984 ص29.

يظهر من هذا الاهتمام، المكانة التي كانت السلطات العمومية في هذه المرحلة، تريد منحها إلى القطاع الخاص حتى يساهم بجانب القطاع العمومي في الحياة الاقتصادية و الإجتماعية بتدخله في مختلف النشاطات الاقتصادية، خاصة القطاع الصناعي الذي اهمله طيلة العشريتين السابقتين، و هذه المكانة تم اعادة تأكيدها مع منتصف الثمانينات سواء في النصوص الرسمية "الميثاق الوطني 1986"(1) أو المخطط الخماسي الثاني 85-1989 الذي جاء فيه على الخصوص "ينبغي أن تساعد الانشطة المزمع تحقيقها خلال المخطط الخماسي الثاني على تكامل المخطط بصورة فعلية في كل مراحل عملية التخطط و توجيهه بطريقة فعالة نحو فروع الانشطة الصناعية التى من شأنها أن تؤثر أكثر بالنظر إلى أهداف التكامل الاقتصادي و تلبية الحاجيات الاساسية للمواطنين و التصدير و المساهمة في انشاء الوظائف و التهيئة العمرانية..."كما تحددت في إطار هذا المخطط العمليات المحتملة المشخصة التي ينبغى تشجيعها و تكون مجال الاستثمارات الخاصة و هي :(2).

أ- أنشطة المقاولة الباطنية بالنسبة للصناعات المعدنية و الميكانيكية و الكهربائية و الالكترونية،

ب- صناعة قطع الغيار

جـ- صناعة الادوات و المعدات الطبية

د- صناعة الالبسة و الاحذية

و- تحويل البلاستيك

وقد ترجمت إهتمامات، السلطات العمومية بالقطاع الخاص منذ بداية الثمانينات بوضع إجراءات قانونية تنظيمية، تتمثل في قانون 1982 المتعلق بالإستثمارات الخاصة الوطنية، الذي تضمن العديد من الاجراءات التشجيعية التي كانت في صالح المؤسسات الصناعية ص،م الخاصة و من بين هذه الإجراءات نذكر(3).

---

(1) - تطرقنا في الفقرة الخاصة بالبعد الايديولوجي و الصناعات الصغيرة و المتوسطة على ماتضمنه الميثاق الوطني 1986 من إشارة إلى الصناعات ص،م الخاصة

(2) - التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 85 1989 ص 141.

(3) P.N.U.D ; les PME en Algerie P.07 , Programme des nations- unie pour le développement

- حق تحويل (الصرف) للمبالغ اللازمة للحصول على التجهيزات ، و في حالات معينة بالمواد الاولية،
- الاستفادة ، حتى وان كانت محدودة من الرخص العامة للإستيرار و كذا نظام الاستيراد بدون دفع (1).

وبدون الدخول في تفصيل هذا القانون حيث قمنا بذلك في الفقرة المتعلقة بالتأطير القانوني للصناعات ص،م. إلا أننا نشير بأن هذا القانون يبقى يتضمن على بعض القيود و العراقل التي كانت عائقا أمام تطور و نمو هذا القطاع ، نذكر منها ما تضمنته الدراسة التي قام بها برنامج الأم المتحدة للتنمية (P.N.U.D) حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (2).

- الإجراءات المعقدة للحصول على رخص إعتماد الإستثمار التي أصبحت شرط من شروط الاستثمار.
- التحويل البنكي المحدود بـ 30 % من مبلغ حجم الاستثمار المعتمد فقط.
- تحديد سقف المبالغ الاستثمارية ب 30 مليون دج لإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة (S.A.R.L) أو المساهمة (S.P.A)، و 10 ملايين دج لإنشاء المؤسسات الفردية أو التضامن.
- منع تجمع اكثر من نشاط إقتصادي في يد نفس المستثمر.

و قد تدعم هذا القانون بإجراءات تنظيمية أخرى، أهمها القيام سنة 1983 بإنشاء 1983 الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص و متابعته و تنسيقه (L' OSCIP) الذي وضع تحت وصاية وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية التي حددت مهامه و كانت كمايلي:
- توجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية نحو النشاطات و المناطق القادرة على توفير حاجيات التنمية، و تساهم في نفس الوقت في تدعيم القطاع العمومي.
- ضمان تكامل أحسن للاستثمارات الخاصة في عملية التخطيط.

(1) Autorisation globales d'importation. systeme des importations sans paiements.
(2) P.N.U.D; OP Cité Page 07.

و بالرغم من الدفع الذي أعطته هذه الأطر القانونية و الإجراءات ، لتنمية القطاع الخاص فإنها كانت غير كافية، حيث أفرزت عند تطبيقها عدة قيود كانت عائقا أمام توسع و تطور القطاع الخاص، فتحديد سقف الاستثمار دفع بجزء من الادخار الخاص التوجه نحو الاستثمارات غير المنتجه التي يغلب عليها طابع المضاربة. و الاحتفاظ بنفس و الوتيرة السنوية لإنشاء المؤسسات الصناعية التي عرفتها السنوات السابقة. لكن مع عقم الادارة العمومية و البنوك، و البيروقرطية التي ميزت علاقاتها تجاه المستثمرين الخواص، فإن ما تم إنجازه من المشاريع لم تتعد 373 مشروعا(1)، و هو مايمثل قرابة 10٪ من مجموع المشاريع المعتمدة.

و حسب دراسة التي قدمها الاستاذ عبد المجيد بوزيدي حول أهمية القطاع الخاص في الجزائر (2)، فإن عدم تحقيق العدد الهائل من المشاريع الصناعية التي تحصلت على الاعتماد من قبل اللجنة الوطنية او اللجان الولائية للإستثمار يرجع إلى ثلاثة عوامل رئسية هي:

أ)- التمويل: le financement : توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها ان قرابة 50٪ من المستثمرين لا يملكون كل الأموال اللازمة لإنجاز مشاريعهم، كما أنهم لم يتمكنوا من تعبئة القروض البنكية.

ب)- أرض البناء: نسبة كبيرة من المستثمرين لم يتحصلوا على أراضي للبناء، بسبب القيود البيروقراطية التي تفرضها الجماعات المحلية، والهيئات التى تشرف على التسيير العقاري.

جـ)- التجهيزات: أكثر من نصف المستثمرين الذين تحصلوا على الاعتماد، لم ينجزوا مشاريعهم بسبب صعوبة الحصول على تجهيزات الإنتاج ، نظرا لغياب رخص الإستيراد، وعدم توفر الموارد المالية بالعملة الصعبة.

و مع ذلك، فإن البيانات الاحصائية المتعلقة بالتطور الذى عرفه هذا القطاع ، تشير إلى التوجه الجديد الذي أخد يميز المستثمرين الخواص، حيث تم تسجيل إبتداء من سنة 1982 دخول

---

(1) RABEA KHARF - B. DERKAOUI , le secteur privé industriel en ALGERIE doctrine économique et logique de financement , In monde en developpement , tome 17 , N°: 67 , 1989 , p 107.

(2) copyright ; par le programme des nation-unies pour le developpement; 1990, p. 179.

القطاع الخاص ميادين و نشاطات إقتصادية كان قد أهملها في الماضي ، خاصة في مجال الصناعة، كتحويل المعادن و الصناعات الميكانيكية و الالكترونية الصغيرة ، فقراءة بسيطة لجدول رقم (18) الذي يعطينا صورة عن الحصيلة الإجمالية لتطبيق هذا القانون (قانون 1982)، وبالنظر إلى الارقام المعروضة فيه نرى أنه إبتداء من شهر ماي 1983 تاريخ بداية تطبيق القانون وحتى نهاية 1987، تم إعتماد حوالي 5000 مشروعا تمثل مبلغا إجماليا قدره 16 مليار تحتل فيه الفروع الصناعية حصة معتبرة، سواء تعلق الامر بعدد المشاريع المعتمدة .

الجدول رقم (18) توزيع المشاريع الصناعية الخاصة المعتمدة للفترة 83=1987:

الفروع الصناعية	عدد المشاريع المعتمدة	حصة ٪	مبلغ الاستثمار 1000دج
– الصناعة النسيجية	690	19,4	1420
– الصناعة البلاستيكية	613	17,2	2158,7
– الصناعة الكمياوية و الكهربائية	575	16,2	1471,02
– مواد البناء	480	13,5	2091,3
– الغذائية	468	13,1	1254,5
– المناجم المقالم	294	08,2	751,5
– الخشب و الفلين و الورق	241	06,7	653,5
– الجلود و الاحذية	107	03,1	298,1
– الصناعات الاخرى	81	2,02	216,7
1= مجموع الفروع الصناعية	3549	% 100	10315,32
2= مجموع الاستثمارات المعتمدة	5019	/	14820,32
حصة 1 / 2	% 70,7	/	٪69,6

المصدر : جدول قمنا بإعداده انطلاقا من إحصائيات الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص و متابعته و تنسيقه 'L'oscip'

حيث تم اعتماد. 3549 مشروع، و هد ما يمثل قرابة 10٪ من مجموع المشاريع المعتمدة، أو مبلغ الاستثمار الذي بلغ أكثر من 10 ملايين دينار جزائري أي حوالي 69٪ من المبلغ الإجمالي للإستثمارات.

فإنطلاقا من أرقام الجدول رقم (18) يمكننا القول، بأن الإجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمارات الخاصة. قد حققت جزء من الاهداف المسطرة في المخططات التنموية (خاصة المخطط الخماسي الاول) حيث أدت إلى رفع عدد المشاريع الخاصة التي جاءت لتدعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة القائمة لكن توزيعها على الفروع الصناعية حفظ على هيكليتها حيث تهيمن عليها الانشطة التقليدية التي لا تتطلب مهارات عالية، ولا أموال باهظة، كفروع النسيج، و الصناعات الغذائية، و تتبع نفس التوجه في توزيعها الجغرافي، حيث لوحظ تمركزا شديدا للصناعة الخاصة حول ثلاث مدن كبرى (الجزائر، وهران و قسنطينة)، التي جذبت إليها حوالي 60 % من المؤسسات الصناعية الخاصة المعتمدة، كما أن هناك بعض المدن الشمالية، تجذب إليها بعض النشاطات حسب المزايا الخاصة، كالنسيج مثلا في تيزى وزو و تلمسان، والجلود بالمدية و الشلف...نظرا لتوفر الهياكل القاعدية اللازمة، و التقاليد الحرفية للمنطقة التى تمد القطاع الخاص بالخبرات و المؤهلات الشعبية. و لعل من بين أسباب هذا التوجه، وجود المؤسسات العمومية، التي تمثل المصدر الرئيسي لتموينه بالمواد الاولية أو بمواد التجهيز المحلية أو المستوردة في إطار إحتكار الدولة للتجارة الخارجية. إن هذا التوجه في التوزيع الجغرافي يوضحه لنا الجدول رقم (19) الذي يعطينا صورة عن توزيع المشاريع المتعمدة من طرف اللجان الولائية و الوطنية للفترة الممتدة بين 1983 و 1987.

يتضح من هذا الجدول بقاء القطاع الخاص (في مختلف النشاطات الاقتصادية)، متمركزا في المناطق الشمالية المتطورة وذلك على حساب باقي المناطق الاخرى خاصة الجنوبية منها، حيث حضيت منطقة الجزائر و الولايات المجاورة لها بـ 1363 مشروع من مجموع المشاريع أي ما يمثل نسبة 42,71 % ، و هو ما يفوق ثلاثة مرات عدد المشاريع المعتمدة و المقامة في المناطق الجنوبية جميعا، التي لم تستفد إلا من 463 مشروع أي نسبة23,9 % من مجموع المشاريع المعتمدة ، و أن ثلث (1/3) هذا العدد كان من نصيب ولاية غرداية وحدها بـ 147

الجدول رقم (19) التوزيع الجغرافي المشاريع المعتمدة من اللجان الولائية و الوطنية للاستثمار للفترة 83-1987

المناطق	منطقة التمركز	بالنسبة للمنطق		بالنسبة للجهات	
		عدد الشاريع المعتمد	حصة %	عدد المشاريع	حصة %
مناطق الشمال 19 ولاية	الجزائر، البليدة، تيبازة بومرداس،---	1363	42,71	3191	63,58
	المناطق الشمالية الاخرى	1828	57,29		
مناطق الهضاب العليا 17 ولاية	سطيف، باتنة، قسنطينة	506	37,07	1365	19,27
	المناطق الاخرى	859	62,93		
الجنوب 12 ولاية	غرداية	147	31,75	463	9,23
	المناطق الاخرى	316	68,25		
المجموع		5019	/	5019	% 100

المصدر: جدول مستخرج من إحصائيات الديوان الوطني لتوجيه الإستثمار و متابعته L'oscip

مشروع. و لم يقتصر عدم التوازن على الشمال و الجنوب، بل حتى ما بين مناطق الشمال نفسهاحيث نسجل إختلال في توزيع المشاريع عليها ،(تركز نشاط القطاع الخاص في أربع ولايات فقط).

2-2-3-2 الاصلاحيات الاقتصادية و تنمية ص.ص.م الخاصة (88-1994) :

إن الإعلان عن إدارة السلطات العمومية في تنمية و تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة (القطاع الخاص الصناعي)، بإدماجها في مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، قد

ظهر جليا مع نهاية الثمانينات. فبعد محاولة التنظيم و التأطير التى شهدهاهذا القطاع مع بداية الثمانينات، إنطلاقا من النقاش الذي دار بين المسؤولين عن السياسة التنموية في الجزائر أثناء تحضير و إعداد إستراتيجية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لعقد الثمانينات (80-1990). وهذا النقاش الذي إنتهى (كما سبق الاشارة إليه في حديثنا عن إرادة تأطير و تنظيم هذا القطاع) إلى إتخاذ قرارات حاسمة في شأن القطاع الخاص و خصوصا الصناعي منه (ص.ص.م الخاصة)، حيث تم الإعتراف الرسمي بدوره في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ، الأمر الذي إستدعى العمل على إدماجه في سياسة التخطيط الوطنية بوضع أطر قانونية و تنظيمية، كان من بينها قانون 82 المتعلق بالإستثمارات الخاصة الوطنية و مختلف الإجراءات المرافقة له خاصة تلك المتعلقة بإنشاء الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص و متابعته و تنسيقه (l'oscip)، لكن كانت كلها غير كافية، حيث عرفت بعض التناقضات، كان لها أثرا على تطور و نمو هذا القطاع. ومع منتصف الثمانينات و في إطار التوجهات العامة الجديدة لسياسة التنمية التي رسم و حدد معالمها الميثاق الوطني 1986، و تضمن تنفيذها المخطط الخماسي الثاني 85-1989، ومختلف المخططات السنوية المتتابعة منذ منتصف الثمانينات، و ما تحمله من إجراءات تنظيمية للإقتصاد الجزائري المصححة للإختلالات التي برزت بفعل تأثير الأزمة الإقتصادية، خاصة المسجلة في مجال الإستثمارات التي توقفت، و الواردات التي إنخفضت، بسبب تقلص وسائل الدفع بالعملة الصعبة، و البطالةالتي تفاقمت. فعمدت السلطات العمومية إلى الإعلان عن إرادة جديدة لتنمية وتطوير هذا القطاع، الذي من شأنه إحتلال مكانة كبيرة في إمتصاص الاختلالات المسجلة والمساهمة بقسط كبير في إعادة بعث أداة الانتاج و إنعاش الاقتصاد الوطني، الذي أصبح الشغل الشاغل لكل الحكومات المتعاقبة بعد الاصلاح السياسي المعبر عنه في دستور 1989، وقد ظهر ذلك جليا على مستوى السياسة العامة للتنمية المتبعة و أهدافها المؤكد عليها خاصة في أفاق التنمية الإجتماعية و الإقتصادية متوسطة الامد 90-1994(1) ، و برامج الحكومات المتعاقبة وقد تلخصت في جملة من الاقتراحات كان ينتظر منها معالجة علاقة هذا القطاع (ص.ص.م) والاستراتيجية الجديدة للتنمية حيث تمد تحديد الشروط التي يجب أن تتحرك ضمنه هذه الصناعات و المهام المنتظر منها:(2)

1-2 : أنظر كل من – خلاصة إقتراحات الندوات الاستشارية المنعقدة بقصر الامم من 9-11سبتمبر 1988 (جبهة التحرير الوطني). افاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية متوسطة الامد90-94 . الجزء الثاني . المجلس الوطني للتخطيط ديسمبر 1989.

و تتمثل الشروط المنتظر أن يتحرك ضمنها هذا القطاع:
- تعبئة أقصى للرأس المال الوطني و أعطاءه الاولوية بالمقارنة مع الرأس المال الأجنبي.
- التكامل في ميكانيزمات التخطيط الوطني و أهدافه.
- توفير ضمانات من خلال إزالة العراقيل البيروقراطية، حرصا على اعتبار العوامل المتعلقة بحجم الاستثمارات المدة، الخطر، و المردودية.

أما الأهداف المنتظر تحقيقها بفضل توسع إنتشار هذه الصناعات عبر تدخل الاستثمارات الخاصة فهي :(1)
- مشاركة واسعة لقطاع ص.ص.م الخاصة في التنمية المحلية و الجهوية، و الهضاب العليا، والجنوب و المناطق الريفية.
- مشاركة متكاملة مع القطاع العام في أنشطة كفيلة بإحلال الواردات، خاصة عبر أنشطة المقاولة الباطنية.
- ترقية مجالات التكنولوجيا، و النوعية، و الحيوية و الابتكار.
- تنويع المنتجات و السلع ، و المساهمة في تغطية الحاجيات الوطنية من السلع الإستهلاكية والوسيطية.
- المساهمة في التخفيف من حجم البطالة بإنشاء مناصب عمل جديدة.

و قد تجسد اهتمام السلطات العمومية المعبر عنه بإرادة قوية لتنمية و تطوير هذه الصناعات على عدة مستويات (2) أهمها المستوى التنظيمي و التوجيهي الذي عرف صدورالعديد من القوانين و المراسم التنظيمية منها:
- قانون الاستثمارات لسنة 1988 .
- قانون الاستثمارات لسنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات.

(1)-تم تلخيص هذه المهام من مختلف تقارير المخططات السنوية 90،91،92و1993 المجلس الوطني للتخطيط.
(2) سوف يعتمد تدخلنا في هذا السياق على حصر التدابير و الاجراءات النتخذة في كل مستوى علما بأنه لنا عودة اكثر تفصيلا لها في الفصل الثالث في دراستنا حول السياسات و التدابير الخاصة بتنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

- قانون إحتكار الدولة للتجارة الخارجية.
- القانون التجاري المعدل.

و كلها كانت عبارة عن اطر تنظيمية، أردت السلطات من ورائها إعطاء دفع للصناعات الصغيرة و المتوسطة بتشجيع و تحفيز المستثمرين الخواص على تعبئة مواردهم المالية واستثمارها في القطاع الصناعي.

و بجانب هذا فقد تجسد الاهتمام في مستوى الهيئات الحكومية، بإنشاء العديد من الهيئات الساهرة على تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة و أهمها:

- الوزاة المنتدبة للصناعات الصغيرة و المتوسطة.
- الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة.
- وكالة ترقية الاستثمار.

وقد عمدت السلطات العمومية إلى إنشاء مثل هذه الهيئات، حتى يتحقق الاتجاه الجديد الذي تريد إعطائه للسياسة الصناعية، بالإعتماد على تهيئة أفضل للنسيج الصناعي، يكون فيه للقطاع الخاص دورا كبيرا، تحقيقا للأهداف العامة التي رسمتها الإستراتيجية الجديدة المدعمة من قبل الهيئات و المنظمات الدولية.

اما على المستوى المهني و المالي، فإن القوانين التي صدرت منذ البدء في تنفيذ الاصلاحيات الاقتصادية و السياسية ، كانت حافزا أمام المستثمرين بتنظيم انفسهم لمواجهة المعطيات الجديدة لاقتصاد السوق و كان ذلك عبر:

- الغرفة الوطنية للتجارة، التي حلت مكان الديوان الوطني لتوجيه و متابعة الاستثمارات. (L'OSCIP)

- الجمعيات المهنيـة، بظهور كل مـن الكنفيدرالية الجزائريـة لأربـاب العمل الكنفيدراليـة العامـة للمتعامليـة الاقتصـادية الجزائريـة، و الكنفدراليـة الوطنيـة لأربـــاب العمـل الجزائرييـن و جمعيـة كنفدرالية المقاولبين.

- الشــركات المــالية،حيث تـم إنشــاء كـل مـن الشـركة المــالية الجــزائرية. الاوروبيــة (la FINALEP)، و شركة الخدمات المالية و الاستثمار (la SOFIN)، و البنك الخاص.

و قد تدعمت إدارة السلطات العموميـة ، و المستثمرين الخـواص فـي النهـوض بقطـاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة و تنميته بمساهمة بعض المنظمات الدولية نذكر منها تدخل كل من برنامج الامم المتحدة للتنمية "PNUD" و منظمة الامم المتحدة للتنميـة الصناعيـة "ONUDI" في مجال المؤسسات/ الصناعات الصغيرة و المتوسطة بتقديم إقتراحات و توصيات خصت جانب التمويل و خزينة ص.ص.م (1)
عموما لنا عودة في الفصل الرابع من دراستنا لبحث الإطار التنظيمي و القانوني للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

(1) Alain Nikels , Dricteur de l'ONUDI pour l'Algerie , le Maroc , la Tunisie.
L'appuie de PNUD et de l'ONUDI au developpement de la PMI EN Algerie , syposium national sur les opportunités de financement dans le partenariat et la PMI , Alger 9-10 Nov 1992.

خاتمة الفصل :

عرفت الجزائر إبتداء من 1967 وضع برنامج تصنيع واسع ، كان ينتظر منه بناء القاعدة الصناعية ، حيث حضيت بأولويات في مختلف البرامج الإستثمارية ، وكان من نتائج هذه السياسة ظهور مصانع و مركبات ضخمة تمركزت في بعض المناطق من الوطن مشكلة لأقطاب تنموية ، وما كانت تتميز به هو تركزها في بعض الصناعات فقط ، مما أحدث إختلال و تفاوت بين القطاعات الإقتصادية ، وأيضا داخل نفس القطاع الواحد ، كما أن ضخامة البرامج الصناعية المبرمجة لم تكن تتناسب إطلاقا مع موارد البلاد .

بموازاة السياسة الصناعية التى إنتهجتها الجزائر مع بداية الستينات قامت بتوجيه بعض الإهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ففي المرحلة السبعينات ، وزفي إطار برامج التصنيع المحلي ، تم إنشاء العديد من المؤسسات الصناعية الص، م العمومية ،التي وضعت تحت وصاية الجماعات المحلية من بلديات و ولايات ، أما مع سنوات الثمانينات و في إطار التوجه الجديد للسياسة التنموية التي أصبحت تتميز بأكثر تفتح على المبادرات الخاصة ،فقد ظهر إهتماما متزايدا بالصناعة الص،م الخاصة ، و قد تجسد هذا الإهتمام ميدانيا بوضع إجراءات تشجعية و تحفيزية لترقية القطاع الخاص الصناعي من خلال القونين التنظمية التي ظهرت إبتداء من 1982 و كان أخرها قانون ترقية الإستثمارات لسنة 1993 ، و يندرج هذا الإهتمام في إطارالمجهود التنموي للبلاد ، الذي يرمي إلى تعبئة كل القدرات البشرية و المادية المتاحة من أجل إعطاء دفع جديد لعملية التصنيع و الإقتصاد ككل.

الفصل الثالث: دور ومكانة الصناعات ص.م
في الإقتصاد الجزائرى

الفصل الثالث : دور ومكانة ص،ص،م في الإقتصاد الجزائري

مقدمة الفصل :

يعود وجود ص،ص،م في الجزائر إلى مرحلة الإستقلال ، حيث وجدت العديد من الوحدات الصناعية ، كان أغلبها صغير الحجم ، يملكها الأروبيين ، وإرتبط دورها بأهداف المستعمر ، ومع الإستقلال ، ورثت الجزائر العديد من هذه الوحدات ، خضعت نسبة كبيرة منها إلى التأميم ليتم تهميشها مع إنطلاق تنفيذ إستراتيجية التنمية عام 1967 ، حيث حدد مجال تدخلها في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية ، وكان أن أشرفت الدولة عن طريق مؤسساتها الإقتصادية على مختلف جوانب التنمية الإقتصادية و الإجتماعية .

إن السياسة الصناعية التي إعتمدت على المركبات و المصانع الضخمة ، جعلت من الصناعات الص،م ، قطاعا ثانويا لم يكن يحضى بإهتمام إلا مع نهاية السبعينات ، ففي المخطط الرباعي الثاني 74-1977 ، وفي إطار سياسة اللامركزية كانت هناك محاولات للنهوض بهذا القطاع ، تم تجسيدها في برامج التصنيع المحلي ، إذ تم إنجاز العديد من الوحدات الصناعية ذات بعد محلي ، كانت كلها من نمط الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، إلا أن بعدها الإقتصادي والإجتماعي لم يتحدد كصناعات يمكن أن يكون لها دورا إلا مع إنطلاق المخطط الخماسي الأول ، الذي تم خلاله إدماج القطاع الخاص الصناعي في الحياة الإقتصادية ليشكل مع الصناعات المحلية معالم الصناعة الصغيرة والمتوسطة ، التي أصبح لها فيما بعد دورا إقتصاديا و إجتماعيا كبيرا تلعبه بجانب الصناعات الكبيرة ، خاصة مع نهاية الثمانينات في إطار التحولات الإقتصادية العميقة التي تعرفها الجزائر .

نحاول في هذا الفصل الوقوف علي الدور الي تلعبه هذه الصناعات في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية للجزائر ، بداية بتحديد دورها النظري ، وما ينتظر منها في السياسة العامة للتنمية، ثم نبحث في دورها العملي من خلال تحديد مساهمتها في النشاط الإقتصادي .

المبحث الأول :أسس التنظيم الصناعي والدور الوظيفي للصناعات ،الص ، م في الإقتصاد الجزائري :

تميزت سياسة التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر، بأنها إعتمدت في مرحلتها الأولى والممتدة منذ الإستقلال إلى غاية بداية الثمانينات على بناء قاعدة صناعية واسعة ، تحققت بفضل مجهودات الإستثمار الضخمة ، وتدخل الدولة المباشر في التنمية الإقتصادية بإنشائها لمركبات صناعية كبيرة تسيرها مؤسسات عموميةوطنية .

أما المرحلة الثانية التي إنطلقت مع الثمانينات فعرفت إشراك وإسهام الصناعة الصغيرة والمتوسطة بإعتماد السلطة العمومية سياسة التنمية اللامركزية (1) في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المسطرة . ولم تكن هذه العملية صدفة ، بل أملتها الضرورة الإقتصادية والإجتماعية أمام الوضعية التي كانت تتميز أنذاك بإختلالات كبيرة على مختلف الأصعدة (2).
فظهر منذ سنة 1980 إهتماما كبيرا بالصناعة الصغيرة والمتوسطة ، حيث تم إدماجها في سياق السياسة العامة للتنمية ، كأداة ينتظر منها المساهمة بفعالية كبيرة في تكثيف النسيج الصناعي، وتحريك أداء الجهاز الإنتاجي خاصة في مجال خلق فرص عمل جديدة (توفير مناصب شغل)، و توفيرالسلع والخدمات (تحقيق سياسة إحلال الواردات) لمختلف القطاعات الإقتصادية (كسلع وسيطية ونصف مصنعة وقطع الغيار) ، ولتلبية حاجيات المواطنين (سلع إستهلاكية).

وبالرغم من أن الإهتمام بهذا القطاع قد تم التعبيرعنه في المخطط الرباعي الثاني (74 – 1977) في إطار الإنشغالات بالتنمية المحلية وتنمية المناطق الداخلية ، التي ركزت على الصناعة المحلية (برنامج ترقية الصناعة المحلية 74–1977) ، بإعطاء الجماعات المحلية دورا إقتصاديا كبيرا تلعبه بتنشيطها لعملية إنشاء العديد من الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، ومع ذلك فقد ظل هذا القطاع مهمشا حتى بداية الثمانينات ، ففي إطارالسياسة

---

(1)ـ سياسة التنمية المحلية والتي أعطت دفع لإقامة صناعة ص م عمومية بالإضافة إلى إنعاش وترقية القطاع الخاص بإدماجه في السياسة العامة للتنمية.

(2) ـ الحصيلة الإقتصادية والإجتماعية لعشرية 67–1977

الإقتصادية الجديدة التي ميزت مرحلة الثمانينات ، تم الإعلان عن إرادة على المستوى السلطات العمومية في بعث وإنعاش هذا القطاع ، من خلال تنظيمه وتوسيع مجال تدخله ليشمل فروعا صناعية جديدة ، ويضم أيضا الطاقات الصناعية المتوفرة لدى القطاع الخاص (ص،ص،م الخاصة) . فظهرت بذلك نصوصا قانونية عديدة ، وضعت لتنظيم وتأطير هذا القطاع ، وأهداف إقتصادية وإجتماعية عديدة يساهم في تحقيقها.

1-1 أسس التنظيم الصناعي وإختيار الإستثمارات الصغيرة (الجزئية) :

Les principes d'organisation et sélection des micro investissement

لقد خضعت الصناعات الصغيرة والمتوسطة من حيث تنظيمها وإشراكها في إستراتجية التنمية حسب المراحل التي عرفتها هذه الأخيرة ، إلى توجهين أساسيين ، أولهما وقد خص مرحلة ما قبل 1980 (مرحلة التسيير المركزي)، حيث يعتبر الصناعة الصغيرة والمتوسطة قطاعا ثانويا يقتصر دوره على تكملة الصناعة الكبيرة المقامة ، أما التوجه الثاني الذي إرتسمت معالمه مع بداية الثمانينات وخاصة النصف الثاني منها ، فأعطى لهذه الصناعات دورا إضافيا عن طريق إشراكها في عملية التنمية ، والعمل على جعلها حلا بديلا في إنعاش الإقتصاد.

إن عملية إشراك الصناعة ص، م في إستراتجية التنمية كان يتطلب في مجال تنظيمها أن تكون البرامج المتعلقة بها متكاملة ومنسجمة مع البرامج العامة للتنمية (البرامج الصناعية والفلاحية) . وقد تحدد هذا التكامل والإنسجام في مستويات عديدة : (1)

1-1-1 مستوى التنظيم الصناعي : L'organisation industrielle

لقد كان أمام المتعاملين الإقتصاديين (جماعات محلية / خواص) ، عند تنفيذ برامجهم الإستثمارية شروط تحدد حجم الإستثمار وتوجهه نحو فروع صناعية معينة ، وقد إرتبط التنظيم الصناعي للصناعات الصغيرة والمتوسطة بشرطين أساسيين:

(1) A. SELLAMI, op cit, pages : 92 - 93.

- توفر سوق داخلي كافي (marché interieur suffisant)
- توفر شروط ملائمة للإستغلال(conditions d'exploitaticn favorables)

وكان للخصوصيات الإقتصادية والإجتماعية للصناعة الصغيرة والمتوسطة ، وأهدافها أثر على تنظيمها الصناعي ، فالمؤسسات الصناعية العمومية (ص ص م عمومية) بحكم وجودها الذي إرتبط ببرامج التنمية المحلية (برامج التصنيع المحلي) كما سبق الإشارة إلى ذلك في الفصل الثاني ، فإن حجمها كان يتناسب مع أهدافها التي تحددت في إطار الأهداف العامة لسياسة التنمية. لهذا نجد أغلبيتها كان من الصناعات التي تشغل في المتوسط 50 عاملا ، موجهة أساسا نحو فرع إنتاج مواد البناء والخشب (129 مؤسسة صناعية في فرع البناء و69 مؤسسة إنتاج الخشب والورق من مجموع 341 مؤسسة صناعية صغيرة ومتوسطة عمومية تم إحصاؤها سنة1990)(1).

وقد كان هذا التوجه محددا في إطار برامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة العمومية الذي إرتبط بالبرنامج العام ، فكانت أغلبية هذه الصناعات عبارة عن صناعات مدعمة ومكملة للمؤسسات العمومية خاصة تلك التي تنشط في قطاع البناء والأشغال العمومية . إن سوق مواد البناء كان ولايزال سوقا واسعا ، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو المحلي ذاته ، ففي هذا الأخير عملت الصناعات الصغيرة والمتوسطة على تغطية جزء كبير منه بتوفيرمختلف مواد البناء والخشب.
أما بالنسبة للصناعة ص ، م الخاصة ، فقد خضعت في تنظيمها الصناعي إلى عدة معطيات فرضتها الظروف الإقتصادية والإجتماعية ، فبعد أن كانت مهمشة قبل الثمانينات بسبب الإختيار الإستراتيجي ، فقد عرفت تطورا على هامش المخططات والبرامج التنموية ، وإتسمت بتشتت الإستثمار فيها ، وتوجهها نحو الفروع الصناعية التي تحقق أرباحا سريعة (بفضل المضاربة)، فقد كانت أغلبية المؤسسات الصناعية تلك التي يشتغل فيها أقل من خمسة عمال ونشاطها موجها أساسا نحو الصناعات المنتجة للسلع الإستهلاكية (المواد الغذائية ، والجلود والأحذية والنسيج)،

(1) O N S , collection statistique n° 55 .

التي لاتتطلب مجهود إستثماريا كبيرا ولا تكاليف معتبرة وذلك مقابل فرص للربح العظيم . فإن هذا التوجه قد أصبح يميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة حتى في مرحلة الثمانينات . ونحاول من خلال دراسة تحليلية للإحصائيات المتوفرة لنا أن نقف على هذا التنظيم ، أخذنا فيها ثلاثة سنوات هي : 1980 ، 1984 ، 1991 ، قمنا بفحص توزيعها حسب عدد العمال ، ثم حسب الفروع الصناعية ، فكانت النتائج كما يلي : (1)

* عدد المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة (المؤسسات الصناعية الخاصة):

سنة 1980..........4834 مؤسسة صناعية

/ 1984...........14154 مؤسسة صناعية

/ 1991...........22412 مؤسسة صناعية

* عدد المؤسسات التي تشغل اقل من 20 عامل والتي عادة ماتعرف بالمؤسسات الوحدي (Micro-entreprises) فإنها تمثل نسبة كبيرة:

سنة 1980.........4082 مؤسسة أي 84٪ من مجموع المؤسسات الصناعية.

/ 1984.........13369 مؤسسة أي 94,4٪ //

/ 1991.........21593 مؤسسة أي 96,3٪ //

و ما نلاحظه من خلال الأرقام السابقة ، هو التركز الشديد في الصناعات الصغيرة ، وقد إنعكس هذا الوضع حتى على التركز في التوزيع العمودي على بعض الفروع الصناعية، وذلك على حساب فرع أخرى ، كما يظهرمن الجدول (20) الذي يعبر لنا عن حصة بعض الصناعات من مجموع الفروع الصناعية المعروفة ، حيث يظهر جليا ميل القطاع الخاص في إستثماراته نحو الصناعات التي لها دورة إستغلال قصيرة تحقق له أرباحا سريعة ، وهي لاتخرج عن دائرة السلع الإستهلاكية بتمركزها في صناعة السلع الغذائية خاصة مع سنة 1984 و. 1991.

(1)- كل إحصائيات سنة 1980 مستخرجة من :

- Med BRAHIMI , une lecture du discour politique et juridique sur le secteur privé ; en guise d' introduction . In Revue Algerienne des sciences juridiques économiques et politiques volume x x n° 3 , septembre 1983 , p 20 .

- أما الإحصائيات الأخرى ، فهي مستخرجة من ... - O N S , collection statistique , n° 55

الجدول (20) التنظيم الصناعي للصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20 عامل
(التوزيع بين الفروع الصناعية)

فروع صناعية	سنة 1984		فروع صناعية	سنة 1989		سنة 1991	
	العدد	٪		العدد	٪	العدد	٪
النسيج	1250	30,7	صناعة غذائية	4288	32,1	7464	34,5
أحذية و جلود	740	18,2	النسيج	3216	24,0	3428	15,6
مواد البناء	697	17,0	خشب و ورق	2064	15,4	3249	15,1
خشب و ورق	616	15,0	مواد البناء	1243	09,3	2129	09,8
باقي الصناعات	775	19,0	صناعات أخرى	2558	19,2	5293	24,5

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستنادا الى معطيات الديوان للإحصائيات

2-1-1 مستوى التنظيم المكاني : (L'organisation spatiale)

ينفرد كل مشروع صناعي بشروط خاصة للتوطين ، يستلزم التعرف عليها حتى يمكن ضبط مخطط توزيع الطاقات الإنتاجية ، ولا مركزية التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وحتى يتم ذلك يجب الإعتماد على تنظيم مكاني organisation spatiale للصناعة الذي يسمح ليس فقط التعرف على الشروط الخاصة لإنشاء وتوطين المشاريع الصناعية ، بل حتى الأهداف المنتظر تحقيقها من تنمية الصناعة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق اللامركزية ،والإستخدام وإعادة توزيع المجهود التنموي على المناطق الداخلية.

ففي المرحلة الأولى من التنمية ، ولما كان ينظر للصناعة ص،م على أنها أداة مكملة للصناعة الكبرى (بإعتبارها صناعة تابعة) فإن مخطط توطينها كان يتبع توطين الصناعة الكبيرة، بحيث يسمح ذلك بتكثيف النسيج الصناعي. وقد إنعكس هذا الوضع على إنتشار وتوزيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف المناطق ، فلم يتحقق أحد الأهداف الأساسية المحددة في برامج التنمية ، ألا وهو نشر التنمية الإقتصادية لتشمل كامل التراب الوطني من أجل التخفيف من حدة التفاوت الجهوي .

ومع المرحلة الثانية ،التي إنطلق في وضع أسسها مع المخطط الرباعي الثاني ، في إطار لامركزية التنمية ، فإن التنظيم المكاني للصناعات الصغيرة والمتوسطة أصبح يأخذ بعين الإعتبار الشرطين الأساسيين ، السوق وتوفر شروط الإستغلال في توزيع الصناعة عبر مختلف المناطق، ويندرج ذلك في نطاق الأهداف العامة المعبر عنها في السياسة الشاملة للتهيئة العمرانية ، التي تأخذ الإعتبارات التالية : (I)

- تخفيض إختلال التوازن الجغرافي في مناصب الشغل ، والمطلوب هنا هو التنظيم التوطني لوحدات صناعية صغيرة ومتوسطة ، بحيث يتوزع الحصول على التشغيل الصناعي في محل ولاية توزعا عادلا قدر الإمكان.

- تخفيض عدم التوازن بين الإنتاج والإستهلاك ، ويتعلق الأمر هنا بتقريب هياكل الإنتاج والإستهلاك قدر الإمكان من أسواقها النهائية.

- تشجيع أعمال التكامل في مستوى الولاية أو جهة من الجهات ، ومن الواجب تقريب الصناعة الصغيرة والمتوسطة المكلفة بتوفير الخدمات قدر الإمكان إنطلاقا من نشاط زراعي أو صناعي معين.

1-1-3 التجانس على مستوى الفروع الصناعية وما بين الفروع:

يشمل النشاط الصناعي على عدة فروع صناعية ، وبالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة فإنها تتواجد في مختلف الفروع الصناعية المعروفة ، فحسب الديوان الوطني للإحصاء نميز بين عشرة فروع صناعية ،المناجم والمقالع ، والصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية ، ومواد البناء ، والكيمياء والبلاستيك ، والصناعة الغذائية ، والنسيج والجلود والأحذية ، والخشب والورق وأخيرا مختلف الصناعات غير المذكورة.

(I)- توجيهات التنمية الإقتصادية والإجتماعية على المديين المتوسط والطويل ، المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني ، "التخطيط والتنمية" ، ص 119 ... 121

تعمل الجهات الساهرة على تنمية ص ص م على توجيه الإستثمار في الفروع الصناعية حسب أهمية كل فرع ومدى مساهمته في خلق القيمة المضافة أو تحقيق الإقتصادات السلمية (les économies d' echelles) ، فتوجيه الصناعات ص م العمومية نحو إنتاج مواد البناء كان على أساس مساهمته المرتفعة في القيمة المضافة الصناعية . فبمشاركة القطاع الخاص تحقق الصناعة الصغيرة والمتوسطة حوالي 34٪ من مجموع القيمة المضافة الصناعية لسنة 1984 ، وذلك عكس الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية التي لا تتعدى فيها مساهمة الصناعة ص، م 9٪ من مجموع القيمة المضافة المحققة و يمكن التأكد من هذا التوجه بالعودة الى الجدول رقم (21) الذي يبين مدى تركز الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التي تحقق مستويات عالية من القيمة المضافة.

الجدول رقم (21) : مساهمة الصناعة ص ، م في القيمة المضافة الصناعية

(حسب بعض الفروع الصناعية) ٪

الفروع الصناعية	1984	1991
مواد البناء	٪34	٪23
النسيج	٪50	٪27
السلع الغذائية	٪57	٪77
الحديد و الصلب	٪09	٪07

المصدر: جدول مستخرج من المعطيات الإحصائية الصادرة في:
O.N.S. collections statistiques n° 55

فإذا رجعنا إلى الكيفية التي تتوزع من خلالها المؤسسات الصناعية ص ، م على الفروع الصناعية ، نجدها تتركز في كل من فرع البناء ، والنسيج والسلع الغذائية ،وهي كما سبقت الإشارة إليه ، فروعا تحقق فيها الصناعات الصغيرة والمتوسطة نسبة عالية من القيمة المضافة الصناعية.

أما على مستوى الإنسجام بين الفروع ، فيتحدد إنطلاقا من درجة التكامل الذي يعد معيار التقييم ، حيث كان ينتظر من المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة توجيه نشاطها نحوتلك التي

تخلق تكاملا مع الصناعات الكبرى من خلال نشاط المقاولة الباطنية ، أو ما يعرف بالتعامل الثانوي الذي تساهم فيه الصناعة ص م بنسبة كبيرة بتوفيرها لتشكيلة متنوعة من السلع والمنتجات التي تدخل كسلع وسيطية في عدد كبير من الفروع الصناعية خاصة بالنسبة للصناعة الكبرى التي سيسمح لها هذا النشاط التحرر من الأعمال الملحقة التي تصرفها في الغالب عن أهدافها الحقيقية، ومن شأن هذا أن يشكل وسيلة من وسائل تقوية مردودية الصناعة الكبرى.

1-1-4 مستوى التوازنات الإقتصادية العامة :

يشكل البحث عن توازن العرض والطلب لكل من سوق السلع والخدمات وسوق التشغيل ، أحد أسس التنظيم الصناعي للصناعات ص ، م ، فيشكل البحث عن توازن سوق العمالة (التشغيل) أحد الأهداف المعبر عنها في برامج التنمية ، التي أصبح ينتظر فيها من الصناعة أن تلعب دورا كبيرا في التخفيف من الإختلال الذي تعرفه هذه السوق ، بمساهمتها في توفير عدد من مناصب الشغل لتغطية العجز المسجل وأيضا الطلب الجديد المتزايد . وقد إنصبت الإختيارات على إنجاز الوحدات الصغيرة بدلا من المركبات المتكاملة ، فالأمر كان يتعلق بإيجاد عدد كبير من مناصب العمل بتكاليف أقل، مما يستدعي مزيدا من التحكم في كلف الإستثمار وأجاله ، وهو ما يتناسب وخصائص التنظيم الصناعي للإستثمارات الصغيرة.

يمثل هدف تحقيق توازن سوق السلع والخدمات الهدف الرئيسي الثاني الذي ينتظر بلوغه من وراء السياسة التنموية المطبقة ، فتوفير التغطية الكاملة من قبل الإنتاج الوطني لإحتياجات السكان وخاصة المنتوجات والسلع الغذائية والطاقة ، يستلزم تحسين إستعمال أداة الإنتاج المقامة، والتأثير على الإستثمارات ، بتوجيهها نحو هذه الفروع التي لاتتطلب مجهودا كبيرا وتتماشى وخصوصيات الفنية للصناعة ص م وهو ما يفسر الإهتمام بها في هذا المجال.

1-2 الدور الوظيفي للصناعة ص م : Le rôle fonctionnel des P M I

لقد تحدد دور الصناعة ص ، م في الجزائر إبتداء من المخطط الرباعي الثاني ، وذلك

في إطار برنامج تنمية الصناعة الصغيرة والمتوسطة (1) ، بحيث كان ينتظر منها مشاركة الصناعة الكبيرة ، وباقي القطاعات الأخرى (السكن ، الصحة ، التعليم ...) في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي رسمتها الإستراتجية التنموية ، وتعمق هذا الدور مع بداية الثمانينات في إطار السياسة الإقتصادية الجديدة ، حيث أصبح لهذه الصناعات دورا إضافيا تلعبه بفضل تنوع نشاطها ، وإنتشارها العمودي والأفقي ، فأوكلت لها مهمة إنعاش الإقتصاد الوطني الذي أصيب بفتور بسبب الأزمة الإقتصادية ، و أصبح للصناعة الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة ودورا مهما تلعبه نوضحه فيما يلي:

1-2-1 تلبية الحاجيات الجارية للسكان :

لقد عرفت مرحلة السبعينات توجيه الجهود التنموية نحو إقامة الوحدات والمؤسسات الصناعية المنتجة لسلع التجهيز والسلع الوسيطية التي تدعم القاعدة الصناعية ، فكانت كلها صناعات كبيرة ، ومع بداية تنفيذ المرحلة الثانية (الثمانينات) ، وجهت الإهتمامات نحو الصناعات المنتجة للسلع الإستهلاكية حتى يمكن إمتصاص الإختلالات المسجلة على صعيد القطاعات والفروع الصناعية ، وقد تبين أنه يمكن تحقيق ذلك بالإعتماد على الصناعة، ص، م بتطويرها وتنميتها بصفة تكاملية مع الوحدات الكبيرة التي تنشط في نفس الفروع الصناعية (النسيج، الجلود، السلع الغذائية ، مواد البناء ...) ، أو بتوجيه إستثماراتها الجديدة نحو الفروع التي كانت حكرا على المؤسسات الكبيرة (الكمياء الصغيرة ، الصناعات الحديدية والميكانيكية والكهربائية ...) . إن إعتماد هذه السياسة (سياسة الإستثمارات الصغيرة) من شأنه المساهمة في تلبية العديد من الإحتياجات الجارية (les besoins immédiats) للسكان في :

1-2-1-1 توفير مناصب العمل :

تتحقق ديناميكية (حركية) الإقتصاد dynamisme économiques بفعل حركية الإستثمارات خاصة في المجال الصناعي ، هذه الأخيرة تبقى حبيسة عوامل عديدة (نقص الموارد المالية ،

---

(1) برنامج 74 - 1977 لتنمية الصناعة ص م في الجزائر ، وزارة الصناعة والطاقة.

التكاليف المرتفعة ، توطن الصناعة ...) ، يمكن التغلب عليها وبعث الحركية في الإستثمارات من جديد بتفكيك الإستثمارات الكبيرة إلى إستثمارات صغيرة تتوزع عموديا وأفقيا ، وتسمح بإنشاء العديد من الوحدات الصناعية التي تحل محل الصناعات الكبيرة في تغطية الطلب المتزايد على العمل ، (سواء كان طلبا جديدا أو للذين سبق لهم العمل من قبل وتم تسريحهم) بتوفيرها لمناصب شغل في فترات قصيرة وبتكاليف منخفضة (صغر حجم الإستثمارات يساعد على سرعة الإنجاز والتحكم في التكاليف) . وبتوزعها الأفقي على مختلف المناطق عكس تمركز الصناعات الكبيرة في أقطاب التنمية ، فإنها تعمل على التخفيف من حدة البطالة في المدن الداخلية ، وتحسين مداخيل هذه المناطق بتثمين مواردها المحلية ، وهذا مايتماشى وخصائص الصناعة ، ص ، م في الإستخدام (1) ، كما تساهم في التكوين و التأهيل.

1-2-1-2 تلبية الطلب على السلع الإستهلاكية :

تساهم عملية تفكيك الإستثمارات الصناعية الكبيرة ، وتجسيدها في صناعات صغيرة ومتوسطة في تحقيق تنوع النشاط الصناعي بفعل التوزيع العمودي لها على مختلف الفروع الصناعية ، وحتى داخل نفس الفرع الصناعي.

ولما كان الأمر يتعلق بتطوير الصناعة المنتجة للسلع الإستهلاكية أو ما يعرف بالإستهلاك النهائي ، فإن دور الصناعة ص م يكون كبيرا ، طبيعة هذه الصناعة لاتتطلب تكنولوجيا عالية ، ولا إمكانيات كبيرة (مالية ومادية) يسمح من خلاله للص ، ص، م أن تتطور وتتوسع في هذه الفروع ، وهومايكون له أثر على مساهمتها في تلبية الحاجيات الجارية للسكان من مختلف السلع والمنتجات سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو حتى الوطني .

إن من بين أدوار هذه الصناعات هو تغطية جزء من السوق (المحلي/الوطني) بالسلع والمنتجات (منتوجات ، جلود وأحذية ، سلع غذائية ، منتجات كهرومنزلية ...) وتحسين علاقة

---

(1) Roussou. M , Le management des economies,locales , outils et methodes pour le plein emploi Eyrolles , mars 1989 , p 15-16.

حيث يشير الكاتب أن خصائص ص ص م في الإستخدام هو أنها تعتبر مجال تشغيل اليد العاملة غير المؤهلة عكس الصناعات الكبرى

العرض والطلب من هذه السلع لصالح التخفيف من العجز المسجل في بعض الأنواع منها بسبب تراجع الإنتاج الوطني وتقلص حجم الواردات.

1-2-2 الصناعة كأداة للتوطين الصناعي:

تعد الصناعة ص.م من الناحية النظرية و في إطار مخطط توطين الصناعة الوطنية أداة للامركزية والتنمية الجهوية ، تعمل على تثمين الموارد على المستوى المحلي . ويتحقق هذا الدور إنطلاقا من المستويين التاليين : (1)

1-2-2-1 ص ص م كأداة لتنمية المناطق (التنمية المحلية :

من بين الخصائص الجوهرية للصناعة ص ، م أنها تتميز بالحجم الصغير وبالإستهلاك الضعيف لرأس المال ، وبسهولة توطينها ، وأيضا بإستعمالها لتكنولوجيات بسيطة ، وهي الخصائص المناسبة للإقتصاديات المحلية ، (les économies locales) ، حيث تتماشى وإهتمامات التنمية على المستوى المحلي التي تتلخص في :

- تشجيع توزيع أحسن ولامركزية النشاطات الإقتصادية ونشر أثر التحولات التي تحدثها عملية التصنيع على كامل القطر الوطني.
- توفير فرص العمل على المستوى المحلي للسكان المحليين.
- تحسين مداخيل المناطق الريفية عن طريق توزيع الإستثمار ليشمل هذه المناطق.
- تثمين الموارد المحلية - مواد أولية ، موارد بشرية..
- فتح مجال الإستثمار والتدخل في النشاط الإقتصادي أمام شريحة واسعة من المتعاملين والمقاولين (جماعات محلية وخواص).

(1) لأكثر تفصيل يمكن العودة إلى مؤلف الدكتور محمد بلقاسم حسن بهلول ، الإستثمار و إشكالية التوازن ، في حديثه عن دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التوازن الجهوي، ص 353 إلى 361 .

1-2-2-2 ص ، ص ، م كعامل اللامركزية :

تجمع اللامركزية كسياسة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية بين الحد من التمركز الصناعي حول المناطق العمرانية الكبرى ، والعمل على تحريرقدرات الإنسان على الإبداع.

وإنطلاقا من المرونة التي تميز توطين الص ، ص ، م ، فإنها تصبح تشكل بتوسعها سلسلة وسيطية chainon intermédiaire بين أقطاب صناعية (مؤسسات ومركبات صناعية) التى يصعب من الناحية التقنية والإقتصادية إعادة توطينها (Délocalisation) عكس الصناعات ص.م التي يمكن إقامتها في مختلف المناطق .

لكن هذا الهدف يبقى صعب التأكيد عليه على أرض الواقع ، فعند الإطلاع على خريطة توزيع وتواجد الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، يظهر توجه إقامتها حول المناطق العمرانية الكبرى ، حيث تتبع تواجد الهيئات الإدارية والأسواق الكبرى ، بالرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلت سواء في الإستثمارات العمومية (ص ، ص، م عمومية) أو تلك المتعلقة بالقطاع الخاص الذي كان يستفيد من تشجيعات ومزايا عديدة لمساهمته في الإنتقال إلى المناطق الداخلية الريفية وتحقيقه لأهداف اللامركزية المنشوذة.

أما النجاح النسبي الذي يمكن تسجيله ، بصفة عامة ، عن هذه الصناعات هو في تلك التي تنتج مواد البناء بمختلف أنواعها ، والمواد الغذائية ، وأعمال النجارة ، نظرا لوجود سوق محلية ووطنية واسعة (1).

1-2-3 تدعيم الصناعات الكبيرة :

من بين الأهداف المنتظر تحقيقها من وراء عملية إدماج مجموعة صناعية من مؤسسات صغيرة ومتوسطة هو الوصول إلى تكثيف النسيج الصناعي القائم، وتنظيم الإستهلاكات الوسيطية

---

(1) حسن بهلول ، مرجع سبق ذكره ، ص 373 .

1-2-3-1 تدعيم الصناعة الكبيرة وتكثيف النسيج الصناعي:

لقد أشار التقرير التمهيدي للمخطط الرباعي الثاني 74 - 1977 في حديثه عن الصناعات ص - م إلى أن هذه الأخيرة يمكن أن تلعب دورا هاما في تحقيق الإنسجام في عملية التصنيع، خاصة مع توسيع مجال تدخل هذا القطاع ليشمل نشاط إنتاج السلع التجهيزية والسلع التحويلية، الأمر الذي يوسع من فرص إندماجه في الإقتصاد ، وقد تم التأكيد على هذا الدور في نهاية الثمانينات ، بعد أن عرفت الصناعات الكبيرة تراجعا كبيرا من حيث الإستثمارات المنجزة والإنتاج المحقق . فجاء في أفاق التنمية الإقتصادية والإجتماعية للأمد المتوسط (1) إشارة واضحة على ذلك حيث تقرأ في الجزء المتعلق بالصناعة ص ، م ".... إن الإنتقال من الصناعة الواسعة - industrie extensives -إلي الصناعة الكثيفة -industrie intensive - يكون إنطلاقا من محورين أولهما ، يتمثل في التحكم في إنتاج سلع التجهيز وثانيهما العمل على تطوير وترقية الأداة الوطنية للهندسة الصناعية...".

وينتظر أن يتحقق التكثيف الصناعي (النسيج الصناعي) بفضل مساهمة الصناعة ص ، م في التطورات التالية:

- توسيع سوق الشركات والمؤسسات العمومية ، عبر إستهلاكها للمنتجات نصف المصنعة، وتامة الصنع.

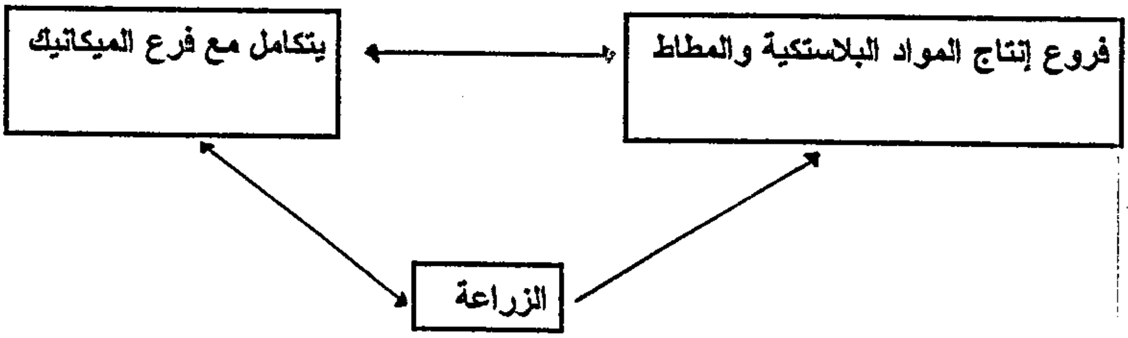
- إرتفاع معدل التكامل الصناعي للمؤسسات الوطنية بفضل عملية المقاولة الباطنية.

- المساهمة في إحداث التكامل القطاعي ما بين فروع القطاع الصناعي نفسه أو بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى القطاع الفلاحي ، وقطاع السكن ، والقطاع الصحي ، وقطاع التعليم.

---

(1) Perspectives de developpement économique et social a moyen terme . RADP C.N.P Dec 1987

ويمكن أن يحدث التكامل فيما بينهما معا من خلال العلاقات التالية:



نلاحظ أن فرع الميكانيك يزود فرع إنتاج المواد البلاستكية بالتجهيزات والمنتجات الضرورية ، وفي آن واحد يتكامل مع القطاع الفلاحي بتقديمه للتجهيزات والوسائل ، وبدوره فرع البلاستيك يمكن ان يساهم بمنتجاته في تزويد القطاع الفلاحي بالتجهيزات الضرورية أفلام البلاستيك مثلا بينما القطاع الفلاحي يقدم بعض المواد الأولية التي تدخل في تحويل البلاستيك والمطاط ... ، ومن بين هذه الأهداف ، يبقى بناء وتكثيف النسيج الصناعي هو أهم هدف ، ينتظر تحقيقه بفضل تطوير وتنمية الصناعات ص ، م ، خاصة في الوقت الحالي حيث أضحى ضرورة ملحة لإنعاش الإقتصاد .

ولما كانت هذه الصناعات تتجه نحو فروع إنتاج السلع الإستهلاكية ـالإستهلاك النهائي ـ منسوجات ، مواد غذائية، فينتظر تدعيم وجودها في باقي الفروع الصناعية الأخرى ، خاصة البناءات المعدنية ، الميكانيك ، والكهرباء وتحويل البلاستيك .

<u>1-2-3-2 تدعيم الصناعة الكبيرة بتنظيم الإستهلاكات الوسيطية :</u>

تعتبر المقاولة الباطنية إحدى أهم النشاطات الصناعية التي تقوم بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، فأصبحت الصناعات الكبرى تعتمد في مجالات عديدة على المنتجات المقدمة بفضل هذا النشاط الذي يبقى النشاط الأساسي للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

فمع إتساع القاعدة الصناعية في الجزائر ، وإنتشار العديد من المركبات الصناعية بين مختلف المناطق ، أصبح من الضروري إقامة صناعات أخرى تعمل على تكثيف النسيج الصناعي والرفع من التكامل الصناعي ، وفي هذا الميدان كان ممكنا للصناعة الصغيرة والمتوسطة أن تتدخل في الفروع الميكانيكية والكهربائية ، فتساهم بمنتجاتها في تلبية حاجيات المؤسسات العمومية من المنتجات نصف المصنعة أو المنتجات الوسيطية و خاصة في مجال قطاع الغيار، كما يمكن أن تتدخل بإنتاجها كطرف في صناعة عامة بتقديم أجزاء المنتجات و المكونات . (صناعة مجزأة بين العديد من الوحدات الصناعية ، ممكن بتكاملها تقديم منتوج تام الصنع) ومن ذلك فإن المقاولة الباطنية سواء كانت في شكل تعامل فرعي عام أوتعامل فرعي متخصص ، يمكن للصناعة الكبرى التحرر من الأعمال الملحقة التي تصرفها في الغالب عن أهدافها الحقيقية ، ومن شأن هذا أن يشكل وسيلة من وسائل تقوية مردودية الصناعة الكبرى .

المبحث الثاني: الدور الإقتصادي و الإجتماعي للصناعات ص،م في الجزائر :

تلعب الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دورا إقتصاديا و إجتماعيا لايستهان به، و قد أصبح ذلك واضحا خاصة مع بداية الثمانينات حيث عملت السلطة العمومية على توسيع مجال تدخل هذه الصناعات باتباع سياسات خاصة لإدماجها أكثر في الحياة الإقتصادية والإجتماعية. فقد تم وضع إجراءات تنظيمية جديدة سمحت للمتعاملين الإقتصاديين (جماعات محلية/خواص)(1) بتطوير و تنمية الطاقات الإنتاجية المتواجدة بإنشاء العديد من الوحدات والمؤسسات الصناعية.

إن التحولات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ بداية الثمانينات، و ماحملته من توجهات جديدة في سياسة التنمية خاصة في مجال ترقية و تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة، تدفعنا إلى إلقاء الضوء على هذا القطاع في الجزائر، لمعرفة فعاليته و دوره و نسبة مشاركته في الإقتصاد، و الوقوف على مدى تحقيقه للأهداف التي حددت له في المخططات الوطنية.

2-1 الوضعية العامة للصناعات ص،م:

إن الحديث عن وضعية الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، يقودنا إلى دراسة وضعية و مميزات المؤسسات الصناعية التابعة لها. فقد سبق و أن أشرنا في الفصل الأول من دراستنا ، إلى أن المؤسسات الصناعية ص،م في الجزائر تجمع من حيث ملكيتها بين:

- المؤسسات الصناعية الصغيرة المتوسطة العمومية.
- المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة الخاصة.

تعود ملكية المؤسسات ص،ص،م العمومية إلى الجماعات المحلية التي لعبت بموجب قانوني البلدية و الولاية و المراسم التنظيمية الأخرى(2) دورا كبيرا في إنشاء العديد من المؤسسات الصناعية، التي تعتبر نمط الصناعات ص،م ، و قد تم ذلك في إطار برامج التصنيع

---

(1) – تعتبر الجماعات المحلية في المجال الإقتصادي كمتعامل و مقاول ، من حيث إشرافه على إنشاء و تسيير المؤسسات

(2) – قانون 82 و 88، ثم قانون ترقية الإستثمارات 1993 التي سوف نتطرق لها في الفصل الرابع.

المحلي (PIL) التي انطلقت مع المخطط الثلاثي 67-1969 وأخذت حجما كبيرا مع المخططين الرباعي الثاني 74-1977 و الخماسي الأول 80-1984. أما بالنسبة للمؤسسات الصناعية،ص،م الخاصة، فقد تم إنشاؤها بموجب الإستثمارات الخاصة الوطنية ، وبعد أن عرفت طيلة مرحلة السبعينات تهميشها من ناحية التأطير و التنظيم، حيث تطورت على هامش المخططات والبرامج التنموية ، فقد تم إدماجها مع بداية الثمانينات في التنمية الإقتصادية، من خلال قوانين الإستثمارات التي وضعت(1)، فكان أن عرفت تطورا هاما تجلى بوضوح في عدد المؤسسات التي أنشئت، والتوسع العمودي و الأفقي لها. و للقيام بدراسة و تحليل و ضعية هذه المؤسسات، سوف نتطرق إلى تطور عددها، و متابعة توزيعها العمودي على مختلف الفروع الصناعية، و كذا الأفقي على مختلف جهات الوطن، مع الإشارة إلى عمرها ،و نشير في هذا السياق إلى أن في دراستنا سوف نعتمد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات المتعلقة بتطور الصناعة الجزائرية بين 1980-1991(1) و يعود ذلك أساسا إلى الإفتقار للمعلومات المتسلسة زمنيا ، و على قدر كاف من الشمولية و الدقة بخصوص المؤشرات الإقتصادية الهامة، حسب حجم المؤسسات و القطاعات الفرعية (مثل القيمة المضافة، العمالة، الإنتاج...).

2-1-1 تطور عدد المؤسسات الصناعية حسب الفروع الصناعية :

لمعرفة التطور الحاصل في عدد المؤسسات ص،ص،م تتبع أسلوبين وهما :

- أسلوب القيمة المطلقة من حيث التطور العديدي.
- أسلوب النسبة المئوية.

يسمح لنا الأسلوبين معا ، إظهار التطور الذي عرفته المؤسسات الصناعية بداية من سنة 1984، أي بعد السنة الثانية من تطليق الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالمؤسسات المحلية (المرسومين 83-200 و83-201) ، و المؤسسات الخاصة (قانون الإستثمارات لسنة 1982)، وذلك إلى غاية بداية التسعينات، وهي المرحلة التي عرفت تسارع في تنفيد الإصلاحات على مختلف المستويات الإقتصادية (2).

(1) - إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

(2)- لقد عرفت مرحلة 1988-1991 تنفيذ العديد من الإجراءات القانونية و التنظيمية التي عملت بإنتقال الإقتصاد الجزائري إلي إقتصاد السوق

2-1-1-1 تطور عدد المؤسسات بالقيمة المطلقة :

تشير البيانات المتوفرة إلى إرتفاع معدل زيادة الوحدات الصناعية، حيث شهد عددها زيادة معتبرة بين 84-1991، كما يوضحه لنا الجدول (22).

جدول رقم (22) : تطور عدد المؤسسات الصناعية في الجزائر بين 1984 و 1991.

الطبيعة القانونية	1984		1987		1989		1991		84-91
للمؤسسات	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	التطور
المؤسسات الصناعية الوطنية	108	0,74	127	0,83	127	0,63	125	0,54	15+
المؤسسات ص. المحلية	341	2,34	223	1,46	209	1,04	224	0,98	34-
المؤسسات الخاصة + 20 عامل	785	5,38	818	5,36	782	3,88	819	3,6	4+
- 20 عامل	13369	91,55	14081	92,35	19061	94,45	21563	94,9	59+
المجموع	14603	100	15249	100	20179	100	22731	100	55,6+

المصدر: collections statistiques n55

وأهم الملاحظات التى نستنتجها من هذا الجدول هي:

لقد عرف عدد المؤسسات الصناعية في مجموعها زيادة جد هامة حيث تم تسجيل إرتفاعا قدره 55 ٪، بإنتقال عددها الإجمالي (كل المؤسسات بإختلاف شكلها القانوني) من 14603 مؤسسة عام 1984 إلى 22731 مؤسسة عام 1991.

إن حصة الصناعات ص،م في هذا المجموع جد هامة، فقد سجلت زيادة في عددها حيث إنتقلت بدورها من 14491 مؤسسة ص،ص،م سنة 1984 إلى 22606 مؤسسة صناعية،ص،م 1991 أي بزيادة تقدر بـ 56 % ، و عند متابعة تطور هذه المؤسسات نلاحظ أن الزيادة كانت تخص بالدرجة الأولى المؤسسات الخاصة حيث أن المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة العمومية قد عرفت تقلصا في عددها ، فبعد أن كان عددها عام 1984مساويا إلى 341 مؤسسة أصبح سنة 1991 224 مؤسسة فقط ، فحدث إذن تراجعا في عددها بأكثر من 34 % ، في حين عرفت المؤسسات الصناعية ،ص،م الخاصة زيادة ملحوظة بانتقال عددها من 14150 مؤسسة إلى 22382 مؤسسة بين سنتي 1984 و 1991 على التوالي و بالنسبة لجميع المؤسسات الخاصة.

- إن الزيادة الحاصلة في عدد المؤسسات الصناعية الخاصة تعود بدرجة كبيرة إلى المؤسسات التي تشغل أقل من 20 عامل (المؤسسات الصغيرة)(1)، فعلى عكس وضعية المؤسسات الخاصة التي تشغل أكثر من 20 عامل حيث سجلت زيارة قدرت بنسبة (4 %) بين 84 و 1991 (إنتقل عددها من 785 مؤسسة إلى 819 مؤسسة بالنسبة لنفس الفترة)، فإن المؤسسات التي تشغل أقل من 20 عامل قد عرفت زيادة كبيرة حوالي (+61,3 %) إنتقل عددها من 13365 مؤسسة إلى 21563 مؤسسة خاصة بين 84 و 1991 على التوالي.

- و ما يمكن الوقوف عنده من خلال هذه الملاحظات ، هو أن الزيارة الحاصلة في عدد المؤسسات الصناعية يرتبط كثيرا بالتطورات التي تحققت على مستوى السياسة الإقتصادية العامة. معلوما أن هذه المرحلة عرفت بداية تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، و التي ترمي في جوهرها إلى رفع إشراف الدولة على الإقتصاد لصالح القطاع الخاص (الإنتقال إلى إقتصاد السوق)، فمقارنة بيسطة بين المعطيات التي يقدمها لنا الجدول رقم (22) تكشف عن هذا التوجه.

---

(1) - يطلق عليها أيضا بالمؤسسات الوحدية (Micro entreprise) حيث يتراوح عدد العمال فيما بين 1 و 19 عامل.

لقد كان للتحولات التي شهدتها سياسة التنمية مع بداية الثمانينات ،بالاضافة إلى ذلك ، الظروف الصعبة التي أصبح يعيشها الإقتصاد الوطني (أزمة إقتصادية خانقة) ، أثرا على توجيه الإستثمارات الصناعية كما سبق و أن أشرنا إلى ذلك في الفصل الثاني من دراستنا، حيث ظهر الإهتمام أكثر في هذه الإستثمارات بتصحيح الإختلالات التي كان يعرفها الجهاز الإنتاجي ، بإعادة تنظيم و هيكلة المؤسسات العمومية سواء كان ذلك على المستوى الوطني بالنسبة للمؤسسات العمومية الوطنية ، التي عرفت طيلة المرحلة المدروسة إنشاء 19 مؤسسة فقط. و على العكس هذه الوضعية فإن المؤسسات الصناعية المحلية (المؤسسات ص،ص،م العمومية) فقد عرفت تراجعا في عددها حيث إنتقل من 341 مؤسسة عام 1984 إلى 244 مؤسسة عام 1991 حسب الوضعية الصعبة التي تعيشها وأدت بالعديد منها إلى التوقف عن النشاط. فحسب دراسة حديثة قام بها المركز الوطني لتنشيط المؤسسات حول إعادة تنظيم و تطهير المؤسسات المحلية والتى توصل من خلالها ، إلى أن عدد المؤسسات الصناعية عام 1994 هو 179 مؤسسة صناعية أكثر من نصف هذا العدد يتطلب تدخل الدولة لتطهيرها ماليا بسبب عجزها الجزئى، و أن 83 مؤسسة صناعية إقترحت لتطبيق إجراءات شهر الإفلاس عليها بسبب العجز الكلي الذي تعرفه(1).

أما بالنسبة للمؤسسات الصناعية الخاصة، فإن الوضعية تختلف كلية، حيث عرفت زيادة كبيرة في عددها. و قد إرتبط ذلك بإهتمامات السلطات العمومية بإدماج هذا القطاع في النشاط الإقتصادي عبر ما تضمنته قوانين الإستثمارات (قانون 1982 و قانون 1988) و الإجراءات التحفيزية الأخرى، فكان لقانون 1982 رغم محدوديته ، أثرا واضحا على تطور عدد هذه المؤسسات.

فعلى سبيل المثال كان عدد المؤسسات الصناعية ص،م الخاصة عام 1982 (سنة قبل تطبيق القانون) حوالي 5707 مؤسسة صناعية (2) ، و إنتقل بعد تطبيق هذا القانون إلى أكثر من

---

(1)Centre National d'assistance technique (C.N.A.T) comité technique de restructuration des E.P.L (C.T.R) . Rapport d'etape du C.T.R /EP2 DEC 1994

(2) M. Hadjseyd quelques aspects de l'évolution di secteur privé industriel In Revue du CE.N.E.A.P n°2 Juin 1985 P61.

14000 مؤسسة ،كما يبنه الجدول رقم (22) أي بزياة تفوق 147 % ، و هي نفس الملاحظة يمكن تقديمها عند المقارنة بين عدد المؤسسات قبل و بعد تطبيق قانون 1988. فقبل تطبيق هذا القانون كان عدد المؤسسات الصناعية الخاصة 14477 مؤسسة (سنة 1987) و أصبح بعد سنة واحدة من هذا اللقانون يصل إلى 19843 مؤسسة ، أي إنشاء أكثر من 5366 مؤسسة جديدة ، وهو عدد كان يفوق حتى عدد المؤسسات التي كانت موجودة عام 1982 . وفي كل هذا التطور، تبقى المؤسسات التي تشغل أقل من 20 عامل هي التي تسيطر على عدد المؤسسات الصناعية، سواء بين المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة ، أو كل المؤسسات الصناعية في الجزائر حيث كانت تمثل طيلة المرحلة (84-1991) أكثر من 90 % مجموع هذه المؤسسات.

2-1-1-2 تطور عدد المؤسسات ص،ص،م بالنسب المئوية :

تسمح لنا هذه الدراسة من متابعة التطور الحاصل في عدد المؤسسات حسب إنتشارها العمودي، و مدى تركزها بين الفروع الصناعية، فبتحليل أرقام الجدول رقم (23) الذي يكشف لنا عن التوجه العام الذي تتبعه ص،ص،م في نشاطاتها، و كذا وزنها بين مختلف الفروع الصناعية نستنتج أن هناك إختلاف بين الصناعة،ص،م العمومية و الصناعة،ص،م الخاصة، من حيث التركز بين الفروع الصناعية، و يعود ذلك كما سنرى إلى إهتمامات و أهداف كل طرف.

جدول رقم (23): تطور عدد المؤسسات ص،ص،م حسب الفروع الصناعية و بالنسب المئوية للفترة 1984=1991 %.

الفروع الصناعية	1984		1987		1989		1991	
	1	*2*	*1*	*2*	*1*	*2*	*1*	*2*
مناجم و مقالع	14,07	1,44	4,48	1,62	1,91	1,69	2,67	2,03
ص،ح،م،م،إ *3*	10,85	7,24	13,9	9,98	13,87	9,18	13,39	9,07
مواد البناء	37,82	9,38	34,08	9,31	35,4	8,87	36,16	9,88
كمياء و بلاستيك	02,05	1,73	4,35	2,32	3,34	1,5	3,57	2,87
صناعة غذائية	03,80	30,93	3,58	31,27	4,3	31,52	4,46	33,87
نسيج	08,79	24,6	8,52	18,62	8,13	25,47	7,14	16,36
جلود وأحذية	01,20	6,0	0,4	5,16	0,4	3,95	0	4,65
خشب و ورق	20,23	15,11	28,25	16,37	29,66	11,98	30,8	14,89
صناعة متنوعة	01,20	3,54	2,6	5,33	2,8	5,53	1,7	6,33
مجموع المؤسسات	341	14154	223	14899	209	19843	224	22382

المصدر : تم إعداد الجدول إنطلاقا من معطيات O.N.S collection statistique , n°55

1 الصناعة الصغيرة و المتوسطة العمومية.

2 الصناعة الصغيرة و المتوسطة الخاصة.

3 الصناعة الحديدية و المعدنية و الميكانيكية و الإلكترونية.

فبالنسبة للصناعة،ص،م العمومية ، تشير المعطيات الرقمية المستخلصة من هذا الجدول، إلى ميل هذه الصناعات للتركز في فرع صناعية معنية و المحافظة نسبيا على نفس هذا الميل طوال الفترة المدروسة، ففي سنة 1984 كانت أهم الفروع الصناعية التي تتركز فيها هذه الصناعات هي:

- * مواد البناء % 37,82
- * الخشب و الورق % 20,30
- * المناجم و المقالع % 14,70
- * ص،ح،م،م،إ % 10,87

هذه الفرع مجتمعة تمثل لوحدها أكثر من 83 % من مجموع الصناعة ص،م العمومية التي بلغ عددها سنة 1984، 341 مؤسسة. و لقد كان للظروف الصعبة التي أصبحت تعيشها هذه المؤسسات انعكاسا على توزيعها و تركزها. أمام زوال العديد منها خاصة في فرعي المناجم والمقالع، و إنتاج مواد البناء (تم تسجيل توقف نشاط 42 مؤسسة في فرع المناجم و المقالع، و48 مؤسسة في فرع إنتاج مواد البناء) فقد أحدث ذلك تغيرا في التوزيع النسبي لهذه الصناعات بين مختلف الفروع الصناعية حيث أصبحت سنة 1991 كمايلي:

* مواد البناء % 36,16
* الخشب و الورق % 30,80
* ص،ح،م،م،إ % 13,39

و هي بدورها تمثل أكثر من 80 % من مؤسسات ص،ص،م العمومية التي وصل عددها خلال هذه السنة 224 مؤسسة.

تبقى ص،ص،م العمومية تتميز بتوجه عام، نحو التركز في نفس الفروع الصناعية، التي تعتبر بمثابة فروع تقليدية (إنتاج مواد البناء، الخشب و مشتقاته، (محاجر و المقالع). وقد إرتبط ذلك ببرامج الإستثمار في الصناعة المحلية خاصة، برامج (أ) و برامج (ب) التي سبق وأن أشرنا إليهما في الفصل الثاني، حيث أولت السلطات العمومية إهتمامات متزايدة بالمشاريع الصناعية التي تنشط بالصناعة المدعمة و المكملة للقطاعات و النشاطات الأخرى، و قد ظهر ذلك جليا على مستوى المشاريع المقررة و المنجزة في إطار هذه البرامج حيث أن أغلبها كان موجها نحو فروع صناعية أعتبرت بمثابة صناعات إسناد للنشاطات الإقتصادية الأخرى، خاصة تلك التي إرتبطت بمخطط التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية على المستوى المحلي، و التي يعتبر قطاع البناء و الإشغال العمومية المحرك الرئسي لها. و كان هذا التوجه تشجعه شروط السوق التي ارتفع طلبها كثيرا على مواد البناء، نتيجة البرامج الإستثمارية الواسعة التي قررتها الدولة لصالح السكن، و الصحة، و التعليم على المستويين الوطني و المحلي.

و على عكس توجه الصناعات ص،م العمومية، نجد أن ص،ص،م الخاصة قد تركزت في الصناعات المنتجة للسلع الإستهلاكية (السلع ذات الإستهلاك النهائي)، فعلى ضوء الجدول رقم (23) نلاحظ أن الفروع الصناعية التي كانت تتمتع بأولوية في إستثمارات القطاع الخاص هي، الصناعة الغذائية، و النسيج و الخشب و الورق و مواد البناء. و قد إنعكس ذلك على التركز الصناعي في هذه الفروع حيث توزعت سنة 1984 كمايلي :

- الصناعة الغذائية ٪ 30,90
- النسيج ٪ 60,24
- الخشب و الورق ٪ 15,10
- مواد البناء ٪ 9,83

و يعبر هذا التركز على الوزن الذي تتمتعه به الصناعات المنتجة للسلع الإستهلاكية في مجموع ص،ص،م الخاصة، حيث كان عدد المؤسسات التي تنشط في هذه الفروع يمثل قرابة 80 % من مجموع المؤسسات الصناعية الخاصة.

لقد حفظت الصناعات ص،م الخاصة على نفس التوجه سنة 1991 بتركزها في نفس الفروع الصناعية مع تسجيل تراجعا نسبيا في حصة بعض الفروع خاصة فرع النسيج حيث أصبحت تتوزع كمايلي:

- الصناعة الغذائية ٪ 33,87
- النسيج ٪ 16,36
- الخشب ٪ 14,89
- مواد البناء ٪ 09,80

و يعود التراجع النسبي الحاصل في حصة فرع النسيج إلى الظروف الصعبة التي أصبح يعيشها القطاع ككل (قطاع النسيج) مع منتصف الثمانينات و تأثير الأزمة على نموه، حيث لم يعرف نفس التطور الذي عرفته باقي الفروع الصناعية الأخرى. و على عكس ذلك فهناك بعض

الفروع الصناعية الأخرى مثل الصناعة الحديدية و المعدنية و الميكانيك و الإلكترونيك قد عرفت زيادة في نسبتها. بإنتقالها من 7,2 % إلى 9 % مابين 84 و 1991 و أمام هذه التغيرات فإن وزن هذه الفروع الصناعية في مجموع الصناعة الخاصة ، قد إنخفض عام 1991، حيث أصبحت تضم فقط 75 % من مجموع المؤسسات التي تمثل الصناعة ص،م الخاصة.

تبقى دراستنا هذه تتعلق بالصناعةالخاصة التي تشمل المؤسسات الصناعية على إختلاف أحجامها(1)، لكن عندما قمنا في تحليلنا بالتمييز بين المؤسسات التي تشغل أكثر من 20 عامل وتلك التي بها أقل من 20 عامل تبين أن هناك إختلاف في ميل المستثمرين الخواص نحوالمشاريع الصناعية، فحسب الجدول رقم (24) الذي يعطينا صورة عن بنسبة توزيع المؤسسات الصناعية على الفروع الصناعية حسب عدد العمال المشتغلين فيها إستخلصنا الملاحظات التالية:

الجدول رقم (24): التوزيع النسبي للم ص،ص،م الخاصة حسب فئة العمال المشتغلين بها سنة 1991.

%

الفروع الصناعية المؤسسات	المناجم و المقالع	الصناعة الحديدية المعدنية	مواد البناء	الكمياء	الصناعة الغذائية	النسيج	الجلود و الأحذية	الخشب و الورق	صناعة متنوعة	مجموع عدد مؤسسات
مؤسسات 20 عامل	0,6	12,94	10,25	10,25	14,4	28,57	6,83	10,37	5,73	819
مؤسسات -20 عامل	0,2	8,92	9,87	2,59	34,6	15,89	4,57	15,06	06,36	21563

المصدر : تم إعداده إنطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء

O.N.S collection statique n°55.

(1) بما فيها المؤسسات المشغلة لأكثر من 20 و أقل من 20 عاملا.

بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أكثر من 20 عامل تتركز أساسا في الفروع التالية :

- النسيج ٪ 28,57
- الصناعة الغذائية ٪ 14,4
- الصناعة الحديدية ٪ 12,94
- الخشب و الورق ٪ 10,37

و تضم هذه الفروع قرابة 66 % من مجموع 819 مؤسسة صناعية خاصة تشغيل أقل من 20 عامل.

- أما المؤسسات التي تشغل أقل من 20 عامل و التي بلغ عددها سنة 1991، 21563 مؤسسة فإنها تتركز في الفروع الصناعية التالية :

- الصناعة الغذائية ٪ 34,61
- النسيج ٪ 15,89
- الخشب ٪ 15,06
- مواد البناء ٪ 9,87

و تضم هذه الفروع وبدورها حوالي 74 % من المؤسسات الصناعية التي تشغل أقل من 20 عامل.

لقد تأكد بالدليل التجريبي أن الصناعة ،ص،م الخاصة تميل إلى التركز في نفس النشاطات الصناعية، و هي تلك التى تتضمن بالخصوص الصناعة التي تستعمل تقنيات إنتاج بسيطة، ولا تتطلب إستثمارات كبيرة، تقوم بإنتاج السلع ذات الإستهلاك النهائي، و تشغل فئات غير مؤهلة من اليد العاملة خاصة النساء منها (قطاع النسيج مثلا).

2-1-2 عمر المؤسسة ص.ص.م في الجزائر :

ما يميز ص.ص.م في الجزائر أنها حديثة النشأة ، فلا يتعدى عمر معظم المؤسسات المتواجدة اليوم سواء كانت عمومية أو خاصة 30 سنة.

فبالنسبة للمؤسسات ص.ص.م العمومية التي إرتبط وجودها بالدور الاقتصادية الذي لعبته الجماعات المحلية خلال السبعينات في إنجاز العديد من الوحدات الاقتصادية في مختلف القطاعات حيث ان أغلب الصناعة ص.م العمومية تم إنجازها مع البرنامج الثاني للصناعة المحلية، فحسب الجدول (25) الذي يعبر عن وتيرة إنشاء المؤسسات المحلية، نلاحظ أن أغلب المؤسسات قد تم إنجازها مع المخطط الرباعي الثاني.

الجدول رقم (25): وتيرة انجاز المؤسسات المحلية

1994=69

الفترة	عدد المؤسسات المنجزة	حصة %
غ محددة	48	3,7
قبل 1969	57	4,4
1974-70	160	12,3
(1) 1978=79	491	37,8
1982=1979	469	36,2
(2) 1994=1982	72	5,6
المجموع	1297	100

المصدر:

(1) - 69-1982 l'entreprise publique en Algérie le revue du CE.N.E.A.P n°1 1985 P62.

(2) - 82-1994 C.N.A.T CTR Rapport d'étape des travaux CTR/EPL 1994 Op Cité.

يشكف لنا هذا الجدول على ان قرابة 75 % من المؤسسات المحلية قد تم إنشاؤها بعد سنة 1975، فلا يتعدى عمرها ، في اكثر الحالات 20 سنة. و هي وضعية تنطبق على ص.ص.م العمومية التي تعتبر جزءا من المؤسسات المحلية، و قد تحققت هذه الانجازات كما سبق الاشارة إليه في حديثنا عن سياسة تنمية الصناعة الصغيرة و المتوسطة العمومية ، بفضل الاستثمارات التي تمت في اطار برامج التصنيع المحلي (P I L) ، خاصة مع انطلاق المخطط الرباعي الثاني (74-1978)، و الخماسي الاول (80-1984). إن صغرعمر ص.ص.م كان بإمكانه ان يصبح دافعا لنموها و تطورها، لولا المحيط الجامد الذي انشئت فيه والفروع الصناعية التي تركزت بها، حيث أغلب هذه المؤسسات الصناعية الص ،م لم يعرف نجاحا يذكر بإستثناء البعض منها الذي كان ينشط في قطاع انتاج مواد البناء، فالقيود الادارية جعلت من هذه المؤسسات أداة في يد الجماعات المحلية لتنفيذ مختلف سياستها دون مراعاة للجانب الاقتصادي ، هذا كما كان للوسط الجغرافي الذي غرست ريفي (وسط ريفي) آثرا على تحركها الأمامي و الخلفي في علاقاتها مع مختلف الصناعات الاخرى.

أما الصناعات ص.م الخاصة، التي إرتبط وجودها و تطورها بالدور الذي لعبه المقاوليين الخواص في توجيه استثماراتهم نحو النشاط الصناعي خاصة بعد ان عملت السلطات العمومية في بداية الثمانينات على تأطير و تنظيم مجالات تداخلهم في الحياة الاقتصادية ، حيث ظهر إقبالا كبيرا على إنشاء المؤسسات الصناعية (إستثمارات جديدة)، كان أغلبها من الحجم الصغير كما دلت على ذلك مختلف الاحصائيات (1)

إن أغلب المؤسسات الصناعية الخاصة في الجزائر حديثة النشأة هي أيضا، و يؤكد على ذلك الجدول رقم (26) الذي يعطينا صورة عن وتيرة انجاز الصناعة.ص.م الخاصة.

---

(1) كما بين ذلك الجدول رقم المتعلق بتطور عدد المؤسسات الصناعية الخاصة في الجزائر (84-1991)

الجدول رقم (26): وتيرة انشاء المؤسسات الصناعية الخاصة

1990-1966

المراحل	عدد المؤسسات المنجزة	نسبة كل مرحلة %
ماقبل 1966	3358	14,97
1974-1966	2461	10,97
1980-1974	3568	15,95
1984-1980	4767	21,25
1990-1984	8272	36,88
مجموع المؤسسات عام 1990	22426	% 100

المصدر : من 1966-1984 أنظر......Djallali Liabes capital privé et patrons d'industrie en- Algérie 1962-1982 Page 419.

من 1984-1994 أنظر .... ONS collections statistiques n°55 -

يكشف لنا هذا الجدول على أن نصف ص،ص،م الخاصة حديثة النشأة، عمرها لايتعدى 15 سنة، حيث أنشئت في السنوات الثمانينات فـ 58% من المؤسسات المتواجدة في عام 1990 تم أنشاؤها بين 80 و 1990، و أغلبها كان مع بداية تطبيق قانون الإستثمارات لسنة 1982 الذي أعطى دفعا قويا للمبادرة الخاصة في إنجاز مشاريع صناعية جديدة.

إن عمر المؤسسات الصناعية الخاصة يمكن أن يصبح عاملا إيجابيا في صالح ص،ص،م الخاصة من حيث نموها و تطورها و تنويع نشاطاتها و كسب المهارات و الخبرات و المساهمة في رفع الطاقات الإنتاجية و التشغيل.

2-1-3 التوزيع الجغرافي للص،ص،م في الجزائر :

إن من الخصائص الرئيسية المميزة للصناعات ص،م هو مقدرتها على الإنتشار بين المناطق، و من ثم المقدرة على تحقيق قدر كبير من عدالة التنمية الإقليمية، نحاول من خلال تحليل الجدول رقم (27) الذي يوضح لنا التوزيع الإقليمي للمؤسسات الصناعية في الجزائر،

جدول ـ رقم (٢٧)

التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية لسنة 1991

الولاية	الصناعة الكبيرة	ص ص م عمومية	ص ص م خاصة	المجموع
1	0	4	86	90
2	2	4	327	333
3	1	7	146	154
4	2	5	253	260
5	3	11	438	452
6	1	5	587	593
7	1	8	160	169
8	0	6	175	181
9	7	6	1 212	1 225
10	3	11	302	316
11	0	2	7	9
12	2	8	209	219
13	6	11	1 466	1 483
14	3	3	507	513
15	3	20	567	590
16	30	24	4 030	4 084
17	0	3	100	103
18	2	2	390	394
19	6	3	869	878
20	1	5	170	176
21	2	2	354	358
22	3	4	596	603
23	6	4	382	392
24	2	2	247	251
25	10	6	1 055	1 071
26	4	9	321	334
27	2	2	522	526
28	1	3	156	160
29	2	4	599	605
30	0	4	190	194
31	10	5	2 420	2 435
32	0	5	66	71
33	0	1	3	4
34	1	1	325	327
35	4	7	342	353
36	0	3	79	82
37	0	1	10	11
38	1	0	124	125
39	0	5	137	142
40	0	3	76	79
41	0	5	125	130
42	2	6	669	677
43	0	1	249	250
44	2	3	162	167
45	0	3	119	122
46	0	1	278	279
47	0	7	252	259
48	0	2	523	525
المجموع	125	247	22382	22754

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى معطيات الديوان الوطني للاحصائيات
O.N.S collections statistiques n°55

الوقوف على مدى إنتشار هذه الصناعات بين مختلف الجهات، و ما يمكن إستخلاصه من هذا الجدول التفصيلي الذي يعبر عن التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية على مختلف ولايات الوطن مايلي :

- إن الصناعة في الجزائر تتركز أساسا في المدن الكبرى و المناطق العمرانية أين يشتد النشاط الإقتصادي و تتواجد المصالح و الهيئات الإدارية، مشكلة بذلك أقطاب للنمو (التصنيع)، وهي ميزة لاتخص فقط الصناعة الكبيرة التي عرفت فيها المؤسسات العمومية الوطنية كما يكشفه لنا الجدول المذكور، تركزا في ثلاث جهات من القطر الوطني، جهة الوسط، و الغرب و الشرق حيث يوجد بها أكثر من 70% من المؤسسات العمومية الوطنية.

- __فمنطقة الوسط :__ التي تجمع كل من ولاية الجزائر، و البليدة، و تيبازة و بومرداس والمدية يتواجدبها 47 مؤسسة، و هو ما يمثل 37,6 % مجموع المؤسسات العمومية الوطنية.

- __منطقة الغرب :__ و تضم كل من ولاية وهران، مستغانم، سيدي بلمعباس و تلمسان، ومعسكر يوجد بها 23 مؤسسة اي 18,4 % مجموع المؤسسات العمومية.

- __منطقة الشرقية :__ تمثل محور قسنطينة سكيكدة، عنابة يوجد بها 18 مؤسسة عمومية وطنية مجموع 125 مؤسسة. و هو ما يمثل 15 % مجموع هذه المؤسسات.

و نفس التوجه تعرفه الصناعات الصغيرة و المتوسطة حيث تتركز بدورها في مناطق معينة من الوطن، لكن ليس بنفس الحدة.

- فالصناعة ص،م العمومية، و على الرغم من تركزها في بعض المناطق كالجزائر العاصمة بـ 24 مؤسسة و تيزي وزو بـ 20 مؤسسة و باتنة و البويرة بـ 11 مؤسسة على التوالي، نجدها تتوزع بشئ من التوازن على باقي المناطق، حيث يتراوح عدد المؤسسات على مستوى كل ولاية

بين مؤسسة واحدة ، في كل من -البيض و إليزي- و تسع مؤسسات في -المدية-(1)، و يرجع إنتشار هذه الصناعات على مختلف الجهات إلى الإستثمارات الصناعية المحلية التي اتخذت بخصوصها الدولة سياسة اللامركزية المتمثلة في وضعها تحت إشراف المجموعات المحلية سواء كانت الولاية أو البلدية، وأيضا للبرامج الخاصة التي إستفدت منها بعض المناطق الداخلية والجنوب.

وإذا كانت الصناعة ص،م العمومية قد أنتشرت بتوازن نسبي على مختلف المناطق، فإن الصناعة ص،م الخاصة على عكس من ذلك ، عرفت تركزا شديدا في بعض المناطق فقط ، فمن خلال الجدول التفصيلي الذي يوضح لنا كيفية إنتشار هذه الصناعات، نلاحظ أنها تركزت بشدة في كل من الجزائر، وهران، و تلمسان،و البليدة و قسنطينة، حيث يتعدى فيها عدد المؤسسات الخاصة أكثر من 1000 مؤسسة في المتوسط ، و هي صناعات أكثر من 84,5 % منها ذات حجم تشغيل يقل عن 20 عاملا للوحدة الصناعية الواحدة، هذا الميل نحوا التركز في المدن الكبرى خاصة الجزائر و وهران كان واضحا حصوصا بالنسبة للمؤسسات ذات حجم تشغيل يفوق 20 عاملا، حيث بينت الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطط حول المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة في الجزائر(2) أنه في سنة 1991 كان من مجموع 819 مؤسسة ص،ص،م خاصة، 246 مؤسسة يوجد بولاية الجزائر، 169 مؤسسة في وهران، و هذا العدد كان يمثل نصف المجموع العام للمؤسسات الصناعية ص.م الحجم.

إن هذا التركز يرجع إلى عوامل عديدة، منها ما يرتبط بالتطور الإقتصادي وأخر لعبت فيه العوامل البسكولوجية للمستثمرين دورا كبيرا، بحيث أن الصناعة ص،م الخاصة تتميز بحجمها الصغير (90 % من المؤسسات ذات حجم تشغيل يقل عن 20 عاملا) و تركزها في فرع النسيج و الصناعة الغذائية ، تعتمد في صناعاتها على مواد أولية مستوردة من الخارج ، وهي كلها صناعات موجهة للاستهلاك النهائي، ضف إلى ذلك إلى أن أصلها يرتبط بنشاط تجار الجملة الذين قاموا بتحويل رأسمال التجاري إلى الصناعة.

(1) - أنظر الجدول التفصيلي لإنتشار المؤسسات الصناعية على مختلف ولايات الوطني.

(2) - Etude sur les PME. Dans l'industrie en Algérie ,CE.N.E.A.P , Op Cité P41.

2-2 مساهمة الصناعة ص،م في التشغيل :

من أجل إلقاء الضوء على مساهمة الص،ص،م في التشغيل خلال الفترة المدروسة (1984-1991)، سوف نقوم بمتابعة تطور عدد العمال المشتغلين في القطاع الصناعي، و منه الوقوف على حصه الصناعة .ص.م في ذلك،

2-2-1 تطور العمالة في الصناعة ص،م :

فقراءة معمقة للجدول رقم (28) الذي يكشف لنا عن تطور العمالة الصناعية في النصف الثاني من الثمانينات، تستوقفنا عدة ملاحظات أساسية ندكرها فيمايلي :

- تتركز العمالة الصناعية طيلة هذه المرحلة في المؤسسات العمومية الوطنية، حيث أكثر من 70% من عمال القطاع الصناعي يشتغلون بالمؤسسات العمومية الوطنية (المؤسسات الصناعية الكبيرة)، و أن عددهم في تزايد بالرغم من الظروف التي أصبحت تعيشها المؤسسات الإقتصادية ابتداء من منتصف الثمانينات، و ما عرفته من إجراءات إعادة التنظيم (إستقلالية المؤسسات)، فقد تم إنشاء في هذا القطاع بين 84-1991 حوالي 59700 منصب عمل جديد (10000 منصب عمل في المتوسط سنويا).
- تبقى حصة الصناعية ص،م في العمالة الصناعية ضعيفة مقارنة بما هو محقق في بعض البلدان (1) ، بحيث لا تتعدى نسبة 26% في المتوسط، علما أنها كانت تمثل أكثر من 35% في نهاية الستينات و بداية السبعينات، لتنخفض إلى حدود 24% في نهاية المرحلة (1991).
- إن توزيع العمالة الصناعية على الصناعة الص.م ، تختلف من الصناعة.ص.م العمومية إلى الصناعة.ص.م الخاصة، حيث تصل حصة صناعة.ص.م الخاصة 18% في المتوسط، بينما حصة ص.ص.م العمومية لا تتعدى 8% . و قد عرفت في المجموع زيادة في عدد المشتغلين بفضل إنشاء قرابة 10000 منصب عمل جديد (في كل الصناعة ص،م).

---

(1) - فمثلا تمثل في فرنسا حوالي 50% (1989)، و المانيا 38,6 % (1987) كما يشير إليه.

Jacques Roger, Machart. Reussie nos PME Op Cité P71.

الجدول رقم (28): تطور التشغيل في الصناعة الجزائرية

.1991-1984

المؤسسات	1984		1987		1989		1991	
	عدد العمال	%	عدد العمال	%	عدد العمال	%	عدد العمال	%
المؤسسات العمومية و الوطنية	310671	72	349450	74	357090	74	370462	74
الص،ص،م العمومية	25444	6	23428	5	27133	6	33719	7
الص،ص،م الخاصة								
20+	36181	8	31980	7	3113	6	31160	6
20-	61207	14	68158	14	67331	14	68001	13
المجموع	433503	100	473825	100	482667	100	503342	100

المصدر : الجدول تم اعداده بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ، O.N.S collections statistiques n°55

- يصل متوسط عدد المشتغلين في صناعة.ص.م العمومية حسب عدد المؤسسات 136 عاملا، بينما لا يتعدى هذا العدد في صناعة.ص.م الخاصة في المتوسط 5 عمال فقط، يبين هذا أن صناعة.ص.م العمومية كانت أكثر إستيعابا لليد العاملة منه عن ص.ص.م الخاصة.

عند التمييز في نطاق الصناعة ص،م الخاصة، بين كل من الصناعة.ص.م التى تشغل أكثر من 20 عاملا و صناعة.ص.م الخاصة لأقل من 20 عاملا، فنلاحظ أن حجم المؤسسة قد أثر على مستوى التشغيل، فهناك علاقة عكسية بين عدد المؤسسات و عدد العمال، فمن جهة تمثل

المؤسسات الخاصة أقل من 20 عامل، أكثر من 90% مجموع الصناعة.ص.م الخاصة، إلا أنها لاتساهم إلا بنسبة ضئيلة حيث يصل معدل العمال فيها 5 عمال في المتوسط، بينما الصناعة.ص.م الخاصة لأكثر من 20 عامل التي تمثل 5% من مجموع المؤسسات الخاصة، كان متوسط عدد العمال فيها يصل إلى 35 عاملا.

- لقد إرتبط التطور الحاصل في مستوى التشغيل بالنسبة للصناعة ص،م الخاصة بالمؤسسات التي يقل عدد العمال فيها 20 عاملا حيث عرفت خلال هذه المرحلة إنشاء حوالي 6800 منصبا عمل جديدا، و ذلك عكس الصناعة.ص.م الخاصة لأكثر من 20 عامل فقد عرفت تقلصا في حجم العمالة قدر بـ 5021 منصب عمل رغم الزيادة التي خصت عدد المؤسسات (إنتقلت من 785 إلى 819 مؤسسة).

2-2-2 توزيع العمالة في الصناعة. ص. م حسب الفروع الصناعية :

بينت عملية تحليل تركز العمالة في الفروع الصناعية أن هذه الأخيرة تتبع درجة تركز عدد المؤسسات، فإختلف بذلك إنتشار العماله من ص،ص،م العمومية إلى ص،ص،م الخاصة.

إن الصناعة ص،م العمومية التي تتركز كما سبق الإشارة إليه في فروع الصناعات التقليدية إنتاج مواد البناء، الخشب و الورق، الصناعة الحديدية و المعدنية والميكانيكية والإلكترونيكية.

فحسب الإنتشار المحقق عام 1991 نلاحظ أن توزيع العمالة، قد أخد نفس التوجه، بتمركز أكثر من 73% من عمال الصناعة ص .م العمومية في فرع إنتاج مواد البناء (35,84 %)، و صناعة الخشب و الورق(19,74 %) و صناعة الحديدية و المعدنية و الميكانيكية و الإلكترونية (17,20 %) .

أما على مستوى تطور العمالة، نشير إلى أن الزيادة الحاصلة في الصناعة.ص.م العمومية قد تمت بفضل المؤسسات الجديدة التي دخلت النشاط الصناعي (23 مؤسسة في فرع الطاقة والمياه سنة 1991)، لأن باقي الفروع قد عرفت اتجاه سلبي حيث عرفت إنكماش في عدد العمال (فرع النسيج) بسبب الأزمة الخانقة التي أصبحت تعيشها هذه المؤسسات.

و بالنسبة للصناعة ص،م الخاصة، فوضعيتها تختلف، فالصناعة.ص.م لأكثر من 20 عاملا، حيث نلاحظ أن العمالة تتركز في الفروع التي تتميز بتعقد عملية الأنتاج، حيث كانت تتوزع كمايلي :

-الصناعة الحديدية و المعدنية	% 17,9
-الكمياء	% 12,39
-الصناعة الغذائية	% 15
-النسيج	% 19,4

و قد سجل عدد العمالة فيها تراجع بين 84 و 1991، حيث إنخفض عدد العمال بنسبة (-13 %) و كان ذلك خاصة في فرع النسيج حيث نسبة تطور (-42 %) و الخشب و الورق (-34 %)، أما باقي الفروع فقد سجلت نسب ضعيفة (بين الزيادة و النقصان) و في مقابل ذلك، عرف توزيع العمالة في المؤسسات الصناعية الخاصة لأقل من 20 عامل على الفروع الصناعية التالية :

-الصناعة الغذائية	% 43
-النسيج	% 17,17
-مواد البناء	% 10,3

وعند متابعة تطور حجم العمالة مختلف الفروع الصناعية ، تبين إنها تختلف من فرع إلى أخر، فمنها من عرف إستقرارا نسبيا كما هو الحال في فرع الخشب و الورق، و الصناعة الحديدية والمعدنية، أو زيادة كما حدث فرع الصناعة الغذائية، الذي سمح تطور عدد المؤسسات فيه بـ (+43 %) بانشاء 8874 منصب عمل جديد. كما هناك بعض الفروع عرفت إنكماشا في حجم العمالة، كما هو الحال فرع النسيج الذي تقلص عدد العمال فيه بنسبة (-33 %).

و الخلاصة التي يمكن إستنتاجها على ضوء المعطيات السابقة التي تخص مساهمة الصناعة.ص.م في التشغيل، هي أن هذا القطاع قد تأثر بالازمة الإقتصادية التي تمر بها الجزائر مند منتصف الثمانينات. حيث لم يمكن التطور الحاصل في الإستثمارات (من حيث المشاريع الصناعية المنجزة خلال هذه المرحلة) له تأثيرا كبيرا على إحداث مناصب شغل جديدة كما هو الأمر فيما يتعلق ص،ص،م،خ لأكثر من 20 عامل.

2-3 الوزن الإقتصادي للصناعة ص.م في النشاط الصناعي :

بعدما تطرقنا إلىتحليل وضعية ص.ص.م و تطورها، من حيث عدد المؤسسات الصناعية وكيفية توزيعها العمودي على الفروع الصناعية، و أيضا التوزيع الأفقي على مختلف المناطق، ومتابعة تطور العمالة الصناعية فيها، نقوم فيما يلي بدراسة الوزن الإقتصادي لهذه الصناعات في النشاط الصناعي، و ذلك بتحليل بعض المجاميع المحاسبية (Les grandeurs comptables) منها، الإنتاج الإجمالي و القيمة المضافة، و المؤشرات المرتبطة بها، معدل القيمة المضافة (نسبة الفعالية) إنتاجية العمل.

إن أهم المجاميع أو ما يعرف بالمقادير المحاسبية الأكثر دلالة على المستوى الإقتصادي هي كل من الإنتاج و القيمة المضافة، و نحاول فيما بلي تحليل تطور حصة الصناعة .ص.م في كل منها مقارنة بالقيمة الإجمالية.

2-3-1 تطور حصة ص.ص.م في الإنتاج الصناعي الخام :

يقدم الجدول (29) صورة عن تطور حصة الصناعة .ص.م في الإنتاج الصناعي الخام حيث نلاحظ بأن مستوى الإنتاج الصناعي الإجمالي قد عرف زيادة معتبرة (بالأسعار الجارية)، حيث سجل إرتفاعا بنسبة 145,5 ٪ ساهمت في تحقيقه كل المؤسسات الصناعية (المؤسسات عمومية، مؤسسات محلية، مؤسسات خاصة) وما يمكن إستنتاجه من هذا الجدول .

تبقى حصة المؤسسات الصناعة.ص.م في الإنتاج الصناعي الخام ضعيفة مقارنة بحصة المؤسسات العمومية الوطنية (الكبيرة) ، حيث لم تتجاوز طيلة الفترة المدروسة نسبة 30% وقد سجلت بذلك تراجعا في هذه الحصة مع نهاية الثمانينات حيث إنتقلت من 33,3 ٪ عام 1984 إلى 19,7 ٪ عام 1991 (و هذا بالنسبة لمجموع المؤسسات الصناعية.ص.م العمومية و الخاصة).

و عند متابعة تطور حصة كل من المؤسسات ص.ص.م العمومية و المؤسسات ص.ص.م الخاصة في الإنتاج الخام، نلاحظ محدودية مساهمة المؤسسات الصناعية.ص.م العمومية التي لم تكن تتجاوز حصتها في المتوسط 3% بالرغم من الزيارة المسجلة في قيمة إنتاجها (+106%)، في حين نلاحظ أن المؤسسات ص.ص.م الخاصة كانت تساهم بنسبة هامة تقترب من 30% عام 1984 (و هو ما يمثل 10 مرات انتاج المؤسسات.الصناعية.ص.م العمومية) لتعرف تراجعا محسوسا في سنة 1991 إذا أصبحت لا تتعدى 17% مع أن قيمة إنتاجها قد عرف زيادة بـ (+41,44 ٪) لكن ذلك لم يكن يتناسب مع الزيارة الحاصلة في اجمالي الإنتاج الصناعي الخام.

و الملاحظة الأساسية التي نقف عندها هي أن التطور الحاصل في الإنتاج ، لا يعبر حقا عن النمو في النشاط الصناعي لهذه المؤسسات ، فجزءا كبيرا من هذا التطور يرجع أساسا إلى التضخم الذي عرفه النشاط الإقتصادي مع نهاية الثمانينات بإرتفاع الأسعار عند الإنتاج.

الجدول (29) تطور حصة الصناعة.ص.م في الإنتاج الصناعي الخام

1991-1984

المقدار: مليون دج

الإنتاج	1984	1987	1989	1991	تطور %91/84
المؤسسات ص.ص.م العمومية حصة ٪	2459,7 ٪ 3,31	2444,4 ٪ 02,45	3079,8 ٪ 02,7	5084 ٪ 02,7	٪ 106 +
إنتاج م.ص.ص.م الخاصة ٪	21908 ٪ 30	28452 ٪30	34554 ٪ 31	30989 ٪ 17	٪ 41,4 +
مجموع الإنتاج الصناعية	74145 ٪100	99562 ٪ 100	111050 ٪100	182095 ٪ 100	145,5 +

المصدر : الجدول من إعدادنا إستنادا إلى المعطيات الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات

ONS: Collectios statistiques N:55

الجدول (30) تطور الإنتاج الخام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المقدار : مليون دج

الفروع الصناعية	المؤسسات ص.ص.م العمومية			المؤسسات ص.ص.م الخاصة		
	1984	1991	% 91=84	1984	1991	%91=84
الماء و الطاقة	0	424	+	-	-	-
مناجم و مقالع	279,7	134	%52-	174,7	791	%352+
الصناعة الحديدية و الميكانيكية	580	1128	% 94,4+	1330,2	3069	%130+
مواد البناء	754,1	1635	% 116+	762,7	1795,4	%135+
الكمياء	114,2	401	%251+	1211,7	4748,5	%291+
الصناعة الغذائية	104,6	307	%193+	10983,6	9783,5	% 10,9-
النسيج	238,6	184	%22-	4510,4	5024,4	%11,3+
الجلود و الأحذية	1,5	0	-	689,4	1378,8	%100+
الخشب و الورق	351,4	854	%143+	1462,5	2591,4	%77,1+
الصناعة المتنوعة	35,6	17	%52-	783,2	1806,4	%130+
المجموع	2459,7	5084	%106+	21908,4	30988,5	%41,4+

المصدر : الجدول من إعداد الباحث إنطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات مرجع سبق ذكره

و يظهر ذلك جليا ، عند متابعة تطور الإنتاج على مستوى الفروع الصناعية والمطابقة بين تطور كميتها (الإنتاج المادي)، و قيمتها النقدية. و نقوم بهذا التحليل إنطلاقا من بعض الفروع الصناعية لكل من ص.ص.م العمومية و الص.ص.م الخاصة حسب ما يوضحه لنا الجدول (30).

بالنسبة للص.ص.م العمومية، كانت أهم الفروع الصناعية (1) لتي سجلت زيادة محسوسة في قيمة الإنتاج (بالاسعار الجارية) بين 84 و 1991 هي على التوالي :

- الكمياء و البلاستيك +251 ٪
- الصناعة الغذاية +193 ٪
- الخشب و الورق +143 ٪

و هي زيادة لم تحقق على مستوى الإنتاج المادي ، إذ عرفت جل صناعات هذه الفروع تراجعا في حجم إنتاجها بنسب متفاوتة، فمن مجموع عشرة أنواع الصناعات في فرع الكمياء والبلاستيك لم تشهد زيادة في الإنتاج إلا في نوعين فقط، و من مجموع ثمانية أنواع في الصناعة الغذائية شهدت فقط ثلاثة أنواع زيادة في كمية الإنتاج، أما صناعات الخشب والورق والفلين فكانت متوازنة المستوى بين الزيادة و الإنخفاض في الإنتاج.

و بذلك يمكن أن نرجع هذا التطور الحاصل في الإنتاج (+106) (2) إلى الإرتفاع المسجل في الأسعار عند الإنتاج. إذ عرفت هذه الأخيرة وتيرة متسارعة ، ويتبين لنا ذلك بوضوح في الجدول رقم(31) الذي يعبر عن تطور الأسعار عند الإنتاج بين 1989 و 1991 بالنسب المئوية لنفس الفروع الصناعية أعلاه.

شهدت الأسعار عند الإنتاج إرتفاعا كبيرا بين 1989، و 1991 و في الفروع الصناعية المدروسة. و يعود هذا أساسا إلى إرتفاع أسعار المواد الأولية و المنتجات الوسيطية التي تدخل فيي عملية الإنتاج. كما كان للأزمة الإقتصادية إنعكاسا كبيرا على توفر هذه المواد بالكمياء الضرورية و الأسعار المقبولة.

(1) و قع إختيارنا على الفروع الصناعية التي عرفت أكبر زيارة في قيمة الإنتاج حسب مايوضحه الجدول (30).

(2) حيث أشرنا إليه سابقا، في الفقرة المتعلقة بتطور حصة ص.ص.م العمومية في الإنتاج الخام.

الجدول : (31) تطور الأسعار عند الإنتاج (سعر بـ TTC)
(للصناعة ص.م العمومية)

بـ ٪ سنة الأساس 1989

	1989	1990	1991
الكمياء و البلاستيك	100	154,3	280,1
الصناعة الغذائية	100	109	138,3
الخشب و الورق	100	148,8	221,2

المصدر : الجدول من اعدادالباحث إنطلاقا من معطيات O.N.S Collections statistiques n°55

لقد عرفت الصناعة ص.م الخاصة نفس الوضعية تقريبا ، حيث شهد الإنتاج (بالاسعار الجارية) زيادة قدرت بنسبة 41,4 ٪ ، و تعود أساسا إلى الإرتفاع المسجل في الفروع الصناعية التالية حسب النسب المئوية المعبرة :

* المناجم و المقالع +352 ٪
* الكمياء و البلاستيك +291 ٪
* المواد البناء +135 ٪
* الصناعة الحديدية م.م.إ +130 ٪

لكن تبقى هذه الزيادة تقتصر فقط على قيمة الإنتاج، لأن كمية الإنتاج المحققة من قبل المؤسسات الصناعية ص.م الخاصة عرفت بدورها إنخفضا محسوسا بفعل تأثير الأزمة الإقتصادية (تقلص الورادات من المواد الأولية و المنتجات الوسطية) و إرتفاع أسعار مختلف أنواع المدخلات الصناعية ، و قد كان ذلك خاصة في صناعة إنتاج مواد البناء ، والبلاستيك والمطاط و النسيج ، في حين عرفت الأسعار عند الإنتاج زيادة كبيرة كما يبينه الجدول (32)

الجدول (33) تطور الأسعار عند الإنتاج (سعربـ TTC) الصناعة.ص.م الخاصة

بـ ٪ سنة الأساس 1989

الفروع الصناعية	1989	1990	1991
المناجم و المقالع	100	140,61	172,97
الكمياء و البلاستيك	100	122,58	271,15
مواد البناء	100	111,96	132,37
الصناعة الحديدية	100	121,70	163,71

المصدر : الجدول من إعداد الباحث إنطلاقا من معطيات O.N.S Collections statistiques n°55

2-3-2 حصة الصناعة ص.م في القيمة المضافة الصناعية :

كانت الأهمية المرتبطة بالصناعة ص.م في إطار سياسة التنمية تتناقض، و تطور وزن ومكانة هذه الصناعات في الإقتصاد الوطني، حيث عرفت حصتها في حجم القيمة، المضافة الصناعية تراجعا كبيرا خلال المرحلة الأولى من التنمية (67-1980)، إذ إنتقلت من 70% عام 1969 إلى 40% عام 1980، و يرجع ذلك إلى التوجة العام للسياسة المنتهجة تجاه الصناعة ص.م (بإعتبارها صناعة تابعة و ثانوية) خاصة بالنسبة للص.ص.م الخاصة (1).

وبعد أن كان ينتظر خلال الثمانينات ، أن تعرف هذه الصناعات إنتعاشا بفضل السياسة الجديدة المتبعة ، فإن النتائج المحققة كانت معاكسة، حيث يشير الجدول رقم (33) أن حصة ص.ص.م في القيمة الضافة الصناعية قد إنخفضت من 30% عام 1984 لتصبح في حدود 20,7 ٪ مع سنة 1991، رغم أن حجمها الإجمالي (حجم القيمة المضافة المحقق من قبل الصناعة.ص.م) قد عرف زيارة قدرت بـ 68%. و أمام هذه الوضعية تبقى المؤسسة العمومية الوطنية (الصناعات الكبيرة) تسيطر على النشاط الصناعي بحصة تتعدى 70% من القيمة المضافة الصناعية وذلك رغم الصعوبات التى أصبحت تعيشها مع منتصف الثمانينات.

وعند القيام بتحليل مساهمة كل من المؤسسات الصناعية ص.م العمومية والمؤسسات ص.م الخاصة ، في القيمة المضافة نلاحظ أن حصة هذه الأخيرة كانت كبيرة إذ تتراوح بين

(1) سبق الإشارة إلى هذه النقطة في الفصل الثاني عند الحديث عن سياسة التنمية ص.ص.م في الجزائر.

25% و 17% للسنتين 1984 و 1991 على التوالي ، وذلك عكس المؤسسات الصناعية.ص.م العمومية التي تبقى حصتها ضعيفة لاتتعدى نسبة 4% خلال كل المرحلة المدروسة، وهو ما يعبر عن وزن هذه المؤسسات في الإقتصاد الوطني.

الجدول (33) : تطور حصة ص.ص.م في القيمة المضافة الصناعية 1984-1991.

القيمة: مليون دج أسعار جارية.

السنوات القطاعات	1984	1987	1989	1991	التطور % 91-84
المؤ ص.ص.م العامة %	16046,4 % 4,8	1496,5 % 3,4	1891,4 % 4,25	2892 % 3,5	% 80,2+
المؤ ص.ص.م الخاصة %	8368,9 %25,3	11364 %26,6	12581,9 %28,2	13914,9 %17,2	% 66,2+
المؤ العامة الوطنية %	23109,4 %69,9	30002,4 %70	30017,2 %67,5	64160 %79,3	%177+
القيمة المضافة الصناعية %	33082,8 %100	42862,9 %100	44490,5 %100	80967 %100	%144+

المصدر : الجدول من إعداد الباحث إستنادا إلى معطيات O.N.S Collections statistiques n°

تسمح لنا عملية توزيع القيمة المضافة على مختلف الفروع الصناعية كما هو معبرا عليها في الجدول (34) بتأكيد التوجه العام للصناعة ص.م ، حيث يظهر تركزها في الفروع الصناعية التقليدية التي ترتبط مباشرة بالسوق أي الفروع التي تنتج السلع الإستهلاكية وهي مواد البناء، والخشب و الورق، و الصناعة الحديدية و المعدنية بالنسبة للمؤسسات الصناعية ص.م العمومية، بينما في المؤسسات الصناعية .ص.م فتتركز القيمة المضافة في الصناعة الغذائية ، والكمياء والبلاستيك و النسيج .

لقد كان للوضعية الصعبة التي تعيشها المؤسسات ص.ص م العمومية مع منتصف الثمانينات انعكاسا واضحا على نشاطها، و يظهر ذلك على مستوى العديد من الفروع الصناعية إذ سجلت تراجعا في القيمة المضافة المحققة و شمل ذلك فروع المناجم و المقالع، و النسيج، والجلود والصناعات المتنوعة، و في مقابل ذلك عرفت بعض الفروع الأخرى تطورا معتبرا ، مثل فروع الكمياء و البلاستيك ، و الصناعات الغذائية و مواد البناء.

أما بالنسبة للمؤسسات ص.ص.م الخاصة، فإنها سجلت معدلات موجبة لكل الفروع الصناعية، و لكن بنسبة متفاوتة، و كانت أهم الفروع الصناعية التي تحسن نشاطها، فروع الكمياء و البلاستيك الذي سجل زيادة قياسية +285% بإعتباره نشاط صناعي سهل التحكم في تقنية الإنتاج به (يستعمل تكنولوجية بسيطة) و ينتج مواد و سلع واسعة الإستهلاك (مواد التجميل، مواد النظافة...)، يبعه فرع المناجم و المقالع بـ +180% و مواد البناء 132% لمساهمتها الكبيرة في نشاط البناء و الأشغال العمومية.

الجدول (34) توزيع القيمة المضافة الصناعية للص.ص.م على الفروع الصناعية للفترة(1984-1991)

الوحدة : مليون دج بالأسعار جارية.

الفروع الصناعية	المؤسسات	ص.ص.م	العمومية	المؤسسات	ص.ص.م	الخاصة
	1984	1991	% 91-84	1984	1991	%91-84
الماء و الطاقة	0	292	+	0	0	0
مناجم و مقالع	236,6	103	%56-	121,1	349,5	%188
ص ح و معدنية	373	591	%58+	669,2	1573,1	%135
مواد البناء	525,6	103,7	%97,2+	420	975,1	%132
الكمياء والبلاستيك	61,6	198	%221+	592,3	2283,4	%285
الصناعة الغذائية	45,5	104	%128+	3172,2	3979	%25
النسيج	111,3	81	%27-	2012,9	2196,5	%9
الجلود و الأحذية	1,1	0	0	264,4	591,5	%100
الخشب و الورق	231,1	478	%106+	709,2	1257,7	%77
الصناعة المتنوعة	18,9	8	%57-	377,6	709,3	%87
مج القيمة المضافة للصناعة.ص.م	1604,7	2892	%80+	8368,9	13914,9	%66+

المصدر : من اعداد الباحث استناذا لمعطيات الديوان الوطني للاحصائيات نفس المرجع.

2-3-3 حصة الصناعات ص.م في الإستثمارات الصناعية

2-3-3-1 التراكم الخام للأصول الثابتة

من بين المؤشرات الأكثر تعبيرا عن الوزن الإقتصادي للوسسات الصناعية هو تطور حجم الإستثمارات التي تحققها. ويمكن الوصول إلى تحديد ذلك عن طريق فحص حصة هذه المؤسسات في التراكم الخام للأصول الثابتة وتحليل توزيعها على الفروع الصناعية(1).

(1) C.E.N.E.A.P Etude sur la PME dans l'industrie en Algérie Op page 55-57

يعبر التراكم الخام للأصول الثابتة (Accumulation brute Des Fonds Fixes) على القيمة الإجمالية للأموال المستثمرة، والتي تحسب على أساس التدفق الحاصل من الفرق بين قيمتها الإبتدائية والقيمة النهائية(1) بواسطة الجرد الدائم (L'inventaire perpétuel). ويشمل التراكم الخام للأصول الثابة على العناصر الثابتة من المخطط المحاسبي الوطني.

- المصاريف الإعدادية ،
- القيم المعنوية ،
- الأراضى ،
- تجهيزات الإنتاج ،
- تجهيزات إجتماعية ،
- الإستثمارات الجارية .

وهي العناصر التي تمثل الصنف الثاني – الإستثمارات– في المخطط المحاسبي الوطني ولتحديد مكانة ص،ص،م في الإستثمارات الصناعية ، نرجع إلى الجدول الذى يشير إلى التراكم الخام للأصول الثابتة في الصناعة خارج المحروقات ، حسب أقسام المخطط المحاسبي الوطني والأشكال القانونية للمؤسسات ، علما بأنه في الصناعة ،ص،م الخاصة تطرقنا فقط إلي المؤسسات التي تضم أكثر من20عاملا ، بسبب نقص المعلومات المتعلقة بباقي المؤسسات الأخرى وعدم إنتظام المتوفر منها ، كما يبينه الجدول رقم (35)

وصل مخزون رأس المال القطاع الصناعي في 1991 إلى 274,6 مليار دج وإحتلت فيه المؤسسات العمومية الوطنية نسبة 94,4٪، أما حصة المؤسسات الصناعية،ص،م فكانت ضعيفة حيث تمثل 5,3٪ من المجموع. ويلاحظ ذلك خاصة بالنسبة للمؤ . ص م الخاصة التى تبقي حصتها ضعيفة (2,4٪ من المجموع) طيلة العشريتين الماضيتين ،بعد أن كان القطاع الصناعي الخاص يساهم في نهاية الستينات بنسبة معتبرة حيث كان يمثل 40٪ من إجمالى

(1) La valeur des investissements réalisés en début et en fin d'année.

الجدول رقم (35) توزيع ABFF في الصناعة سنة 1991

الوحدة: مليار دج

عناصر ABFF	المؤ العمومية الوطنية	ص.ص.م العمومية	ص.ص.م الخاصة
- مصاريف إعدادية	25,72	0,600	0,048
- قيم معنوية	0,791	0,005	0,033
- أراضي	2,087	0,085	0,113
- تجهيزات الإنتاج	166,945	6,611	6,204
- تجهيزات إجتماعية	4,735	0,050	0,032
- إستثمارات جارية	59,749	0,485	0,259
- مجموع ABFF	260,029	7,838	6,693

Source : CE.NE.AP Etude sur les PME Op. cité page 56

التراكم الخام للأصول الثابتة عام 1967. ثم أخذت حصته تتراجع بإستمرار فإنتقلت إلى 20٪ سنة 1970، ثم 6,2٪ في 1977 ثم 2,3٪ في سنة 1982.وحسب الأستاذ إلمان محمد الشريف لا عود سبب هذا التراجع إلى إنخفاض حصة القطاع الخاص في الإقتصاد ، بل بالدرجة الأولى إلى ضخامة حجم الإستثمارات العمومية في تلك الفترة (1). أما بالنسبة للإستقرار الذي ميز حصة هذا القطاع في الثمانيات (من 2,3٪ إلى 2,4٪ بين 1982, 1991)فيعود إلى توقف الإستثمارات العمومية (تجديد الإستثمارات) في هذه المرحلة بسبب تأثير الأزمة الإقتصادية.

2-3-3-2 توزيع الإستثمارات على الفروع الصناعية:

إنطلاقا من المعطيات الإحصائية المتوفرة، يمكن أن نقوم بتحليل توزيع التراكم الخام للأصول الثابتة حسب طريقتين، تتعلق الطريقة الأولى بملاحظة توزيع (ABFF) بين المؤسسات

(1) ILMANE Med chreif : Place, Role et dynamique du capital privé dans le procéssus d'industrialisation en algerie 1966-1977 ; in cahier n° 7 de C.R.M.A.C 1980 p3

وحسب الفروع الصناعية ونطلق عليها بالتوزيع الأفقي لـ (ABFF)، أما الطريقة الثانية والتي تخص توزيع (ABFF)على الفروع الصناعية لكل مؤسسة، نطلق عليها بالتوزيع العمودي ABFF .

أ) التوزيع الأفقي لـ ABFF:

يشير الجدول (36) بأن هناك إختلاف جوهري بين المؤسسات الصناعية من حيث توزيع التراكم الخام للأصول الثابتة، فمن جهة نلاحظ أن المؤسسات العمومية الوطنية، كانت تتركز بصورة مطلقة في كل الفروع الصناعية باستثناء نسبيا فرع الصناعة المتنوعة، وذلك على حساب المؤسسات ص .ص . م التي تتميز بضعف حصتها في إجمالى ABFF ، مع تركزها في بعض الفروع الصناعية التي تعتبر تقليدية، وهو ما يؤكد توجهها العام الذي سبق اللاشارة إليه عند الحديث عن البرامج الإستثمارية للص . ص. م.

فبالنسبة للص . ص م العمومية نجدها تتركز في فرع الخشب والورق ومواد البناء (15,8٪ و9٪ من مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة في الصناعة على التوالى) في حين نلاحظ تراكم ص ص م الخاصة في فرع الصناعات المتنوعة و الأحذية و الجلود (54,9٪ و 17,1٪ من مجموع ABFF على التوالى).

إن هذا التوزيع يعبر من جهة عن الكثافة الرأسمالية في المؤسسات العمومية الوطنية (الصناعات الكبيرة) ومن جهة اخرى على بساطة وضعف الإستثمارات الصناعية لدى المؤسسات ص م.

الجدول (36) هيكلة ABFF حسب الفروع الصناعية و أنواع المؤسسات في 1991

القيمة : ٪

الفروع الصناعية	المؤسسات العمومية الوطنية	المؤسسات ص ص.م العمومية	المؤسسات ص ص.م الخاصة	المجموع
الماء و الطاقة	98,5	1,5	0	100
مناجم و مقالع	94,7	4,5	0,8	100
الصناعة الحديدية و الميكانيكية	97,3	1,4	1,3	100
مواد البناء	88,5	9,0	2,5	100
الكمياء	93,2	1,7	5,1	100
الصناعة الغذائية	96,3	0,6	3,1	100
النسيج	94,6	0,8	4,6	100
الجلود و الأحذية	82,9	0	17,1	100
الخشب و الورق	79,5	15,8	4,7	100
الصناعة المتنوعة	44,3	0,8	54,9	100
متوسط الصناعة	94,7	2,9	2,4	100

Source : CE.NE.A.P Etude sur les PME dans l'industrie en Algérie. Page 58

ب) التوزيع العمودي ل ABFF:

أظهر توزيع ABFF بين الفروع الصناعية في كل المؤسسات ص . ص. م والمؤسسات العمومية الوطنية حسب ما يوضحه الجدول رقم (37) أن هناك إختلاف في توزيع المجهود الإستثماري بين الصناعة الكبيرة و الصناعة ص . م فيما يتعلق بنسبة الأستثمارات (توزيعها على الفروع الصناعية).

فبينما تتركز المؤسسات الكبيرة (المؤسسات العمومية الوطنية) في كل من الصناعة الحديدية و المعدنية, و الماء و الطاقة و الصناعة الغذائية بنسب متفاوتة 32,6٪ و 25,4٪ و13,5٪ على التوالي، نلاحظ تركز المؤسسات ص. ص. م في بعض الفروع فقط, ففي المؤسسات ص م العمومية نسجل ميل نحو الفروع التقليدية, مواد البناء, الخشب والورق والصناعة الحديدية والمعدنية حسب النسب التالية 38٪ و 23,2٪ و 15,6٪ على التوالى ،مؤكدا على السياسة المنتهجة من قبل الجماعات المحلية فيما يتعلق بالتنمية الصناعية المحلية وهي ربط المجهود الصناعي بالتنمية المحلية (البناء و الأشغال العمومية، بناء السدود المساكن.....)، أما المؤسسات الصناعية ص. م الخاصة والتى تلمس تقارب في توزيع ABFF فيما بين مختلف الفروع الصناعية , فإنها مع ذلك تتركز في الفروع التي تحقق مردودية سريعة وتتميز بالربيحة (قليلة المخاطرة) فنجدها في الصناعة الغذائية بـ 17,1٪ و و الكمياء بـ 16,9٪ والصناعة الحديدية و المعدنية و المكانيكية ب 16,4٪.

الجدول (37) التوزيع العمودي ل ABFF سنة 1991

بالنسبة المئوية (٪)

الفروع الصناعية	المؤ العمومية الوطنية	المؤ ص ص.م العمومية	المؤ ص ص.م الخاصة
الماء و الطاقة	25,4	11,0	0
مناجم و مقالع	2,0	3,2	0,6
الصناعة ح و ميكانيكية	32,6	15,6	16,4
مواد البناء	11,3	38,0	12,5
الكمياء	7,9	4,7	16,9
الصناعة الغذائية	13,5	2,6	17,1
النسيج	6,7	1,8	12,7
الجلود و الأحذية	1,0	0	8,0
الخشب و الورق	3,5	23,2	8,0
الصناعة المتنوعة	0,2	0,1	7,8
المجموع	100	100	100

Source : CE.NE.A.P Etude sur les PME dans l'industrie en Algérie. Page 59

2-4 مؤشرات أداء الص.ص.م :

يمكننا بإستعمال المؤشرات المحاسبية المرتبطة بالمجاميع السابقة (القيمة المضافة والإنتاج) أن نقف على تطور قدرات المؤسسات الصناعية و تحديد الإمكانيات المستقبلية لنمو الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

2-4-1 نسبة الفعالية (Ratio d'efficacité) :

يعبرعن نسبة الفعالية من الناحية المالية بمعدل القيمة المضافة، و التي تحسب بالعلاقة (القيمة المضافة/الإنتاج) حيث تقيس لنا من جهة فعالية المؤسسات الصناعية، و تبين من جهة أخرى شروط تموينها، كما تعبر من الناحية المالية على درجة التكامل الداخلي.

لقد سمحت لنا المعطيات المقدمة من الديوان الوطني للإحصائيات من إعداد الجدول رقم (38) الذي يعبر لنا عن تطور نسبة الفعالية بالنسبة لكل من المؤسسات العمومية الوطنية، والمؤسسات الصناعية.ص.م العمومية و المؤسسات الصناعية.ص.م الخاصة.

الجدول رقم (38) نسبة الفعالية للمؤسسات الصناعية 1984-1991

السنوات / المؤسسات الصناعية	1984	1987	1989	1991
المؤسسات العمومية الوطنية	0,46	0,44	0,40	0,43
المؤسسات ص.ص.م العمومية	0,65	0,61	0,61	0,56
المؤسسات ص.ص.م الخاصة				
+20 عامل	0,42	0,44	0,41	0,42
- 20 عامل	0,36	0,37	0,35	0,46

المصدر : من إعداد الباحث عن المعطيات الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات

O.N.S. Collections statistiques n° 55

فنستنتج مايلي:

- تتمع المؤسسات الصناعية.ص.م العمومية بأعلى معدل للقيمة المضافة ، حيث بلغ في المتوسط ، وذلك للفترة المدروسة 0,60 دينارا لكل دينار واحد من السلع المنتجة حسب ما هو مبين في الجدول (0.60 Dinars par dinars de produits fabriqués) ، مع تسجيل انحفاضا محسوسا فيه مع نهاية الثمانينات حيث أصبح 0,56 فقط.

- نسجل تقارب في نسبة القيمة المضافة بين المؤسسات العمومية الوطنية و المؤسسات ص.ص.م الخاصة التي تضم أكثر من 20 عاملا. (يصل في المتوسط 0,42 دينار لكل دينار واحد من السلع المنتجة) في حين تبقى المؤسسات الخاصة لأقل من 20 عامل تتمتع بأقل معدل إذ لم يكن يتعدى سنة 1984 نسبة 0,36 ، و ذلك إلى غاية 1991 حيث تحسن أدائها ، فإنتقل المعدل المسجل إلى 0,46.

و من الناحية المالية تعبر نسبة (القيمة المضافة/الإنتاج) على درجة التكامل الداخلي للمؤسسات(1)، فنلاحظ من جهة تكاملا قويا بالنسبة للمؤسسات ص.ص.م العمومية ، حيث تعتمد على نفسها في تحقيق الإنتاج (إستقلال عن الخارج في تموين النشاط الإنتاجي)، مع تسجيل إنخفاضا في ذلك مع سنة 1991، و من جهة أخرى، تبقى درجة التكامل الداخلي للمؤسسات الصناعية العمومية الوطنية و المؤسسات الصناعية الخاصة التي تضم أكثر من 20 عامل مقبولة، لأنها تقترب من النسبة المعيارية المعمول بها في النشاط الصناعي التي تقارب (0,40). بينما عرفت المؤسسات الصناعية الخاصة التي تضم أقل من 20 عامل درجة تكامل أقل ، وهي بذلك منخفضة عن النسبة المعيارية (إعتمادها على المخزون الخارجي من المواد الأولية والسلع الوسيطية)، و ذلك إلى غاية 1991 حيث عرفت بعض التحسن.

(1) - Bellada et J.c Coille : outils et Mécanismes de gestion financiére ; MAXIMA , Paris 1992 , Page 165.

2-4-2 الإنتاجية(إنتاجية العمل في الصناعة ص.م):

2-4-2-1 تحليل إجمالي لتطور إنتاجية العمل :

نستعمل في تحليلنا لتطور إنتاجية العمل في الصناعة.ص.م منذ 1984 سلسلتين من المؤشرات، السلسلة الأولى ترتبط بالإنتاج الصناعي للعامل الواحد ، و تعرف بمعدل الإنتاجية Taux de productivité، و الثانية ترتبط بالقيمة المضافة المحققة من العامل الواحد و تعرف بـ Taux de productivité apparente du travail

أ. معدل الإنتاجية Taux de productivité :

يحسب هذا المعدل بالعلاقة :(الإنتاج/عددالعمال)، حيث يقيس لنا إنتاجية عوامل الإنتاج ، فتشير البيانات المتاحة لدينا من الجدول (39) أن إنتاجية العمل في المؤسسات الصناعية ترتفع لدى المؤسسات العمومية الوطنية (الصناعة الكبيرة) مقارنة بالمؤسسات الأخرى. فإذا ما أخذنا نتائج سنة 1991. فكانت كمايلي :

- المؤسسات العمومية (الصناعات الكبيرة) 403,5
- المؤسسات الصناعية .ص.م العمومية 150,7
- المؤسسات الصناعية ص.م الخاصة +20عاملا 300
- المؤسسات الصناعية ص.م الخاصة -20 عاملا 337

يتبين من خلال هذه الأرقام أن هناك إرتباط بين كل من حجم المؤسسة و إنتاجية العمل بها. و عند المقارنة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، نلاحظ أن المؤسسات الخاصة أحسن إنتاجية من المؤسسات ص.م العمومية ، حيث كانت إنتاجية العامل الواحد في المؤسسات الخاصة تساوي مرتين إنتاجية العامل الواحد في المؤسسات العمومية (م.ص.م) سنة 1991.

الجدول رقم (39) : تطور معدل الإنتاجية للصناعة.ص.م 1984-1991

القيمة ألف دينار ج (أسعار جارية)

السنوات / المؤسسات الصناعية	1984	1987	1989	1991
المؤسسات العمومية الوطنية	160,2	193,5	205,5	403,9
المؤسسات ص.ص.م العمومية	96,6	104,3	113,5	150,7
المؤسسات ص.ص.م الخاصة				
+20 عامل	177	170	204	337
-20 عامل	253	352,4	418,8	300

المصدر : الجدول من إعدادنا بناءا على معطيات Collections statistiques n°55

ب. معدل الأنتاجية الظاهرة للعمل :

Taux de productivité apparente du travail

يحسب هذا المعدل بالعلاقة (القيمة المضافة/عددالعمال) حيث يقيس إنتاجية العمل، أي مساهمة العامل الواحد في القيمة المضافة المحققة. تشير البيانات الواردة في الجدول (40) أن إنتاجية العمل في الصناعات ص.م كانت أحسن عنه في المؤسسات العمومية الوطنية (الصناعة الكبيرة). و قد كان ذلك خاصة بالنسبة للمؤسسات الصناعية.ص.م الخاصة التي عرفت فيها إنتاجية العمل زيادة معتبرة إنتقلت من 75 ألف دج للعامل الواحد عام 1984إلى 145 ألف دج للعامل عام 1991 (المؤسسات التي تضم أكثر من 20 عاملا) في حين سجلت المؤسسات الخاصة الأخرى (التي تضم أقل من 20 عاملا) تذبذبا في مستوى النتائج المحققة. أما المؤسسات الصناعية.ص.م العمومية فإنها عرفت زيارة ضعيفة بالأسعار الجارية، و هو ما يترجم تراجعها بالأسعار الثابتة.

الجدول رقم (40): تطور إنتاجية العمل الظاهرة

1989-1984

القيمة ألف دج بأسعار الجارية

المؤسسات الصناعية	1984	1987	1989	1991
مؤ ع وطنية	74	85,5	84	177
مؤ ص ص م عامة	63	63,8	69,7	85,7
مؤ ص ص م خاصة				
+20 عامل	75	76	85	145
-20 عامل	92,3	131	147	138

المصدر : نفس المعطيات الإحصائية

2-2-4-2 تحليل تطور معدل إنتاجية العمل حسب الفروع الصناعية :

يبين الجدول رقم (41) تغير معدل الإنتاجية الظاهرة وفقا لتغير فرع الصناعة و ذلك للفترة 84-1991، حيث نلاحظ الزيارة المعتبرة المسجلة في الإنتاجية داخل فرع الكمياء و البلاستيك، بالنسبة لكل من المؤص.ص.م العمومية و الخاصة على حد سواء، و يرجع ذلك إلى طبيعة النشاط الإنتاجي لانواع الصناعات التي يضمها، الذي يتميز ببساطة التقنية المستعملة فيه، و سهولة التحكم فيها، إضافة إلى ذلك إعتماده الكبير على المواد الأولية المتوفرة محليا و على غرار هذا الفرع، نلاحظ أن باقي الفروع الصناعية الأخرى قد عرفت زيادة معتبرة نسبيا في المؤسسات ص.ص.م الخاصة، و كان أهمها فرع الصناعة الحديدية و المعدنية و الميكانيكية والإلكترونية، و الورق و الخشب بينما كان تطور الإنتاجية داخل الفروع الصناعية للمؤص.ص.م العمومية ضعيفا نسبيا، بل عرف تراجعا في بعضها (الجلود و الصناعة المتنوعة بسبب توقف النشاط في العديد منها.

الجدول رقم (41) تطور معدل القيمة المضافة للمستخدم الواحد حسب الفروع الصناعية

1991-1984

القيمة : آلف دج (أسعار جارية)

الفروع الصناعية	ص.ص.م العمومية		ص.ص.م الخاصة	
	1984	1991	1984	1991
الصناعة الحديدية الميكانيكية	85,5	101,9	67,8	137,8
ص ، مواد البناء	55,3	85,8	56,0	96,5
الكمياءو البلاستيك	85,5	182,8	133,8	369,8
الصناعة الغذائية	38,3	89,0	68,4	116,9
النسيج	60,2	75,0	72,2	124,0
الجلود	15,9	-	52,0	101,1
الخشب و الورق	50,2	71,1	67,9	156,1
الصناعة المتنوعة	131	64,5	92,3	178,7
المتوسط	67,6	89,9	70,5	140,3

المصدر C.E.N.E.A.P. : Etude sur les PME dans l'industrie en Algérie Rapport final Aout 1993 page 55

خاتمة الفصل

تم في الفصل الثالث من هذه الدراسة مناقشة الأسس التـي تنظـم هـذه الصناعـات و الـدور الوظيفي الذى حدد لها في إطار السايسة التنموية و كذا بحث الوزن الإقتصادي و الإجتماعي لها.

و قد أعتمد في تحليل هذا الـدور أسلوب العـرض و التحليل ، والتقييم للنتـائج المحققـة ، حيث تبين خلال الدراسة أن هناك تباعدا كبيرا بين الأهـداف النظريـة المنتظـر تحقيقهـا مـن وراء توسيع إنشاء هذه الصناعات ، و الدور الذي تلعبه في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية ، من خـلال ما يتم تأكيده من الدراسة الإحصائية التي قمنا بها، بالنسبة لوزن الصناعات الصغيرة والمتوسطة فـي الجزائـر خـلال الفـترة الممتـدة بيـن 84-1991 حيـث لـم يصـاحب التطـور الـذى عرفـه عـدد المؤسسات الصناعية ص.م تطورا موازيا في مساهمتها فـي الإنتـاج الصنـاعي و القيمـة المضافـة الصناعية أو حصتها في التشغيل أو في إمتصاص الإختلالات بين المناطق، حيث أظهرت البيانات والنتـائج المسـتخلصة بقـاء سيطرة المؤسسـات الصناعيـة الكبـيرة علـى مختلـف مجـالات الحيـاة الإقتصادية و الإجتماعية، ممـا يبيـن الـوزن الضعيـف للصناعـة ص.م عمومـا ، فهـي لا تمثـل إلآ 30٪ من مجموع الإنتاج الصناعي الخام ، و لآ تشغل إلآ 25٪ من العمالة الصناعية ، وأكثر مـن 70٪من المؤسسات تتركز في المناطق الشمالية و المدن الكبرى.

وعن تحليلنا لأداء هذه المؤسسات تبين أن للصناعات ص.م إمكانيات هائلة لتحسين ورفع مستوى الإنتاج الصناعي، فمعدل الإنتاجيـة المسـجل فيهـا يقـارب ذلـك الـذي تحققـه المؤسسـات الصناعيـة الوطنية (الكبيرة) سواء أعتمدنا مؤشر (القيمـة المضافـة /الإنتـاج) أو مؤشـر (القيمـة المضافـة /عدد العمال)

الفصل الرابع : الإطار القانوني و المؤسساتي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المقدمة

الفصل الرابع : الإطار القانوني و المؤسساتي للصناعات الصغيرة و المتوسطة

مقدمة :

عمد الساهرون على التنمية الصناعية في الجزائر ، منذ الإستقلال على وضع الإطار القانوني و التنظيمي الذي تتحرك فيه الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، حتى ولو لم تكن هناك إشارة صريحة لذلك ، لكن عند قيامنا بتحليل هذا الجانب في الإطار الذي ظهرت فيه المؤسسات الصناعية ، رأينا أن المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة قد أنشئت و تطورت في أطر تنظيمية مختلفة ، بإختلاف شكلها القانوني ، حيث إنتظمت المؤسسات الصناعية ص.م العمومية في نطاق القوانين والإجراءات التي تنظم تدخل الجماعات المحلية في الحياة الإقتصادية والإجتماعية ، وقد تجسد ذلك في قانوني البلدية والولاية ، أما المؤسسات الصناعية ص.م الخاصة، فقد أنشئت و تطورت بدورها في إطار قوانين الإستثمارات التي حددت مجال تحركها وتدخلها في المجال الإقتصادي ، وذلك منذ الإستقلال الى يومنا هذا .

لقد عرفت السنوات الأخيرة إهتماما كبيرا بهذه الصناعات ، وتجسد ذلك ميدانيا في العديد من الأصعدة ، خاصة في جانب التوجيه والترقية ، حيث ظهرت عدة هيئات و منظمات ، تهتم عن طريق التدخل المباشر أو غير المباشر بتقديم المساعدات و المعاونة اللازمتين في النهوض وترقية هذه الصناعات .

نحاول من خلال هذا الفصل ، التطرق إلي الإطار القانوني و التنظيمي الذى أنشئت وتطورت فيه هذه الصناعات ، بتقسيمه إلي مبحثين ، نخصص المبحث الأول إلي الإطار القانوني والتنظيمي ، حيث نتطرق فيه إلى الجانب التشريعي و القانوني الذي ينظم هذه الصناعات .أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة سياسة دعم هذا القطاع .

المبحث الأول : الهيكل القانوني للصناعات الصغيرة و المتوسطة

تدل مختلف الاحصائيات المنشورة عن المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، إلى أن هذه الاخيرة تأخذ عدة أشكال قانونية . فحسب تحقيقين قامت بهما مديرية الاحصاءات التابعة لوزارة المالية و التخطيط حول الصناعة في الجزائر لسنتي 1964 و 1969 ، فإن هذه المؤسسات الصناعية الصغيرة و التوسطة تأخذ الأشكال القانونية من الملكية كما يلي : (1)

*إحصاءات 1964 يقسم هذه المؤسسات إلى:

- مؤسسات القطاع الخاص
- مؤسسات قطاع الدولة
- مؤسسات التسيير الذاتي
- مؤسسات مختلطة

*بينما إحصاء 1969 فيميز بين:

- مؤسسات القطاع الخاص
- مؤسسات التسيير الذاتي
- مؤسسات القطاع العام

و هي نفس الأشكال القانونية التي تم التأكيد عليها في إطار برنامج تنمية الصناعة الصغيرة و المتوسطة المتعلق بالمخطط الرباعي 74-77 حيث يميز في التعريف الذي وصفه لهذا القطاع ، بين الأشكال التالية :(2)

- المؤسسات الصناعية المحلية (ولائية و بلدية)
- فروع المؤسسات الوطنية

---

(1) بلقاسم حسن بهلول مرجع سبق ذكره ، ص: 362-363

(2) plan de dèveloppement de la petite et moyenne industrie 2ème plan quardriennal 1974-77 ; op cit

- الشركات الوطنية
- الشركات المسيرة ذاتيا
- التعاونيات
- المؤسسات الخاصة

أما أثناء الملتقى الدولي حول الصناعات الصغيرة و المتوسطة الذي نظمته وزارة الداخلية أيام 11-12-افريل من عام 1983 (1) ، فقد إتفق المشاركون على تقسيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى نوعين :

* النوع الأول : و يضم مختلف المؤسسات الصناعية التي تنتمي إلى القطاع الخاص "ص ص م الخاصة "
* النوع الثاني : و هي مختلف المؤسسات المحلية (ولائية و بلدية تعرف بالصناعة الصغيرة و المتوسطة العامة)

و يبقى هذا التقسيم الأخير هو الذي تستعمله مختلف الدراسات و الهيئات المهتمة بهذا القطاع (2) ، و بالنسبة لنا فقد إعتمدنا هذا التقسيم في دراستنا حيث ميزا بين الصناعة الصغيرة المتوسطة الخاصة و الصناعة الصغيرة و المتوسطة العمومية .

1.1. المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة العامة

يرتبط نشوء و تطور المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة العمومية بدور الجماعات المحلية (المجلس الشعبي الولائي ، المجلس الشعبي البلدي) في إستراتيجية التنمية. حيث سمحت مختلف النصوص التشريعية المؤطرة و المنظمة لعمل الجماعات ، على أن تقوم

(1) Hamel .B la petite et moyenne industrie en Algerie ; op cit

(2) الدراسة التى قدمها المركز الوطني للتحاليل الإقتصادية والتخطيط ، و أيضا عند الوزارة المنتدبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة

كل من الولاية و البلدية في الميدان الاقتصادي بدور " المقاول الخاص " بإنشائها للمؤسسات والوحدات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق الأهداف المحددة في مخططات التنمية المسطرة .

وقد كان ينتظر من وراء توسيع صلاحيات الجماعات المحلية في ميدان التنشيط الاقتصادي والإجتماعية ، تحقيق لا مركزية ، تكون في ذات الوقت إقتصادية و سياسية ، إقتصادية لأنها تعمل على عقلنة النسيج الصناعي و سياسية لأنها تعمل على منح الولايات و البلديات السيادة الكاملة على التنمية المحلية من خلال وصايتها على هذه المؤسسات الصناعية بتحديدها لاستراتيجيتها و تسييرها و تطلعات تطورها ، و ذلك من خلال مختلف النصوص القانونية والتشريعية المنظمة لها و المحددة كمجال لتدخلها و منها :

1.1.1. قانون البلدية و الولاية :

لقد سمحت مختلف النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم سير الجماعات المحلية بإنشاء مؤسسات عمومية محلية وجعلها تنشط تحت وصايتها ، و قد تجسد وجود هذه المؤسسات ميدانيا في إطار كل من قانون البلدية (1) و الولاية (2) . و إذا كان قانون الولاية قد اكتفى بالنص على القاعدة العامة المتضمنة حق الولاية في التدخل الاقتصادي تاركا إختيار التدخل للسلطة التقديرية للمجلس الشعبي الذي يختار الوسائل الملائمة ، فإن قانون البلدية ميز بين نوعين من وسائل التدخل الاقتصادي : (3)

* النوع الأول : و هو المرفق الاقتصادي الذي يقدم خدمات ذات مصلحة عامة ،
* النوع الثاني : و يشمل المرافق الاقتصادية التي تقوم من أجل تحقيق المخطط المحلي للتنمية و يطلق عليه في قانون البلدية " المقاولة البلدية " .

---

(1) قانون البلدية : الصادر بالأمر رقم 67-24 بتاريخ 8 جانفي 1967

(2) قانون الولاية ك الصادر بالأمر رقم 69-38 بتاريخ2 ماي 1969

(3) شيهوب مسعود أسس الإدارة المحلية و تطبيقها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية سنة 1983، ص:174-175

فقراءة في مختلف مواد القوانين ، يبرز لنا بوضوح مساهمة الهيئتين في التنمية الصناعية ، بفتح المجال أمامها في إحداث المناطق الصناعية ، وإنشاء الوحدات في إطار مبادرة البلدية أو الولاية .

<u>1-1-2 المراسيم التنظيمية :</u>

<u>1-1-2-1 مرسوم 71-139(1) و 71-179(2) و تنظيم المؤسسة المحلية :</u>

سمح كل من المرسومين 71-139 و 71-179 الصادرين عام 1971 ، والمتعلقين بتحديد كيفيات تأسيس و تنطيم و تسيير المؤسسات العمومية المحلية (البلدية أو الولائية) ، من تحديد الإطار القانوني المنظم لهذه المؤسسات حيث يعتبرها " وحدات إنتاجية للاعمال و الخدمات " تساهم في إنجاز مخطط التنمية الاقتصادي المحلي (1) ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، و تمارس نشاطاتها طبقا للقوانين و العرف التجاري (القانون الخاص) . و يؤسس رأسمالها من حصص المجموعة المحلية و أحيانا من العناصر الايجابية للذمة المالية لمشروع خاص أصبح شاغرا . يحدد رأسمالها بمقتضى قرار وزاري مشترك بين وزير الداخلية ووزير المالية ، بناءا على إقتراح مجلس الاشراف و المراقبة الخاصة بالمشروع . و يعدل رأسمالها بنفس الاجراءات .

أما إنشاء المشروع العام المحلي فيتم بموجب مداولة المجلس الشعبي و مصادقة سلطة الوصاية (2) و الوزير أو الوزراء المعنيين . و أخيرا يجب أن يتطابق القانون الأساسي للمشروع مع القانون الأساسي النموذجي الصادر عن وزير الداخلية و الوزير المعني (3).

---

(1) مرسوم 71-139 الصادر بتاريخ 26 ماي 1971 ، يتضمن كيفية تنظيم وتسيير المؤسسة العمومية التابعة للولاية.

(2) مرسوم 71-179 الصادر بتاريخ 30 جوان 1971 يتضمن كيفية تنظيم وتسيير المؤسسة العمومية التابعة للبلدية.

(3) المقصود بسلطة الوصاية هنا ، الوالي بالنسبة للمؤسسة البلدية ، و وزير الداخلية بالنسبة للمؤسسة الولائية.

ورغم الاهتمام ، فإنه لم يتسن لبرامج تطوير الصناعة المحلية لتستجيب لإنشغالات المجموعات المحلية و لا للحتميات الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد. فقد ظلت ابعادها محدودة في غالب الأحيان و نتائجها ضعيفة إلى غاية المخطط الرباعي الثاني ، و خاصة المخطط الخماسي الأول حيث عرفت توجها حاسما تميز بوجود إرادة تريد أن تجعل من هذا القطاع أداة مفضلة للامركزية الاقتصادية ، و هو الأمر الذي إستدعى إعادة النظر في تنظيم تسييرها من خلال إصدار مجموعة من النصوص التشريعية أخرى جاءت لتكمل ما سبق.

1-1-2-2 مرسوم 81-378 و الصناعة الصغيرة و المتوسطة :

لقد جاء مرسوم 81-378 (1) ليتتم الاطار القانوني الذي حدده المرسومين 71-139 و71-179 المتعلقين بكيفية تنظيم و تسيير المؤسسة العمومية المحلية ، بحيث يحددان لنا صلاحيات البلدية و الولاية و إختصاصاتهما في قطاعي الصناعة و الطاقة ، فخول لها هذا القانون صلاحية القيام بكل عمل يرمي إلى وضع شبكة صناعية عبر الترابية التابعة لكل منهما (2) هذه الشبكة تتكون أساسا من المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة التابعة لها من الناحية القانونية و التي ينتظر أن تحقق الأهداف التالية (3) :

- العمل على التخفيض من إختلال التوازن الجهوي في كل المستويات .
- السعي لنهاء الهجرة الريفية.
- الزيادة من قيمة الطاقات المحلية و ضمان إستعمالها المعقول .
- المساهية في توفير الاحتياجات المحلية إنطلاقا من الانتاج المحلي.
- إقامة صناعة محلية و دعمها بترقية الأعمال السابقة و اللاحقة بوحدات صناعية هامة.

---

(1) مرسوم 81-378 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981 يحدد صلاحيات البلدية و الولاية و إختصاصاتها في قطاعي الصناعة و الطاقة.

(2) المادة الأولى من مرسوم 81-378 .

(3) المادة الثانية من نفس المرسوم.

- تسهيل التحكم في الأساليب الصناعية و نشر تقنياتها.
- تسهيل تطبيق التنظيم الجاري به العمل بتعبئة التوفير الوطني الخاص لصالح القطاع الصناعي و توجيهه.

و ينتظر من المؤسسات البلدية أو الولائية تحقيق هذه الأهداف في حدودها الترابية (1) أو إلى ما وراء هذه الحدود إذا سمحت لها بذلك الوسائل التي تملكها (2).
و أمام التطورات التي عرفتها الحياة الاقتصادية و الاجتماعية تطلب ذلك إعادة النظر في العديد من القوانين ، كان من بينها مرسوم تنظيم تسيير المؤسسات المحلية.

1-1-2-3 مرسوم 83-200 و 83-201

لقد أعاد المرسوم 83-200 الصادر بتاريخ 19 مارس 1983 و المتعلق بتحديد شروط إنشاء المؤسسة العمومية المحلية و تنظيمها و تسييرها ، و كذا المرسوم 83-201 الصادر بنفس التاريخ و المحدد بدوره لشروط إنشاء المقاولات العمومية المحلية و تنظيمها وسيرها ، تنظيم وسائل تدخل الجماعات المحلية في المجال الاقتصادي .فقد حدد المرسوم الأول شروط إنشاء و تنظيم المؤسسات العمومية المحلية بتقسيمها إلى أربعة أنواع (3):
1- مؤسسات ولائية
2- مؤسسات بلدية
3- مؤسسات مشتركة بين الولايات
4- مؤسسات مشتركة بين البلديات

و على عكس التنظيم السابق فإن موضوع نشاط مختلف هذه الأنواع يهدف إلى تسيير مرفق عام ذي طابع إداري أو صناعي أو تجاري فيقتصر عملها على تنفيذ الأهداف المسندة إلى المرفق العام الذي يتولى تسييره و هي اهداف إدارية أكثر منها إقتصادية بحيث لا تتدخل في تنفيذ برامج التنمية المحلية.

---

(1) المادة 5 من المرسوم 81-378 ، (2) المادة 6 من نفس المرسوم ، (3) المادة 2 من المرسوم 83-200 .

أما المرسوم الثاني و المتعلق بتحديد شروط إنشاء المقاولات العمومية المحلية ، تنظيمها وتسييرها . فإنه جاء مخالفا للمرسوم الأول ، فقد شمل نوع مستحدث من وسائل التدخل الاقتصادي الذي يأخذ تسمية " المقاولة " و هي ثلاثة أنواع أيضا (1):

- مقاولات الولاية ،
- مقاولات البلدية ،
- مقاولات بين بلديتين أو عدة بلديات.

تساهم كلها في إنجاز مخطط التنمية الاقتصادية المحلية (2) و ذلك بإنتاج معدات أو خدمات . و الملاحظ أن التنظيم الوارد في محتوى هذا المرسوم تبنى في عمومه نفس الأحكام السابقة خاصة تلك التي المتضمنة في المرسومين 71-139 و 71-179 و لكن بصياغات جديدة سواء فيما يتعلق بالانشاء أو بالاجهزة أو بالتسيير.

1-1-3 إعادة تنظيم المؤسسات المحلية :

أمام التطور الذي عرفته وضعية المؤسسات المحلية منذ إعتمادها كأداة لتحقيق المخطط المحلي للتنمية ، إلى غاية إنطلاق المرحلة الجديدة في تنظيم و تسيير الحياة الإقتصادية في الجزائر (3) كان من الضروري أن يعاد النظر في تنظيمها و تسييرها ، و أيضا في تحديد الأهداف المنتظر منها أن تحققها في ظل الظروف و المعطيات الاقتصادية و السياسية الجديدة، فقد كان لازما أن تصبح تساير التطور الحاصل منذ إنطلاق ما يصطلح عليه بالإصلاحات الإقتصادية(4) التي مست بدورها هذا القطاع من خلال المقاييس و الاجراءات الاربعة التالية :

(1) المادة 1 من المرسوم 83-201 .

(2) مخطط التنمية للولاية ، مخطط التنمية لبلدية واحدة أو لعدة بلديات .

(3) أنظر الفصل الثاني من هذه الدراسة.

(4) بالنسبة للإصلاحات الإقتصادية يمكن إعتماد سنة 1988 كإنطلاقة حقيقية لها مع قانون 01-88 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية .

أ- إستقلالية المؤسسات : قانون 88-01 المتضمن توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية
ب- إنشاء صناديق المساهمة للجماعات المحلية قانون 88-03 المتضمن صناديق المساهمة
ج- إصلاح نظام التخطيط : قانون 88-02 المتعلق بالتخطيط
د- مراجعة قوانين البلدية و الولاية 90-08 و 90-09

1.1.3.1. مرسوم 88-01 المؤرخ في 1988/01/12 المتضمن للقانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية :

يسمح هذا المرسوم للجماعات المحلية من إنشاء مؤسسات عمومية إقتصادية ، تكون أداة للتنمية المستمرة على المستوى المحلي ، و ذلك بأن تملك فيها بصفة مباشرة أو غير مباشرة جميع الأسهم أو الحصص .

تتمتع هذه المؤسسة ، التي تأخذ غالبا شكل شركة ذات المسؤولية المحدودة ، بالأهلية القانونية الكاملة بحيث تشترط و تلتزم و تتعاقد بكيفية مستقلة بواسطة أجهزتها المؤهلة لهذا الغرض بمقتضى قانونها الأساسي ، طبقا لقواعد التجارة و الأحكام التشريعية المعمول بها في مجال الالتزامات المدنية و التجارية و ينتظر منها تحقيق هذه الأهداف :
- إنتاج ثروات في خدمة البلاد و الاقتصاد
- التحسين المستمر لانتاجية العمل و الاقتصاد
- تعميق الطابع الديموقراطي لادارتها و تسييرها
- التطوير المستمر للمستوى التكنولوجي و العلمي

1-3-1-1 قانون 88-03 المتعلق بالصناديق المساهمة للجماعات المحلية :

لقد حدد هذا القانون أسلوب تدخل الجماعات المحلية في إنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية ، حيث إشترط تنفيذ الاستثمارات عن طريق إنشاء هذه المؤسسات إلى صناديق

المساهمة التابعة للجماعات المحلية .هذه الصناديق يعتبرها نفس القانون ، عون إئتماني يتمثل دوره في :

- حماية رؤوس الأموال المسندة إليه بهدف المشاركة في التوسع الاقتصادي.
- دراسة و إطلاع الجماعات المحلية بالامكانيات الاستثمارية المتاحة لها.
- إستثمار رؤوس الأموال المسندة إليه.
- القيام بإحداث مؤسسات عمومية إقتصادية أو المساهمة في رأسمال مؤسسة موجودة.

و في مسألة إنشاء المؤسسات يتعين على صندوق المساهمة التابع للجماعات المحلية أن يفضل إقامة المؤسسات حسب الحصص التي تقدمها الجماعات المعنية ، و ذلك ما لم توجد إعتبارات إقتصادية أو تقنية لها علاقة بغرض المؤسسة أو إستقلالها.

1-1-3-3 قانون 88-02 المتعلق بالتخطيط :

حدد هذا القانون مجال تدخل الجماعات المحلية في عملية تخطيط التنمية ، حيث أعطيت لها صلاحية إعداد مخططها للتنمية المحلية المتوسط الأمد ، تتحمل من خلاله مسؤوليتها ، وتمارس صلاحيتها ، في ميدان التنمية عامة و ميدان تنميتها المحلية خاصة وقد كان ذلك مدعما لدورها في مجال اللامركزية .

1-1-3-4 قانون البلدية 90-08 و قانون الولاية 90-09 :

لقد تحددت صلاحيات الجماعات المحلية (بلدية و ولاية) في التدخل الاقتصادي إنطلاقا من القانونين 90-08 المتعلق بالبلدية و القانون 90-09 المتعلق بالولاية .
لقد أكد قانون البلدية على ضرورة إسناد كل مبادرة إستثمارية إلى صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية ، فإنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية أصبح من صلاحية هذه الصناديق كما يبينه قانون 88-03 المتعلق بصناديق المساهمة .

بينما يؤكد قانون الولاية على ضرورة العمل بالتخطيط المتوسط الأمد في تخطيط التنمية ، حيث يربط كل مبادرة إستثمارية تقوم بها الولاية ، و التي من شأنها المساهمة في التنمية المحلية ، بما يتم تسطيره من برامج و أهداف إقتصادية في مخطط الولاية المتوسط الأمد، وكل عملية إستثمارية يجب أيضا أن تخضع للتشريع المعمول به في مجال ترقية الاستثمارات على المستوى الوطني.

لقد كان لمختلف الاجراءات القانونية المتعلقة بإعادة تنظيم تدخل الجماعات المحلية في الاقتصاد . حيث هناك إجراءات دعمت دورها خاصة في مجال لا مركزية التخطيط و التنمية المحلية (قانون 88-02 المتعلق بالتخطيط) ، و هناك البعض الآخر خسرت معها إمتيازاتها في التدخل الاقتصادي (خاصة إمتيازاتها كمقاول مباشر للتنمية قانون 88-01 المتعلق بالمؤسسة العمومية وقانون 88-03 المتعلق بصناديق المساهمة) و ذلك لفائدة إختصاصات مرتبطة فقط بتعريف المشاريع ذات المنفعة العامة و الخدمة العمومية .

2-1 المؤسسات الصناعية الصغيرة المتوسطة الخاصة :

إن إقامة و تطوير الصناعة الصغيرة المتوسطة الخاصة في الجزائر قد تحققت بفضل إستثمارات الخواص في المجال الصناعي . و لما ، كان من الضروري تأطير و تنظيم تدخل هذا القطاع في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، تطلب الأمر وضع إجراءات قانونية و تنظيمية لتوجهه و تحديد مجالات تدخله (1).

و قد خص القطاع الخاص منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بالعديد من القوانين الاستثمارية ، حيث تم وضع أكثر من خمسة قوانين بالاضافة إلى الاجراءات التنظيمية الأخرى (2).

(1) من بينها طبعا بعض الإجراءات التحفيزية التي خص بها هذا القطاع .

(2) تشمل على مختلف الإجراءات التي تضمنتها قوانين المالية و كل من قانون الضرائب و الجمارك...

1-2-1 قانون 1963 :

يعتبر قانون 63-277 المتعلق بالاستثمارات أول قانون عرفته الجزائر المستقلة ، جاء مباشرة بعد الاستقلال ، و قد كان موجها أساسا نحو المستثمرين الأجانب حيث يشير بوضوح إلى: "إن حرية الاستثمار معترف بها للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب و ذلك حسب إجراءات النظام العام ..." (1). في حين نجد أن هذا القانون لم يشر إلى رأس المال الوطني إلا في إطار الحديث عن الشركات المختلطة "تتدخل الدولة بواسطة الاستثمارات العمومية في إنشاء مؤسسات و شركات وطنية أو شركات مختلطة بمساهمة رأس المال الأجنبي أو الوطني بغرض تحقيق الشروط الضرورية لبناء الاقتصاد الاشتراكي ، خاصة في النشاطات التي تمثل أهمية حيوية للاقتصاد الوطني .(2) "

- إن لم يكن هذا القانون يمنح ضمانات و إمتيازات للقطاع الخاص الوطني ، فإنه قد خص المؤسسات الأجنبية بضمانات و إمتيازات عديدة ، حيث أعترف لها بضمان جزء من رأسمالها كتعويض في حالة أي تأميم بالاضافة إلى إعترافه بحرية تحويل 50 في المئة من الأرباح المحصل عليها و هذا مهما كانت التغيرات التي تطرأ على قوانين مراقبة الصرف .ولقد وضع هذا القانون نظامين لاعتماد الاستثمارات :

* المؤسسات المعتمدة
* المؤسسات المرتبطة بالدولة

و يختلف هذين النظامين عند مستوى الامتيازات الممنوحة و هذا عملا بعدة معايير هامة (توطن المؤسسات ، مناصب الشغل المتوفرة ، الآثار غير المباشرة للاستثمار ...) . و لما يتم إعتماد المؤسسة فإنها تستفيد من :

---

(1) المادة 3 من القانون 63-277 الصادر بتاريخ 26 جويلية 1963.

(2) المادة 23 من نفس القانون.

- تخفيض جزئي أو كلي للأرباح الصناعية و التجارة B.I.C. و من الرسوم على سلع التجهيز والرسم على الانتاج .
- الاعفاء من حقوق التسجيل للتحصيلات العقارية .
بينما المؤسسات المتعاقدة التي يجب أن تستثمر على الأقل 5 ملايين (فرنك جديد) و توفر على الأقل 100 منصب شغل .
- يحب أن تخضع للأولويات الجغرافية و القطاعية المحددة في المخططات و البرامج الموضوعة من طرف السلطة العمومية .

كما تستفيد أيضا من المزايا التالية :

- ضمان ثبات النظام الجبائي لمدة 15 سنة .
- ضمان ثبات القروض المتوسطة و الطويلة .
- إعفاء كلي أو جزئي للضرائب و الرسوم على المواد المستوردة من الخارج .

وفي هذا الاطار يجب عليها إبرام إتفاق مع الدولة حول إلتزامات و حقوق كل طرف. بالرغم من الامتيازات و الضمانات التي يقدمها هذا القانون ، إلا أنه لم يحقق الهدف الرئيسي الذي وضع من أجله و المتمثل أساسا في المحافظة على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر و العمل على جلب رؤوس أموال أخرى للمساهمة في تلبية الحاجيات المستعجلة ، فحدث العكس بحيث قام أغلبية المعمرية بتهجير رؤوس أموالهم و غلق أغلبية مؤسساتهم (1) ، كما لم يسمح بتعبئة رؤوس الأموال الأجنبية و الوطنية بسبب تخوف الأجانب و حتى الوطنيين من عدم الاستقرار السياسي ، ومن الراديكاليين فيما يتعلق بسياسة التأميم التي إنطلق في تنفيذها مباشرة مع بداية الاستقلال (2).

---

(1) Brahimi.A , L'ECONOMIE ALGERIENNE , opu 1991, p 79-81
(2) Terki.N , Les codes des investissements au maghreb , CMERA , Alger 1979 p 20-21.

1-2-2 قانون 1966

لقد أكدت لائحة مجلس الثورة بتاريخ 21 فيفري 1966 على ضرورة توسيع قانون الاستثمارات إلى رأس المال الوطني ، ووضع قانون حقيقي للاستثمارات الخاص الذي يجب أن يحدد الدور و المكانة و الكيفية و الضمانات الشرعية لرأس المال الخاص في إطار التنمية الاقتصادية و خلق الشروط الخاصة بتقدير سليم للأخطار و الأرباح مختلفة (1). و هكذا فصل الأمر رقم 66 - 284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 ، في المكانة المعطاة للقطاع الخاص والدور المنتظر منه تحقيقه في مجال التنمية الاقتصادية . و قد جاء لسد الثغرات التي ميزت القانون رقم 63-277 ، بالتعريف عن المبادئ التي يقوم عليها تدخل هذا رأس المال و بتحديد الضمانات و المنافع الممنوحة للرأس المال الخاص سواءا كان أجنبيا أو وطنيا . مع التأكيد على دور الدولة و احتكارها للقطاعات الحيوية للاقتصاد حيث جاء فيه " و في الفروع المعتبرة حيوية بالنسبة للإقتصاد الوطني فإنه إحتفظ للدولة بحق المبادرة لتحقيق مشاريع الاستثمارات فيها..." .
و قد جاء هذا القانون في مادته الرابعة مقيدا لعملية إنشاء و إنماء المؤسسات الصناعية أو السياحية حيث يشترط على المستثمر الحصول على الرخصة المسبقة حسب مقاييس تصنيفية حددتها المادة 21 ، و ميزت فيها بين التراخيص المقدمة إلى المستثمر الوطني و المستثمر الأجنبي حيث يراعى موقع و قطاع نشاط المؤسسة ، ومدى مساهمتها في تنمية إقتصاد البلد وفقا للمخططات و البرامج المسطرة في حين تؤخذ إعتبارات أخرى إذا تعلق الأمر بالمستثمر الأجنبي لمساهمته في فتح الأسواق الخارجية للتصدير ، أهمية قيمة الأرباح التي تحصل عليها المؤسسة في الجزائر و التي تضاف إلى رأس المال ، درجة الانتفاع من المواد الأولية المحلية.... ، و يتم منح هذه التراخيص من طرف الوالي بالاتفاق مع وزارة المالية و التخطيط أو الوزارة المعنية بأية إستثمارات أقل من 500000 دج ، و بقرار وزاري بناء على على رأي اللجنة الوطنية للأستثمارات (2) بالنسبة للمبالغ التي تتجاوز المبلغ أعلاه .

---

(1) Hadjseyd.M , Quelques aspects de l'évolutions du secteur privé industriel , In la revue de CENEAP ,N°2 JUIN 1985, p 51.

(2) تأسست اللجنة الوطنية للإستثمارات بموجب قانون الإستثمارات 1966 ، و تختص في منح رخص الإستثمار، و قد توقفت عن نشاطاتها بين سنتي 1978-1981 .

و يستفيد كل إستثمار في إطار هذا القانون بنوعين من المزايا ، تخص الأولى الضمانات الهامة التي تمنح يه بصفة آلية ، أما الثانية فتمنح وفق معايير منتقاة ، وهذا بإضافة نوع ثالث بين هذه المزايا في حالة تعاقد المؤسسة مع الدولة :

* و تتمثل الضمانات العامة في :

- تستفيد كل مؤسسة تخضع للاستعادة (التأميم) إلى حق تعويض يساوي قيمة الصفقة .
- للمؤسسة حق تحويل الأرباح بالنسبة لحصة رؤوس الأموال الأجنبية المتستوردة فعلا أو حصة الأرباح المحولة أو المعاد إستثمارها.
- حق تحويل رسوم الانتفاع حول البراءات أو المتعلقة بالتعويض ضمن المساعدة التقنية .
- حق نقل المبالغ الضرورية لتسديد القروض المتعاقد عليها في الخارج .
- حق توظيف المستخدمين الأجانب الضروريين للمساعدة التقنية في الاطار المحدد في الترخيص .

* أما المزايا الأخرى التي تمنح وفقا للمعايير المشار إليها في المادة 21 من هذا القانون فهي :

- الاعفاء التام أو الجزئي أو التناقص لحقوق التمويل بالنسبة للحصول على العقارات الموجهة للنشاط .
- الاعفاء التام أو الجزئي أو المتناقص من الضريبة العقارية لمدة 10 سنوات
- الاعفاء التام أو الجزئي أو المتناقص عن الأرباح الصناعية و التجارية .
- تقليص نسبة الرسم الوحيد الاجمالي عند الانتاج بالنسبة لمواد التجهيز المستوردة .

كما يمكن لهذه المؤسسات أن تستفيد في حالة توقيعها لاتفاقية مع الدولة أو الخالة التي يتعدى فيها المبلغ المستثمر (5 ملايين دينار) من :

1- ضمان من الصندوق الجزائري للتنمية لتسهيل الحصول على تسبيقات مصرفية .
2- إستقرار و معدلات بعض عمليات التحويل الممنوحة من المؤسسات المصرفية
3- أولوية الحصول على الرخصة في منطقة جغرافية معينة .
4- نظام ضريبي متفق عليه لمدة 10 سنوات إذا كانت الأرباح الصافية لا تتجاوز 10 % من رأس المال الخاص المستثمر .
5- ترتيبات نظام الحصص لمواجهة المنافسة الأجنبية .

و بهذه الترتيبات ، فقد تضمن الأمر رقم 284-66 المحدد لقانون الاستثمارات على عناصر عديدة لها جاذبية بالنسبة للاستثمارات الخاصة. فقد كان بإمكانه إنهاء النقاش الذي كان دائر حول مكانة و دور القطاع الخاص ، لو لم يكن هناك إختلاف في تفسيره ، و قصور في تنفيذه ، و نصه على شروط تعسفية بالنسبة لجميع المؤسسات المرشحة للحصول على الرخصة (1)، وتراجع دور اللجنة الوطنية للاستثمارات عن أداء مهامها (2) ، ترتب عن هذه الوضعية عدم التوجيه الملائم للقطاع الخاص الصناعي حيث لم تتحدد مجالاته و منافذه ، فتقلص دوره ومكانته في النشاط الاقتصادي (3) و قد كان هذا الوضع بظواهر سلبية خطيرة ، تتمثل في التهرب من أداء الضرائب و نشأة النشاط الموازي ، و تسرب رؤوس الأموال وهو الشيء الذى إستدعى تدخل الدولة في إعادة تنظيم هذا القطاع بإصدارها لقانون الاستثمارات لسنة 1982

1-2-3 قانون 1982 :

لقد أهمل قانون 1966 المتعلق بالاستثمارات ، فلم يصبح يعمل به ، الأمر الذي إستدعى إعادة تنظيم هذا القطاع بإصدار القانون رقم 82-12 المؤرخ في 21 أوت 1982 ، الذي يعتبر القانون الأول من نوعه في توضيح و تنظيم تدخل القطاع الوطني الخاص ، حيث يلتزم على وجه الخصوص بإزالة الغموض المشار إليه أعلاه بخصوص الرخصة و الحد الأقصى للإستثمار، وقد إستبعد في مجاله رأس المال الأجنبي و نص على تحديد المجالات و المنافذ المخصصة للقطاع الخاص عشية كل مخطط وطني للتنمية .

و قد ميز هذا القانون بين ثلاثة أنواع من الاستثمارات :

- إستثمارات للخلق L'investissement de création
- إستثمار للتوسيع d'extension =
- إستثمار للتجديد Renouvellement =

---

(1) المادة 21 المحددة لهذه الشروط والمقاييس و التي تعتبر حقا تعسفيا .

(2) لم تتمكن هذه اللجنة من مراقبة كل طلبات رخص الإستثمار، حيث من مجموع 5000 مؤسسة صناعية تم إحصاؤها عام 1978 فقط كانت 800 مؤسسة مرخصا لها بين 1967 و 1978 .

(3) Hadjseyd. op.cit , p 54-55.

ينتظر من ورائها تحقيق الأهداف التالية :

- المساهمة في توسيع القدرات الانتاجية الوطنية و إنشاء مناصب العمل و تعبئة الادخار و تلبية حاجيات المواطنين من المواد و الخدمات.
- تحقيق التكامل مع القطاع الاشتراكي من خلال المساهمة في أنشطة التحويل الصناعي والمقاولة من الباطن .
- المشاركة في تحقيق سياسة التنمية الجهوية المتوازنة في المناطق المحرومة و المعزولة، وإستعمال اليد العاملة و الموارد المحلية .

و لقد كانت لقانون 1982 على عكس القانونين السابقين 63 و 1966 ، إشارة واضحة للصناعة الصغيرة و المتوسطة في المادة 11 منه المتعلقة بالميادين التي يجوز أن تنمو فيها نشاطات القطاع الخاص الوطني ، حيث أكد على ضرورة تشجيع الاستثمارات في مثل هذه الميادين . كما أنه قد إشترط قانون 82 كما هو الشأن في قانون 66 ، الرخصة قبل الشروع في أي مسعى إداري حيث يخضع الاستثمارات المتعلقة بالتوسيع إلى رخصة تسلم بواسطة :

أ- قرار من الوالي بناء على رأي لجنة التراخيص للولاية commission d'agrément de wilaya بالنسبة لجميع الاستثمارات التي تقل عن 3000000 دج

ب- قرار وزاري يتخذ بناء على رأي اللجنة الوطنية للتراخيص commission national d'agrément بالنسبة للمبالغ التي تتجاوز 3000000دج .

و قد تم تحديده الحد الأقصى بموجب قانون مالية 1985، حيث يصل المبلغ المرخص به لمستثمر فردي بـ 12 مليون دينار ، و المبلغ المرخص به للشركات هو 35 مليون دينار ،على أن لا يجوز أن يسمح في أي حال من الأحوال في إطار هذا القانون الجمع الأفقي و العمودي لنشاطات مماثلة أو مترابطة في أيدي مالك واحد لرأسمال ، كما تحظر أيضا مبادرة الشخص الواحد بنشاطات متعددة سواء كان ذلك مباشرة أم بواسطة الغير .

الامتيازات :

تختلف الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الخواص الذين يستوفون الشروط المحددة في هذا القانون من منطقة لأخرى و من نشاط لآخر .

* بالنسبة للمناطق المحرومة :

- تعفى الاستثمارات المنجزة في المناطق المحرومة من الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية لا تتجاوز 5 سنوات و من الضريبة العقارية بمدة لا تتجاوز 10 سنوات و من التخليص من الرسم الوحيد عند الانتاج فيما يخص شراء التجهيزات للنشاط المعتمد ، قصد صناعة منتجات خاضعة للرسم .
- الاعفاء من الرسم عند النشاط الصناعي و التجاري و من الدفع الجزافي لمدة لا تتجاوز 5 سنوات .
- و تعفى الاستثمارات المنتجة للمواد من الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية لمدة لا تتجاوز 5 سنوات ، و من الرسم الوحيد الاجمالي إذا كانت المنتجات خاضعة للرسم ، و من الرسم على النشاط الصناعي و التجاري و من الدفع الجزافي لمدة لا تتجاوز 3 سنوات .

* أما باقي الاستثمارات الأخرى فتستفيد من الامتيازات التالية :

- الاعفاء الجزئي أو المتناقص من الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية لمدة لا تتجاوز 5 سنوات و الاعفاء الجزئي من الرسم العقاري لمدة لا تتجاوز 10 سنوات .

و يستفيد المستثمر المستوفي لشروط هذا القانون ، بالاضافة للتسهيلات التي يحصل عليها فيما يخص الحصول على قطعة أرض ، و ضمان التموين بالتجهيزات و العتاد و المواد الأولية لممارسة نشاطه ، و إمكانية الاستفادة من الاعلام الاقتصادي و التقني ، يستفيد أيضا من بعض الامتيازات المالية في شكل :

- الحصول على قروض مالية قابلة للتسديد على المدى الطويل و المتوسط تخصص لتمويل إستثمارات حيث لا تتجاوز 30 % من إجمالي الاستثمار المرخص .
- الحصول على قروض قصيرة الأجل لتمويل الاستغلال .

و قد ظهر مع عملية تطبيق هذا القانون نقائص عديدة ، جعلت السلطات العمومية القيام بتعديله مع بداية الاصلاحات بجملة من الاجراءات القانونية والتنظيمية تضمنت في قانوني الإستثمار 1988 و 1993 و مراسيم تنظيمية أخرى نتطرق إليها ضمن الحديث عن سياسة الدعم الذى عرفه هذا القطاع .

و كانت أهم العراقيل التى تضمنها هذا القانون :
-كانت الإجراءات القانونية تفرض على المستثمرين الوطنيين الإقامة على التراب الوطني ، وهو إلتزام كان سببا في إبعاد المستثمرين الوطنيين غير المقيمين (المهاجرين) عن قطاع الإستثمارات الإقتصادية لإستخدام مواردهم المالية في نشاطات موازية (الصرف غير القانوني، التجارة غير الرسمية ...)
- إعتماده سياسة الإحتكار في توجيه الإستثمارات ، حيث إعتبر بعض النشاطات غير مسموح الإستثمارفيها، فهي إما حكرا على القطاع العام أو أنها مشبعة .
- يعتبر السقف المخصص للإستثمار حاجزا أمام المستثميرين للحصول على التكنولوجيا و تحقيق درجة كبيرة للإندماج الصناعي .
- كانت إجراءات الحصول علي الرخصة المسبقة ، عائقا أمام تحقيق العديد من المشاريع الإستثمارية.

1-2-4 قانون 88-25 المؤرخ في 1988/07/12 :

جاء قانون 88 لتصحيح النقائص التي ظهرت عند تطبيق القوانين السابقة من خلال جملة التعديلات التي أعطت حرية أكبر للمؤسسات ، وسمحت لها بأن تبادر في أي مجال تريده، شرط أن يتماشى ذلك مع الخطة الوطنية المسطرة من السلطة ، و أن لا يمس قطاعات السيادة الوطنية و الاستراتيجية .

و أهم تعديل تضمنه هذا القانون ، هو إلغاء كل من إجراء الاعتماد الذي كان مطبقا في قانون 1982 ، بإعطاء حرية غير مقيدة للمستثمرين الخواص . و أيضا إلغاء القيد المتعلق بالحد الأقصى لمبلغ الاستثمار ، حيث مكن أصحاب رؤوس الأموال الوطنيين سواء المقيمين منهم في الجزائر أو غير المقيمين من إنشاء مؤسسات في الجزائر .
و رغم أنه جاء مقيدا في مجال تدخل القطاع الخاص في بعض القطاعات الاستراتيجية ، إلا أنه كان يمثل حافزا أمام المستثمرين الخواص في إنشاء و ترقية المؤسسات الصناعية الخاصة حيث حظيت بإهتمام كبير في إطار هذا القانون بإدراجها ضمن النشاطات ذات الأولوية المنتظر منها تحقيق الأهداف التالية :

- المساهمة في إنشاء مناصب العمل .
- تحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق إنتاج التجهيزات و المواد و الخدمات ،لاسيما إستعمال المواد الأولية نصف المصنعة .
- إحلال الواردات .
- ترقية نشاطات المقاولة من الباطن و الصيانة، قصد توسيع القدرات الانتاجية الوطنية وإضفاء المزيد من الفعالية و أداء الانتاج .
- إحداث و تطوير النشاطات المتعلقة بهدف التصدير .
- تنفيذ السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية ، بتشجيع إنشاء و إقامة نشاطات داخل البلاد ، خاصة في الهضاب العليا و المناطق المحرومة.
- تحقيق إقتصاديات العملة الصعبة باستعمال تكنولوجيا و مهارة مؤكدة تخدم الاقتصاد الوطني.

و على عكس ما ورد في القوانين السابقة ، فإن قانون 88 لم يشر للامتيازات الممنوحة للاستثمار الخاص ، بل ترك مهمة تحديد هذه الامتيازات (الجبائية و التخفيضات المالية) إلى ما تقره قوانين المالية .

1-2-5 قانون الإستثمارات 1993 :

شهدت السنوات الأخيرة صدور العديد من الإجراءات القانونية و المراسيم التشريعية المؤطرة و المنظمة للحياة الإقتصادية، يهدف من ورائها توفير الشروط الضرورية لتحقيق الإنتقال إلى الإقتصاد الحر، و قد كان من بينها مرسوم 93=12 المتعلق بترقية الإستثمار الذي جاء ليحل محل قانون 88=25 بتحديده للإجراءات التي تطبق على الإستثمالرات الوطنية و الأجنبية.

لقد أعطى هذا المرسوم حرية مطلقة للمستثمرين (1) في إحداث المؤسسات ضمن الأنشطة الإقتصادية الصناعية أو الخدمية غير المخصصة صراحة للدولة، و يشترط في ذلك فقط تقديم تصريح بالإستثمار من الوكالة الوطنية للإستثمار (2)، هذا التصريح يشمل معلومات

---

(1) حسب المادة 3 من مرسوم 93-12.

(2) نتطرق إلى هذه الوكالة عند الحديث عن الهيئات الساهرة على تدعيم ص.ص.م

تقنية وطنية عن المشروع المراد إنشائه و ذلك حتى يستفيد من مختلف الإمتيازات و الضمانات الممنوحة له حسب أهميته و التي نقسمها إلى ثلاثة أنواع أساسية :

1-2-5-1 النظام العام و الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين :

تستفيد الإستثمارات من الإمتيازات التالية برسم إنجاز الإستثمار طول فترة لا يمكن أن تتجاوز ثلاثة سنوات إبتداءا من تاريخ تبليغ الوكالة :

* الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الإستثمار.

* تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفظة بـ 5٪ تخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال.

* إعفاء الملكية العقارية التي تدخل في إطار الإستثمارات من الرسم العقاري إبتداءاً من تاريخ الحصول عليها.

* الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع و الخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الإستثمار سواء أكانتة مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية، إذا كانت هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.

* تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـ 3٪ في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار و يمكن أن تكون ه‍اه السلع محل التنازل أو التحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة.

يمكن أن يستفيد الإستثمار بناء على قرار الوكالة الإمتيازات التالية إبتداءا من تاريخ الشروع في إستغلاله :

- الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتان أو أقصاها خمسة سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري.

- تطبيق نسبة مخفضة على الأرباح التي يعاد إستثمارها بعد إنقضاء فترة الإعفاء المحددة في المقطع السابق.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزافي و الرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير، حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط المشار إليها في الفقرة أعلاه.

- الإستفادة من نسبة إشتراكات أرباب العمل المقدرة ب 7٪ برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال، طيلة فترة الإعطاء المحددة في المقطع الأول أعلاه مع تحمل الدولة لفارق الإشتركات الذكورة وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها التشريع و التنظيم في مجال الضمان الإجتماعي.(1)

*تستفيد المشتريات من السوق المحلية للسلع المودعة لذى الجمارك و الموجهة لتموين المنتجات المعدة للتصدير من إعفاء من الحقوق و الرسوم.

* تستفيد كذللك عمليات الخدمات المرتبطة بالمشتريات المذكورة أعلاه من نفس الإعفاء من الرسوم.(2)

---

(1) المادة (18) (ترقية الإستثمار 1993) ص 13 و 14

(2) المادة (19) (ترقية الإستثمار 1993) ص 14

1.2.5.2.الأنظمة الخاصة و الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين :

أ- الإستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة :

*** تعريف المناطق الخاصة:**

هي مناطق مصنفة كمناطق للترقية و مناطق التوسيع الإقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية, ونعيين المناطق الخاصة ونضبط حدودها عن طريق التنظيم.(1)

*** الإمتيازات الممنوحة للإستثمارات في المناطق الخاصة:**

تستفيد الإستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة في مدة لا تتعدى ثلاث سنوات أو إذا صدر قرار من الوكالة يجدد الوكالة اجل أطول للإنجاز للإستفادة من الإمتيازات التالية:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي تنجز في إطار الإستثمار.
- تطبيق رسم ثابت في مجال الدولة جزائيا أو كليا بالنفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية اللازمة للإنجاز الإستثمار بعد ان تقومها الدولة.

- إعفاء السلع و الخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الإستثمار من الرسم المضافة, سواء أكانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية, إذا كانت هذه السلع و الخدمات معدة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.

(1) المادة (20) و (24) (ترقية الإستثمار1993) ص 14 و 16

- تطبيق نسبة مخفضة تقدر ب 3٪ في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار ويمكن أن تكون هذه السلع موضوعة تنازل أو تحويل طبق للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة. إضافة إلى هذه الإمتيازات يمكن أن يستفاد من بعد الإمتيازات بقرار من الوكالة.

- الإعفاء من ضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي و الرسم على نشاط الصناعي والتجاري طيلة فترة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات من النشاط الفعلي.

- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار من الرسم العقاري, إبتداء من تاريخ الحصول عليها فترة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات.

- تخفيض 50٪ من النسبة المخفضة للأرباح التي يعاد إستثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط.

- الإعفاء من ضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي و الرسم على نشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط.

- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في النظام القنوني للضمان الإجتماعي برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة خمس سنوات قابلة للتمديد, بناء على قرار من الوكالة.

- إلى جانب الإمتيازات التي تمنح من طرف الدولة, وقد تصل إلى الدينار الرمزي, تنازلات عن أراضي تابعة للأملاك الوطنية لصالح الإستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة.(1)

---

(1) المادة 21.22.23 ترقية الإستثمار (نصوص تشريعية) 1993 ص 14.15

ب) الإستثمارات المنجزة في المناطق الحرة:

* تعريف المناطق الحرة:

المناطق الحرة هي تلك المناطق التي يتم فيها عملية الإستيراد أو التصدير أو التخزين أو التحويل أو إعادة التصدير وفق إجراءات مبسطة.

يمكن القيام بإستثمارات تنجز إنطلاقا من تقديم حصص من رأس المال بعملية قابلة للتحويل الحر و بسعر رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يتأكد قانونا من إستيرادها في المناطق الحرة.

تنجز هذه الإستثمارات في مجال نشاطات موجهة للتصدير يفهم من التصدير تسويق السلع و الخدمات التي أنتجتها هذه الإستثمارات خارج الإقليم الجمركي الوطني بما فيه المناطق الحرة.

تعتبر العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المناطق الحرة و المؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني كأنها من عمليات التجارة الخارجية في مفهوم التشريع المعمول به.(1)

* الإمتيازات الممنوحة للإستثمارات في المناطق الحرة:

تعطي الإستثمارات التي تقام في المناطق الحرة بخوان نشاطها من جميع الضرائب و الرسوم و الإقتطاعات ذات الطابع الجبائي و الشبه الجبائي و الجمركي بإ ستثناء :

أ) الحقوق و الرسوم بالسيارات السياحية غير مرتبطة بإستغلال المشروع.

ب) المساهمات و الإشتراكات في نظام القنوني للضمان الإجتماعي.

---

(1) المادة 25.26 ترقية الإستثمار (نصوص تشريعية) 1993 ص 16

- تعفى عائدات رأس الموزعة الناتجة عن نشاطات إقتصادية تمارس بالمناطق الحرة من الضرائب.

- يخضع العمال الأجانب الذين جرى توظيفهم, لنظام الضريبة الجزافية على الدخل الإجمالي بنسبة 20٪ من مبلغ أجوراهم.

- تستورد السلع و الخدمات التي تدخل في إنجاز الإستثمار أو التي هي لازمة لإستغلاله بكل حرية.

- يرخص للمستثمرين المستفيدين من أحكام هذا الفصل أن يقوموا ببيع حصة من إنتاجهم في الجزائر, وتكون هذه البيوع خاضعة للتشريع و التنظيم المعمول بهما, لا سيما ما يحكم منها التجارة الخارجية.(1)

الإمتيازات الأخرى:

- يمكن أن تستفيد الإستثمارت من فوائد مخفضة على القروض البنكية المحصل عليها.

- يمكن أن يستفيد إستثمار إعادة التأهيل أو الهيكلة المخصص لإستئناف النشاط بعد غلق المشروع أو إعلان الإفلاس (تمنح الإمتيازات بناءا على قرار من الوكالة).

- يمكن للنشاطات التي لا تعمل بوتيرة متواصلة و التي تدرج إبتداءا من تاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي فريقا ثانيا و ثالثا و رابعا بغية تحسين إستعمال قدراتها التحويلية و الخدماتية و تستفيد طوال فترة خمس سنوات قابلة للتمديد من تكفل الدولة بنسبة 50٪ من إسهامات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الإجتماعي فيما يخص, الفريق الثاني, 75٪ فيما يخص الفريق الثالث و 100٪ فيما يخص الرابع (يمنح هذا الإمتياز بقرار من الوكالة). (1)

---

(2) المادة 35.36.37 ترقية الإستثمار(نصوص تشريعية) 1993 ص 18

المبحث الثاني : سياسة دعم الصناعة ص.م في الجزائر:

برزت مع نهاية الثمانينات في الجزائر إرادة واضحة للنهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة. تجسدت ميدانيا في عدة مستويات، نحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهمها:

2-1 المستوى المؤسساتي و التوجيهي:

لقد ميز هذه المرحلة الجديدة صدور العديد من القوانين و المراسيم التشريعية المنظمة لتدخل قطاع الصناعة ص. م في الحياة الإقتصادية و خاصة تلك التي كانت تابعة للقطاع الخاص. و أهمها كان قانون الإستثمارات لسنة 1988 الذي جاء لإعطاء حرية أكثر للقطاع الخاص في توسيعه العمومي على مختلف الإنشطة الإقتصادية و خاصة منها القطاع الصناعي، والأفقي، بانتشاره على مختلف مناطق الوطن بفضل العديد من الإجراءات التشجيعية و التفضيلية الممنوحة له، فتم بموجبه إلغاء الديوان الوطني لتوجيه و متابعة الإستثمارات الخاصة (L'oscip) وإلغاء شرط عدم تعدد النشاطات في يد نفس المستثمر(1)

و مع التسارع الذي ميز تطبيق الإصلاحات الإقتصادية، و مع متطلبات المرحلة الجديدة التي تميزت بإنفتاح كبير على السوق، جاء المرسوم التشريعي 93-12(1) المتعلق بترقية الإستثمارات، الذي جاء ليعدل قانون 88 حيث تم الإنتقال بموجبه من التنظيم و التوجيه إلى مستوى الترقية (Promouvoir) و تحفيز الإستثمارات مهما كان نوعها، ومهما كان مصدرها، وطنية كانت (عمومية أو خاصة) أو أجنبية، فلاتميز بين الإستثمار العمومي و الإستثمارات الخاصة و لا بينهما و بين الإستثمارات الأجنبية، فكان إنتهاء عقد التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص، كما أشر إلى ذلك السيد حمياني وزير الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تدخله حول Le financement dans le partenariat et PMI (2)

---

(1)- سبق التطرق إلى هذا القانون في المبحث الأول من هذا الفصل.

(2) - R.Hamiani : Communication au Symposium National de Prospeco - Conseil.

Les opportunités de financement dans le partenariat et la PMI Hôtel Aurassi-Alger. 9-10 Novembre1992.

و بموجب هذا المرسوم أصبح القطاع الخاص يحتل نفس المكانة التي يحتلها القطاع العام في إنعاش الإقتصاد الوطني(1) و له كامل الحرية في إنجاز إستثماراته حيث يستبعد كل شكل من أشكال المراقبة أو الضغط أو الترخيص، بل يستفيد من مساعدات وضمانات تقدمها وكالة ترقية الإستثمارات و دعمها و متابعتها (2).

- كما كان للقانون 88-29 المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية أثر على إنعاش القطاع الخاص، فبإدخاله لتعديلات تتضمن تنازل الدولة عن حقها لفائدة هذه المؤسسات طبقا لدفتر أعباء سنوي يندرج في إطار البرنامج العام للتجارة الخارجية، يستفيد القطاع الخاص شأنه شأن القطاع العمومي من مرونة أوسع في مجالي التصدير و الإستيراد، على أساس برامج سنوية معتمدة ومرخص بها في إطار البرنامج العام للتجارة.

- أما على مستوى النشاط و فتح إمكانيات أخرى للإستثمار في أشكال جديدة من الشركات، سمح مرسوم 93-08 المعدل لأمر 75-79 المؤرخ في 26 سبتمبر المتضمن القانون التجاري الذي عرف إدخال أشكال جديدة للشركات التجارية تدعم الأنواع الثلاثة المعروفة :

* شركة ذات المسؤولية المحدودة.
* شركة التضامن.
* شركة المساهمة.

ظهر بموجب ظهور نوع جديد من الشركات هو شركة التوصية البسيطة.

(1)- R.Hamiani : Ministère délégué à la PME/PMI l'investissement en Algérie
In l'entreprise et Banque ouvrage collectif OPU 1994 P.78.

(2)- الجريدة الرسمية. رقم 67 لـ19 أكتوبر 1994.
المرسوم التشريعي 94-319 الصادر بـ 17 أكتوبر 1994 .

2-2 الهيئات الحكومية المساعدة :

قامت مختلف الحكومات في إطار سياسة إنعاش الإستثمارات، وترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء هيئات عديدة مساعدة على تطبيق هذه السياسة منها :

2-2-1 الوزارة المنتذبة للمؤسسات / الصناعات الصغيرة و المتوسطة :

يعكس إنشاء وزارة منتذبة للمؤسسات / الصناعات الصغيرة و المتوسطة منذ 1991، الإتجاه الجديد الذي تريد السلطات إعطاءه للسياسة الصناعية بالإعتماد على تهيئة أفضل للنسيج الصناعي، و لإزمتها المتمثلة في إمكانيات أكبر للأعمال جديدة، على عكس التوجه السابق الذي ركز على المركبات و المؤسسات الصناعية الضخمة، فأصبح في إطار السياسة الجديدة توجيه الإستثمارات نحو إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة بتعبئة الإمكانيات المتاحة في القطاع الخاص الذي يملك قدرات صناعية و بشرية هائلة لإتزال مستغلة في قطاعات ثانوية، يغلب عليها النشاط الطفيلي و المضاربة. و مع إنشاء هذه الوزارة و تعيين رجل أعمال من القطاع الخاص على رأسها، يعبر جليا على هذا التوجه بحيث ينتظر تقديم الكثير لهذا القطاع خاصة منها رفع القيود التي تعرقل نموه و تطوره، و قد عبر ذلك برنامج حكومة السيد مقداد سيفي في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الصناعية.

" توجيه الإهتمام نحو ترقية الصناعات ص.م الذي يمثل أحد أولويات برنامج الحكومة، لماله من فرص النمو، و توفير مناصب الشغل، فتتكفل الدولة بتدعيم الإستثمارات الخاصة في هذا القطاع"(1)

---

(1) Algérie Press Service l'Economie Mensuel Economique n°17 Sseptembre 1994 ed A.P.S P05.

و هو نفس الإهتمام الذي أولته حكومة غزالي في السابق و التي في عهدها تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة(1)

2-2-2 الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة المتوسطة ANPMI :

تم إنشاء هذه الوكالة بمساهمة كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (P.N.U.D) و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) و تعتبر هذه الوكالة حسب القانون الذي ينظمها ويسيرها هيئة الحكومة تنشط تحت و صاية الوزير المكلف بالصناعة الصغيرة و المتوسطة تهدف إلى ترقية و تطوير الصناعة الصغيرة و المتوسطة و مساعدتها بالاتصال مع الإدارات والمؤسسات و المتعاملين و المعنيين في هذا الإطار فتتكفل بـ:

- إنجاز دراسات عامة لإقتراح محاور التنمية الهادفة إلى تدعيم النسيج لصناعي و توسيعه.
- إنجاز دراسات قطاعية من أجل التعريف بالمشاريع الصناعية التي تساعد على الإندماج الوطني و التكامل بين الصناعة الكبيرة و الصناعة ص.م.
- القيام بدراسات لترقية مشاريع التقاول الصناعي للتحفيف من تبعية قطاع الصناعة للخارج.
- مسك البطاقة الوطنية للصناعة الصغيرة و المتوسطة و كل الإحصائيات المتعلقة بهذا القطاع، بالتعاون مع الهيئات المعنية.
- إنشاء بنك المعطيات الصناعية الذي يهدف خاصة إلى وضع تحت تصرف المتعاهدين، كل معلومة صالحة للتنمية و ترقية الصناعة الصغيرة، و المتوسطة.
- المبادرة بأعمال التكوين و تحسين المستوى في تقنيات إنجاز المشاريع و تسيير الصناعة الصغيرة و المتوسطة و تنفيذ ذلك.
- ترقية التعامل الصناعي الوطني و الدولي عن طريق تشجيع الإستثمارات الإجنبية داخل الوطن، و تسهيل إنشاء فروع مابين الأطراف الجزائرية و الأجانب.

---

(1)- أنشئت بموجب المرسوم التشريعي 92-283 لـ6 جويلية 1992 الجريدة الرسمية رقم 53 لـ 2 جويلية 1992

(2)- المادة رقم 05 من نفس المرسوم التشريعي 92-283.

- المشاركة مع الهيئات الوطنية و الأجنبية المكلفة بالملكية الصناعية، والإبتكار والبحث في التنمية، و ذلك لتقديم يد المساعدة للمتعاهدين بالمشاريع و إنجاز مشاريعهم.
- تقدير كل العقبات و العراقيل، التي تحدد من نشاط الصناعة الصغيرة والمتوسطة، وتقديم إقتراحات للسلطات العمومية المعنية لإتخاذ التدابير التنظيمية و النظامية لرفع هذه العراقيل.
- القيام بكل العمليات المالية التي تتعلق بميدانها و لاسيما أخذ الإشتراكات في رأس المال المؤسسات التابعة للصناعة ص.م.
- إنجاز دراسات تقييمية للمشاريع الصناعية ص.م لحساب المتعاملين الإقتصاديين.
-إنجاز التجهيزات لإستقبال مشاريع الصناعة ص.م لغرض بيعها و تأجيرها.

3-2-2 وكالة ترقية الإستثمارات : A.P.S.I

فتح قانون 93 للإستثمارات المجال أكثر للقطاع الخاص حتى يتدخل في مختلف مجالات الحياة الإقتصادية، و قد تدعم ذلك على مستوى الهيئات الحكومية بإنشاء هيئة جديدة تدعم دور الدولة في إنعاش القطاع الخاص، و هي "الوكالة" و كالة ترقية الإستثمارات و دعمها و متابعتها، بدورها تعتبر هيئة حكومية حيث تنشط تحت و صاية رئيس الحكومة.

تكلف الوكالة بمساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز إستثماراتهم، لاسيما المتعلقة منها بالأنشطة المقننة و بالسهر على إحترام الأجال القانونية لهذه الإنشطة.
- تؤسس الوكالة في شكل شباك و حيد يضم الإدارات و الهيأت المعنية بالاستثمار، و بهذه الصفة تقدم الوكالة في الأجال المحدد (أقصاه 60 يوم إبتداء من تاريخ الإيداع النظامي للتصريح و طلب الإستفادة من الإمتيازات) بناء على تفويض من الإدارة كل الوثائق المطلوبة قانون لإنجاز الإستثمار(1).

---

(1)- المادة 8 و 9 من مرسوم 93-12 المتعلق بترقية الإستثمارات.

مهام الوكالة النابعة من المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الإستثمارات 93-12 لـ 5 أكتوبر 1993.

المواد	المهام
المادة 3	تتلقى التصريح بالإستثار
المادة 6	تتلقى طلب الإمتيازات
المادة 8: البند 1 البند 2 البند 3	- تسهر على المدة القانونية للإجراءات و خاصة المرتبطة بالأنشطة. - منشاة تحت شكل شباك وحيد. - إن الوثائق المطلوبة قانونيا من أجل الإستثمار، تمد لمدة 60 يوم و هذا عن طريق تفويض الإدارات المعنية.
المادة 9	يبلغ بعد التقييم، قرار منح أو رفض الإمتيازات و كذلك المدة التي تدوم فيها الإمتيازات في حالة القبول، و هذا في اجال 60 يوم.
المادة 10	نشر قرارات الوكالة.
المادة 14	الوكالة بإمكانها تأجيل مدة تحقيق الإستثمار.
المادة 15	يقيم لحساب الدول، إتفاقيات الإستثمار من أجل إستثمارات ذات فائدة خاصة.
المادة 17 البند الأخير المادة 21 البند الأخير	الثروات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار بإمكانها تكون محل تنازل، في إطار التنظيم الجمركي و هذا بعد موافقة الوكالة.
المادة 21 البند 4	بعد تقييم الوكالة، الدولة بإمكانها أن تتكفل جزئيا أو كليا بالنفقات المتعلقة بالأجهزة الضرورية لإنجاز الإستثمار.
المادة البند 22	الدولة بإمكانها التكفل كليا أو جزئيا، بمساهمة أرباب العمل للنظام القانوني لضمان الإجتماعي، فيما يخص التعويضات المعطات لصالح المواظفين لمدة 5 سنوات بإمكانها أن تمدد بقرار من الوكالة.

المهام	المواد
إستثمار إعادة الهيكلة الموجه لإستعادة نشاط يمكن أن يستفيد من الإمتيازات المنصوص عليها في المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الإستثمارات و هذا بقرار من الوكالة.	المادة 36
إن تعدد الفرق يمكن أن تستفيد لمدة 5 سنوات و بإمكانها أن تمدد تحت تكفل أو رعاية الدولة لجزء من مساهمة أرباب العمل للنظام القانوني للضمان الإجتماعي و هذا بقرار من الوكالة.	المادة 37
المتعهد (الملتزم) بإستثمار الذي إستفاد من الإمتيازات لهذا المرسوم التشريعي يلتزم أمام الوكالة بمكافأة الإلتزامات المأخوذة من طرف المستثمر الرئيسي.	المادة 44
إن الإستثمارات التي هي في طور الإنجاز أو المنجزة في السنوات الخمس قبل نشر النص (أي منذ 5 أكتوبر 1988) بإمكانها أن تستفيد من الإمتيازات المقررة تحت طلب موجه للوكالة (التصريح باستثمار و طلب الإمتياز).	المادة 45
الإستثمارات هي محل متابعة من طرف الوكالة إلا في القوة القاهرة أو القصرى، إذا لم تحترم الإلتزامات المأخوذة في إطار إجراءات هذا المرسوم التشريعي، الوكالة بإمكانها أن تنزع جزئيا أو كليا الإمتيازات التي منحت من قبل.	المادة 46

source: Mutation Revue trimestrielle éditée par la chambre de commerce d'Algérie n°6 Dece 1993 p(36-37)

2-3 المنظمات المهنية و المالية:

تعزز الإطار التنظيمي والتوجيهي للإستثمارات الخاصة بهيئات ومنظمات عديدة متخصصة، أنشئت في صالح خدمة و ترقية هذا القطاع نذكر :

2-3-1 الغرفة الوطنية التجارة (C.N.C):(1)

إن الغرفة الوطنية للتجارة بإعتبارها مؤسسة صناعية تجارية أصبحت بموجب القوانين التنظيمية بعد سنة 1988 تشكل نواة للاعلام و وسيط في الإجراءات القانونية الجديدة أصبحت تمثل إطار هام حيث يلتقي فيه كل من المتعاملين الإقتصاديين المحليين و الأجانب. و قد انتظمت حسب فروع تشكل الإطار التقني و المهني للتنظيم و التشاور و التنسيق و دراسة جميع المسائل المرتبطة بسير مختلف الأنشطة الإقتصادية.

و بمقتضى القانون الأساسي للفرقة الوطنية للنجارة فإنها كلفت بالمهام التالية :

- المشاركة في إعداد القرارات الإقتصادية التي تتعلق بالاستثمار الإقتصادي الخاص فيما يتعلق بإختيار الإنشطة التي ينبغي أن تشجع و التكامل الإقتصادي و لاسيما مع الإستثمارات العمومية.

- و في إطار البرنامج العام للتجارة و على أساس الأولويات المقررة على الغرفة أن تعد برمجة تموين القطاع الخاص المنتج و تسهر على الغرفة أن تعد برمجة تموين القطاع الخاص المنتج وتسهر على تسييره وإنسجامه و متابعة إنجازه.

و في هذا الإطار يتميز التكفل بالإستثمار الإقتصادي الوطني الخاص من قبل الغرفة الوطنية للتجارة بما يلي :

---

(1)- C.N.C la Chambre Nationale de Commerce.

أ.من ناحية الإنشغالات :

تخفيف الإجراءات و تخفيف أجال الدراسة مع الحرص على إبقاء حجم المعلومات اللازمة للدراسة التقنية للمشروع علما بأن مشاركة المستثمرين في إعداد القرار تؤدي إلى شفافية أكيدة في دراسة ملفات الإستثمار.

ب . من ناحية الطريقة:

تتركز الإجراءات على لامركزية المستويات المختلفة لاتخاء القرار التي تساهم في تحقيق الإستثمار.

- السلطات المحلية فيما يخص تسليم الأراض المعدة لإقامة المشروع.
- البنوك فيما يخص القروض.
- الفروع التجارية فيما يخص استيراد التجهيزات و حاجيات التشغيل.

و إستمرت الغرفة الوطنية في تأدية هذا الدور إلى غاية النصف الثاني من سنة 1992 حيث تم إلغاء دورها في مجال إستراد لسلع التجهيزية و المواد الأولية و النصف المصنعة للقطاع الخاص، و حل محلها لجنة تشارك فيها العديد من الوزارات تعرف بلجنة (ad hoc) شكله سنة 1992 و أخذت عاتقها فحص طلبات المتعاملين (خواص و عموميين) لتحويل الواردات التي يفوق مبلغها 100.000 دولار و في حالة العكس فعلي المتعامل التفاوض مع البنوك. (1)

(1)- C.E.N.E.A.P Etude sur la PME dans l'industrie en Algérie Op Cité P10.

2-3-2 الجمعيات المهنية :

أقدم الخواص، بموازاة تدخل السلطات العمومية في تنمية و تطوير تدخل القطاع الخاص في المجال الصناعي (ترقية الصناعة ص.م)، بتنظيم و توسيع تحركهم من خلال تأسيس العديد من الجمعيات و المنظمات المهنية، و قد كان ذلك ممكنا بفضل قانون الجمعيات الذي سمح بظهور الجمعيات التالية :(1)

- الكنفيدرالية الجزائرية لأرباب العمل C.P.A
- الكنفيدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائرية C.G.E.O.A
- الكنفيدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين C.N.P.A
- جمعية كنفيدرالية المقاولية L'A.C.E

تعمل مختلف هذه الجمعيات بفضل تدخلها على رسم دورها في الخريطة الأقتصادية للبلاد، سواء بالتكامل مع القطاع العام أو الإحلال محله للتكفل الفعلي لمتطلبات التنمية، وكانت مطالبهم تعكس إلحاحهم غلى المساواة بين كل المتعاملين الوطنيين خواص و عموميين فيما يتعلق بتوزيع المواد الأولية و التموين، على أسس و مقاييس تستند على مبدأ الفعالية أو الجدوى الإقتصادية لاعلى قوانين المؤسسة، و من بين أهم مطالبهم. هو دعوة السلطات العمومية على تصفية القطاع العام عن طريق فتح المجال للمساهمة في رأس مال المؤسسات الإقتصادية، وذلك في إطار برنامج الخوصصة الذي ينتظر مباشرته مع السداسي الثاني من سنة 1995 بعد وضع الإجراءات القانونية و التنظيمية الخاصة به. كما يمكن أن نتطرق إلى الجمعيات التالية المخصصة:

---

(1) - La.C.A.P : Confédération Algérienne du patronat.

La C.G.E.O.A : Confédération Générale des opérateurs Economiques Algériens

La C.N.P.A : Confédération Nationale du Patronat Algérien.

L'A.C.E : Association Confédérale des Entrepreneurs.

C.E.N.E.A.P : Etude sur les PME. Dans l'Endustrie en Algérie P23-24 OP Cité.

2-3-2-1 جمعية البورصة الجزائرية للمقاولة الباطنية و الشراكة:

L'ASSOCIATION Bourse Algérienne de Sous-Traitance et de Partenariat (B.A.S.T.P)

في إطار الإهتمام بالتكامل الصناعي، و تحقيقا لمتطلبات السياسة الصناعية الشاملة تأسست البورصة الجزائرية للمقاولة الباطنية و الشراكة، حيث تعتبر الإطار الذي يتم فيه :

- الجميع مابين مختلف المتعاونين الإقتصاديين عمومين و خواص.
- مناقشة مختلف المشاكل دون قيود بيروقراطية.

و ينتظر بفضل تنظيمها المستقل أن تشكل أداة عملية في مجال التعاون الوطني والجهوي و الدولي، و التنظيم العقلاني لعلاقات المقاولة الباطنية و الشراكة بين وحدات الإنتاج و ذلك كبنك للمعلومات و التنشيط و ترقية النشاط الصناعي.

تهدف هذه الجمعية من خلال نشاطاتها المتعددة إلى تقديم المساعدات لمختلف الشركاء وخاصة لقطاع الصناعة ص.م من خلال :

1- القيام بتحقيقات صناعية بغرض دراسة إمكانيات المقاولة الباطنية في مجال الإنتاج والخدمات وقنوات التوزيع و المنافذ الموجودة و الممكنة.

2- ترقية العلاقات فيما بين المؤسسات في مجال المقاولة الباطنية و الشراكة على المستوى الوطني و الدولي في جميع المجالات الإقتصادية.

3- ترقية الإنتاج الوطني من أجل المساهمة في إحلال السلع المستوردة.

4- الإستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية الموجودة و التي يتم إنشاؤها حسب حاجة الإقتصاد والمساهمة في العمل التنموي بتكثيف النسيج الصناعي.

5- مساعدة الأعضاء المنخرطين في مجال التوجيه حول مجالات الإستثمار من خلال المعلومات التقنية و الإدارية الضرورية.

6- عرض لخدمات تقنية في مجال التسيير بغرض تحسين طاقات الوحدات التي تقدم بالمقاولة الباطنية. و تشخيص المؤسسات من أجل إرشادها حول الإجراءات الضرورية التي يجب اتخاذها بغرض تحسين التسيير في المجال التقني و التكوين و التجهيزات.

7- تقدم الإستشارة للمؤسسات في الميدان التقني و القانوني و التجاري و المالي و اعداد عروض للقيام بنشاطات المقاولة من الباطن.

8- تنظيم مشاركة المؤسسات الأعضاء في المعارض الوطنية الجهوية و الدولية للمقاولة الباطنية.

9- إصدار مذكرة إعلامية (المجال التقني و الإقتصادي) حول فرص المقاولة الباطنية.

2-3-2-2 الجمعية الجزائرية لإنشاء و ترقية المؤسسة :

L'Association Algérienne pour la création et la promotion de l'entreprise (A.C.P.E)

كان كل من الطابع المركزي للتمية، و غياب سياسة ديناميكية لصالح المؤسسة، و حرية عمل وفق قواعد السوق، الأسباب الأساسية التي عرقلت نمو و تطور المؤسسات الإقتصادية في الجزائر. و بالرغم من المساهمة الأخيرة في ترقية الإستثمارات عن طريق خلق نسيج صناعي عام بدون شك، إلا أنه لم يتمكن من الأسئلة الحالية، التي تعيق العمل التنموي والتي لها علاقة:

- بتوقف الطاقات الإنتاجية القائمة
- الثقل الكبيرللعبئ الضريبي و الشبه الضريبي
- عدم القدرة على تجديد عوامل الإنتاج.
- غياب إستراتيجية واضحة للنمو

أمام هذه الوضعية جاءت الجمعية الجزائرية لإنشاء وترقية المؤسسة بغية توحيد الجهود في خدمة الأهداف المسطرة التي ينتظر منها وضع الإجراءات التي تسمح بالتكيف مع قواعد

السوق و البحث عن الأساليب الأكثر مواء مة التي تسمح بتحقيق مستويات نمو مقبولة. كما تؤدي إلى تدعيم التعاون و ترقيته بين المؤسسات على المستوى الوطني و المغاربي و الدولي. وتدخل مهمة هذه الجمعية في :

أ- ترقية الشراكة : (Promation du Partenariat):

يسمح الأهتمام الصناعي الحالي (الترشيد، التنويع، تعظيم الإنتاج، بناء نسيج صناعي، إنشاء مناصب عمل، إحلال الواردات عن طريق الإنتاج)، يضاف إليه التجربة المتراكمة لى المتعاملين للاقتصاديين تسمح بدفع التعاون الإيجابي بين المؤسسات. و هنا تظهر الأهمية أمام المؤسسات/الصناعية الصغيرة المتوسطة لتحسين النوعية و توسيع تشكيلة الأنتاج.

و لمساعدة المؤسسات/الصناعات الصغيرة و المتوسطة على تجاوز الصعوبات المرتبطة بالأعمال المتعلقة بالشراكة. فجمعية A.C.P.E سطرت مجموعة من الأهداف :

- تحسيس المؤسسات / الصناعات ص.م المتعلقة بالشراكة و التعاون الصناعي بين مختلف الأطراف.
- البحث و التعريف بالمتعاونين الصناعيين الإجانب الموجودين في الميدان و القيام بالاتصالات الضرورية.
- التحرى عن المشاريع التي تحفز المتعاملين الأجانب و توزيعها على مستوى الصناعي ص.م (PMI) الجزائرية و الإتحادات المهنية.
- إقامة اعلاقات بين الصناعة ص.م مع الهيئات التي تتدخل في اعدد عمليات التعاون الصناعي.
- تدعيم مؤسسات الصناعة ص.م في توفير عرض يتلاءم و الطلب، البحث عن الدعم المالي لتحقيق المشاريع.

ب- إنشاء الفروع :

تعمل جمعية A.C.P.E في إطار مهامها بترقية نشاط التعاملي وذلك من خلال إدماج عملية إنشاء مؤسسات مختلفة في إطار الإستراتيجية الشاملة لإعادة هيكلة النشاطات الإنتاجية، وذلك بإشتراك جميع الطاقات (القطاع العام و القطاع الخاص الوطني و رأس المال الأجنبي).

و يتعلق الأمر أساسا بترقية المؤسسات/الصناعية ص.م باعتبارها قطب للتنمية وذلك من خلال :

- ضمان علاقات ثابتة مع الهيئات الوطنية و الدولية للترقية الشراكة.
- تعبئة فرق المسيرين من إطارات و تقنيين لتقديم خبراتهم
- تطوير نشاطات التكوين و التأهيل لصالح المستثمرين.

2 -3-3 الشركات المالية:

لقد فتحت التوجهات الجديدة في السياسة المالية الباب أمام الخواص و الشركاء الأجانب لإنشاء مؤسسات بنكية خاصة.

أ- الشركة المالية الجزائرية-الأوروبية (La Finalep) (1)، كما يشير إسمها هي شركة مختلفة جزائرية أوروبية للمشاركة برأس مال قدره 125 مليون دينار جزائري، أنشئت في 30 أفريل 1991 بين بنوك جزائرية :(بنك التنمية المحلية 35% القرض الشعبي الجزائري 25%) إلى جانب مساهمين أوروبيين (الصندوق المركزي للتعاون الإقتصادي 24%، و البنك الأوروبي للإستثمار 14%، ومؤسسة ألمانية للإستثمار 2.0 %).

La Finalep : (Financière Algéro-Européenne de Participation)

(1)- SEKAK : Le Partenariat En Algérie "cadre institutionnel et réglementaire" Forum International du Partenariat et de l'investissement en Algérie.

Hôtel Hilton "Pins Maritimes" 15au 18 Juin 1993

تمثل مهمة الشركة في توقية المؤسسات أو الصناعية الصغيرة و المتوسطة بالمشاركة الجزائرية- الأوروبية و هذا في كل مجالات النشاط الأقتصادي و ذلك بالتدخل في:

- إنجاز دراسات ذات مردودية.
- البحث مصادر التمويل المشاريع.
- تقديم دراسات تقنية لإقتصادية (التركيب المالي).
- و ضع قروض المشاكل و قروض على شكل حسابات جارية.

شركة فينالاب، تخضع لحكم داخلي خاص يضمن تغطية و توزيع الأخطار ، إن مجموع المساهمات في رأس المال الخاص لإيتجاوز 80% من راس المال الشركة.

ب. شركة الخدمات المالية و الإستثمار : (Ma SOFIN) (1) :

هذه الشركة و على غرار الشركة المالية (La FINALEP)، هي شركة مالية مختلطة، ورأسمالها تملكه شركة الإستثمار و التحويل الجزائرية (IFA) و أحد أكبر البنك التجارية الأوروبية تهدف (La SOFIN) إلى تقديم خدمات مالية تتعلق بـ :

- إعداد الدراسات التقنية و الإقتصادية للمشاريع الصناعية لفائدة المتعاملين الجزائرين أو الأجانب.
- تطور التعاملية الصناعية (Partenariat industriel)
- تقديم معلومات و إستثمارات في مجال إنشاء المؤسسات.
- المساهمة في تمويل المشاريع.
- تعبئة الموارد المالية المحلية أو بالعملة الصعبة.

---

(1) - Dr.L.GOUMIRI Société de Service financiers et d'investisseme Symposium National sur les oppotunites de financement dans le nts (SOFIN).partenariat et la PMI Organisé par prospeco-conseil les 9 et 10/11/1992 Hotel el-Aurussi Alger.

خاتمة الفصل :

لقد إرتأينا في الفصل الرابع من دراستنا هذه ، بحث الإطار القانوني و المؤسساتي الذي تطورت في نطاقه الصناعات ص.م ، فحسب الدراسة التي قمنا بها ، إن الصناعات ص.م في الجزائر تجمع بين شكلين قانونيين من المؤسسات هما المؤسسات الصناعية ص.م العامة ، التي نشأت و تطورت بفضل الدور الذي لعبته الجماعات المحلية في التنمية الصناعية ، في إطار قانوني البلدية والولاية ، م مختلف المراسيم التنظيمية الأخرى، المؤسسات الصناعية ص.م الخاصة التي نشطها الإستثمار الخاص في إطار قوانين الإستثمارات منذ الإستقلال الى يومنا هذا، والشيئ الذي توصلنا إليه من خلال البحث هو غياب الإطار القانوني الواضح ينظم هذه الصناعات و يحدد معالمها و مجالات تدخلها ، فلوحظ نقصا كبيرا في الجانب التنظيمي والتوجيهي ، مما خلق صعوبات كبيرة في تحديد طبيعة هذه الصناعات ، و أيضا متابعة تطورها ونموها . كما لوحظ أيضا غياب الإنسجام بين الخطب السياسية و الإهتمام الرسمي من جهة وواقع هذه الصناعات .

الخاتمة العامة

الخاتمة:

يمكن تلخيص محتوى هذه الدراسة العلمية في مختلف جوانبها في الإستنتاجات العامة التي تم التوصل إليها من خلال الوقوف على وزن و مكانة الصناعات ص.م في الإقتصاد الجزائري وأيضا تحليل دورها الإقتصادي والإجتماعي الذي تلعبه. بإعتبارها نمط صناعي إعتمدت عليه الجزائر بموازاة الصناعات الثقيلة الكبيرة التي ميزت السياسة الصناعية منذ بداية عملية التخطيط.

و إذا كانت هذه الدراسة حسب محتواها وأقسامها ، قد قدمت الإطار العام لمفهوم الصناعات الصغيرة و المتوسطة و مختلف الأشكال التي تأخذها، و كذا البحث في الأطروحات المدافعة عن مثل هذا النمط في البلدان النامية، و بالتالي الوقوف من خلال تحليل واقع الصناعة الجزائرية على المكانة المعطاة لهذا النمط (نمط الصناعات الصغيرة و المتوسطة) في نطاق الإختيارات الصناعية على ضوء البرامج الإستثمارية المخططة أو المنفذة.. و السياسة العامة المتبعة، فإنه يمكن القول بأن هذه الصناعات ماتزال تحتل مكانة ثانوية، و ذلك رغم التحول الكبير الذي عرفه الإقتصاد الجزائري منذ بداية الثمانينات، فلم تتمكن السياسة الجديدة من تجنيد كل الطاقات الصناعية المتاحة في البلاد، حيث إصطدم ذلك بالعديد من القيود و العراقيل.

و بناء على ماتقدم يمكن صياغة مجموعة من الإستنتاجات التي تتوج إفرازات مرحلتي تطور السياسة الصناعية و الإختيارات المحددة لها و مدى إنعكاس ذلك على تطور دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة، ثم إقتراح السبل الكفيلة بتجنيد كل الطاقات المتاحة و إستخدامها إستخداما فعالا، لاسيما في ظل الوضعية الإقتصادية الصعبة التي تعيشها الجزائر.

الإستنتاجات:

إنطلاقا مما سبق يمكن الوقوف على نوعين من الإستنتاجات، أما النوع الأول فيتعلق بالإطار العام الذي يخص هذه الصناعات من حيث المفهوم و المكانة التي تحتلها في سياسة التنمية، و أما النوع الثاني فيمثل تلخيصا لمكانة و وزن هذه الصناعات في الإقتصاد الجزائري بإعتبارها الحالة المدروسة في بحثنا هذا، و نظرا للتداخل الوثيق بين هذين النوعين من الإستنتاجات فقد إرتأينا تقديها مع بعضها البعض على النحو التالي:

1- ليست الصناعات ص،م / المؤسسات ص،م متجانسة إلا من حيث كونها بناءًا تركيبيا وطنيا، مع أنها في الواقع مكونة من أنماط متباينة عديدة، و تظهر بخصائص مختلفة، و تتضمن أنشطة منظمة مختلفة، مثل الصناعات المنزلية و الصناعات البسيطة التي تقترب أكثر إلى الحرفة، وأيضا الصناعات المتقدمة تكنولوجيا و المتسمة ببعض التعقيد. و هذه الأنشطة تقع إما في المناطق الريفية و إما في المناطق الحضرية، و هي في طبيعتها إما متواصلة أو مؤقتة، و يمكن تصنيفها على أنها تنتمي في عالم الإقتصاد إما إلى القطاع الرسمي و إما القطاع غير الرسمي.

2- إن فكرة الصناعات ص،م هي في جوهرها مفهوم نسبي، يتوقف قبل كل شيئ على مستوى التصنيع في البلد، بحيث أن معيارًا مفيدًا (أكان عدد الموظفين ، أو رأس المال المستثمر، أو حجم المبيعات،....) سيؤدي إلى قيم إبتدائية مختلفة في البلدان النامية التي تجد نفسها عند مستويات مختلفة من التصنيع.

3- رغم الإختلاف و عدم التناسب الذي يميز ص،ص،م ، فهناك بعض الخصائص المشتركة بينها، تمكن من إدارتها، وتشغيلها، و ملكيتها.

4- ليس هناك إتجاه نحو الإلغاء التدريجي للصناعات الصغيرة و المتوسطة حتى في أكثر الإقتصادات الصناعية تطورا، بل ظلت هذه الصناعات منافسة قوية للمؤسسات الصناعية الضخمة، أدت إلى بروز إهتمام متزايد بها في السنوات الأخيرة. حيث أدركت العديد من البلدان الدور الذي تقوم به هذه الصناعات في توسيع الإنتاج الصناعي و تنويعه و في تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية، فقد أثبت هذه الأخيرة أنها تتسم بطابع إبتكاري متميز فيما يتعلق بإستحداث منتجات و عمليات جديدة. و هذا يبين بوضوح أنه لايجوز ربط إرتفاع نسبة الصناعات ص،م بالتخلف الإقتصادي، و إنما تعتبر هذه الصناعات على النقيض، جزءًا هاما من عملية التصنيع الديناميكية.

5- يعتبر النقاش حول الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر قديم نسبيا، لأنه كان معاصرًا للإستقلال. فقد ظهر في الوقت الذي كان ينبغي إتخاذ قرار بشأن إختيار نموذج للنمو يرتكز على الصناعة الكبيرة. و قد تم تسوية هذه المسألة منذ بداية الستينات بفضل السياسة الصناعية والإختيارات الصناعية التي ميزت مسيرة التنمية الإقتصادية في الجزائر.

6- شكلت عشرية الستينات و السبعينات في الجزائر بنية إرساء القاعدة المادية للإقتصاد الوطني ككل، و هي بالتالي تمثل مرحلة إقامة و توسيع الصناعة الكبيرة، إنطلاقا من النموذج التنموي المتبع و القائم على الصناعة الثقيلة بإعتبارها الأسلوب الكفيل بإحداث التنمية الشاملة المتكاملة. ولم يكن للصناعات ص،م خلال هذه المرحلة إلا دورا ثانويا، فقد إعتبرت كصناعات تابعة للصناعات الكبيرة، فلم يتسن لبرامج تطويرها و تنميتها خاصة منها التابعة للقطاع العام (ص،ص،م، العامة) من تحقيق الأهداف المسطرة، فقد ظلت أبعادها محدودة في غالب الأحيان ونتائجها، و كل تطور حاصل فيها كان على هامش المخططات، و على مستوى الخطاب السياسي فقط. فكان للإختيارات الصناعية أنذاك أثرًا كبيرًا على تهميش هذه الصناعات.

7- لقد تعززت مكانة هذه الصناعات في المرحلة الثانية ما بعد 1980 بالنتائج التي حققتها السياسة الصناعية خلال المرحلة الأولى، فأخذ الإهتمام بها يزداد و يتجسد ميدانيا يتوسع تدخلها، خاصة بالنسبة لتلك التابعة للقطاع الخاص. و لقد إرتبطت أهمية الإعتماد على هذا النمط من التصنيع أساسا بالظروف الإقتصادية الصعبة، التي أصبح يعيشها الإقتصاد الجزائري، و أيضا بالسياسة الجديدة المنتهجة إبتداء من الثمنينات في إطار التوصيات و الإجراءات التي فرضتها الإتفاقية مع صندوق النقد الدولي، حول عملية إعادة الجدولة للديون الجزائرية - خاصة مع بداية التسعينات -

8- لقد أظهرت النتائج المحققة في إطار السياسة المتبعة وجود فراغ قانوني و مؤسساتي ينظم ويوجه، و يدعم هذه الصناعات، و يعود ذلك:

* غياب الرؤية الشاملة و التصور الواضح لعملية التنمية، فمختلف المحاولات التي تمت كانت عبارة عن نسخ لتجارب البلدان الأخرى.

* ليس هناك برنامج خاص و دقيق و كامل لكيفية إشراك و إدماج هذه الصناعات حتى تلعب دورها المنتظر منها في عملية التنمية.

* غياب وجود هيئات وطنية أو محلية تسهر على متابعة و تدعيم هذه الصناعات و التنسيق بينها و بين مختلف القطاعات الأخرى.

* هناك تباعد كبير بين الخطاب السياسي و الواقع الإقتصادي في علاقتهما بتطوير و تنمية هذه الصناعات.

9- لقد كان تحليل وضع المؤسسات ص،ص،م في الجزائر أمر على درجة كبيرة من العسر وذلك بسبب عدم توفر سلاسل زمنية من البيانات الشاملة و المفصلة، و عليه فإن الدراسة التي قدمنها تعتمد أساسا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ، و مهما يكن من النقص الذي يعتريها، يمكن إعتماد تلك الدراسة لتحديد إتجاهات تطور و وزن المؤسسات ص،ص،م و التي يمكن تلخيصها فيمايلي:

* لقد بقت حصة ص،ص،م في الإنتاج الصناعي ثابتة نوعا ما خلال الفترة 1984-1991 رغم أن عدد المؤسسات قد عرف زيادة معتبرة خاصة بالنسبة تلك التابعة للقطاع الخاص.

* تتركز المؤسسات ص،ص،م في الجزائر في مجالات الصناعات التي تعتمد على تقنيات إنتاج بسيطة و كثيفة العمل، و في عمليات التصنيع التي تستخدم مواد خام متفرقة المصادر.

* لقد تبين أن إنتاجية العمل التي هي من أهم العوامل المؤثرة في نمو م،ص،ص،م كانت متدنية جدًا لدى المؤسسات ص،ص،م العمومية عكس تلك المحققة في المؤسسات الخاصة، فلقد كانت قريبة من تلك المسجلة في المؤسسات الوطنية الكبيرة.

التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة من أجل تعزيز المؤسسات ص،ص،م:

1- من البديهي أنه يتعين تكييف السياسات العامة و البرامج الرامية إلى تعزيز دور ص،ص،م تبعا للظروف و الموارد و المهارات المحلية، و لاسيما المهارات المتوفرة لدى منظمي المشاريع، على أن تؤخذ في الحسبان مصاعب التشغيل و الأولويات التي تواجهها هذه المؤسسات. كما أن أي برنامج إنمائي يجب أن يراعي عنصري الكمية والتنوع في كل مؤسسة من المؤسسات لدى القيام بتنظيم الدعم و المساعدة و إختيار المجموعة المستهدفة منها.

والمؤسسات الصغيرة مبعثرة على مسافات متباعدة، و لذلك فهي في معظم الأحيان تتصف نسبيا بأنها يتعذر الوصول إليها و يصعب على وكالات الإنمائية تحديدها و تبادل الإتصال معها. ويتطلب توفير خدمات الدعم في الميادين الكالية و الإدارية و التقنية وجود إتصال مباشر مع أعداد كبيرة من المؤسسات المنفردة. و بالتالي تستلزم برامج التنمية الصناعية الموجهة إلى الفرعي للـ ص،ص،م وجود شبكة واسعة من الفروع مترابطة مع عدد من المراكز المتخصصة المهام أو الموارد أو الخدمات. كما أنها ، قبل كل شيئ تتطلب وجود موظفين مهرة و مدربين تدريبا دقيقا ويشكلون مصدرا موثوقا من مصادر العون إلى الصناعيين و منظمي المشاريع الذين يغامرون بروؤس أموالهم و عملهم، ويمثل توفر مثل هذا البرنامج الإنمائي ذي الأهداف و الغايات المتعددة والمركبة إستثمارا جوهريا كما أنه بذاته يتطلب إدارة فعالة إن كان يتوخى تحقيق الغاية منه.

2- إن الواقع الراهن للـ ص،ص،م يشير إلى غياب عدة شروط ومقومات لابد من وجودها إذا ما أريد لهذه الصناعات أن تحقق كفاءة أدائها، و ذلك لأن تردي أدائها راجع إلى التأثيرات السلبية للبيئةالإجتماعية و الإقتصادية التي تعمل في إطارها.

و قد سبق و أن تبينا من خلال تحليل واقع هذه الصناعات عبر الفصلين الثاني و الثالث التي تشتمل عليها دراستنا أن أهمية هذه الصناعات و دورها في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية يتطلب مزيدا من الوضوح فيما يتعلق بتحديد أبعادها و نطاق تدخلها، و أيضا الغرض من إقامتها. كما يتطلب تحديدا دقيقا للشروط الكفيلة بتطويرها و تنميتها .

كما تبينا أن هذه الصناعات محتاجة إلى وجود إطار قانوني و مؤسساتي فعال يمكنها من خلاله أن تستفيد من المزايا الممنوحة لها، و إلى جانب ذلك فإن هذه الصنتعات تحتاج إلى إيجاد هيئات ومصالح ذات كفاءة من أجل ترشيد سبل حفزها و الإهتمام بتوفير مزيد من الموضوعية في طريقة توجيهها و تأطيرها.

و لكي يتسنى لهذه الصناعات من أداء دورها الإستراتيجي في التنمية الإقتصادية و المساهمة في تصحيح بعض الإختلالات على مستوى السياسة العامة (التوازنات الكبرى)... فإنه لابد أن تستند هذه الصناعات على أسس سليمة، و بقدر النجاح في إيجاد أسس قابلة للتطور التدريجي و النضج المرحلي بقدر ما تستطيع هذه الصناعات من تأدية دورها بكفاءة. و في الواقع أن كفاءة الأداء ماهي إلا إنعكاس لوجود إستراتيجية تنموية فعالة، و لوجود إطار قانوني و مؤسساتي ملائم، وكذلك فإنها إنعكاس لنمو بيئة مشجعة.

3- المحيط المؤسساتي الملائم:

حتى تؤدي هذه الصناعات الدور المنتظر منها في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية على أحسن وجه، كما يشترط حصر و تقييم مجموع الأحكام التشريعية و التنظيمية المؤطرة لها، ثم القيام بعمل من شأنه تبسيط و مراجعة و ملائمة هذه الأحكام للتوصل إلى نصوص منسجمة ومطابقة لتوجيهات الإقتصادية الجديدة، و متطلبات إقتصاد السوق. حيث تتضمن على إجراءات تشجيعية وتحفيزية تعمل على توسيع مجال تدخل هذه الصناعات، خاصة في المناطق الريفية بتشجيع إقامة وإنشاء المناطق الصناعية الجديدة.

4- ضرورة تعزيز دور الوكالة الوطنية لترقية الـ ص،ص،م:
إن نقطة البداية، بل و الأساسية في إعطاء دفعة قوية لتنمية الـ ص،ص،م يكمن أولا في الوقوف على إمكانياتها القائمة و تطويرها، و العمل على إنشاء صناعات جديدة. و هذا يتطلب ضرورة تدعيم دور كل من الوكالة الوطنية لترقية الـ ص،ص،م و الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار في تنمية الـ ص،ص،م على أن يكون من أهدافها الرئيسية:

أ- تحديد مفهوم للـ ص،ص،م طبقا لمراحل التنمية الصناعية المختلفة.

ب- إجراء مسح شامل للـ ص،ص،م حسب نشاطها الإنتاجي.

ج- تحديد درجة إمكانية مساهمة الـ ص،ص،م في خطط التنمية الصناعية و ذلك بتقسيم هذه الصناعات إلى مجموعات حسب ما تستخدمه من أساليب إنتاج، كفاءة العاملين بها و الطاقات الإنتاجية العاطلة..

د- أن يجري هذا المسح بصفة دورية منتظمة للتعرف على إمكانيات الـ ص،ص،م بصفة مستمرة.

هـ- إجراء دراسات الجدوى المتعلقة بهذه الصناعات للتأكد من أهميتها و الموافقة عليها.

و- إجراء عملية الربط و التنسيق بين المؤسسات العمومية الإقتصادية و الـ ص،ص،م متى كان ذلك ضروريا.

5- دور المؤسسات العمومية الإقتصادية (القطاع العام):
إن سيطرة القطاع العام على الجزء الرئيسي من النشاط الصناعي من جهة، و على قيامه بكافة أو غالبية المراحل الإنتاجية للمنتجات التي تقوم بإنتاجها من جهة أخرى، أوجد له العديد من المشاكل، لذا فإنه يبدو من الضروري أن يعيد النظر في تحديد أي الصناعات و المراحل الإنتاجية في الصناعات المختلفة أكثر فاعلية له، و أيها تمثل عبئا عليه و من ثم يتركها للـ ص،ص،م القادرة على إنتاجها.

و هذا يقتضي ربط الـ ص،ص،م حسب ملامة ما تستخدمه من أساليب إنتاج للعمليات الصناعية التي يتطلبها النشاط الإنتاجي بمؤسسات القطاع العام الصناعي.
و في هذا الصدد فإنه يبدو من المهم أن توضح بإن عملية الترابط و التنسيق بين المؤسسات العمومية الإقتصادية و الـ ص،ص،م ذو أثر فعال لتنمية كلا القطاعين. فبالنسبة للقطاع العام يمكنه الحصول على المنتجات بتكلفة أقل مما لو قام بإنتاجها، كما أنه يجنب الـ ص،ص،م مواجهة مشكلة التسويق و الحصول على المواد الخام.

6- إنشاء مؤسسة تمويلية متخصصة لتمويل الـ ص،ص،م من شأنها توجيه إهتماماتها إلى تنمية وتطوير هذا القطاع، كما هو معمول به في البلدان الصناعية. حيث توجد مؤسسات تمويلية تختص في التعامل مع الـ ص،ص،م . كما يمكن أن تكون هذه المؤسسات التمويلية تابعة للقطاع الخاص.

إن دراستنا للـ ص،ص،م كما هي مفصلة في هذا البحث جاءت لتبحث في وزن و مكانة الـ ص،ص،م في الإقتصاد، و قد تبين أنه يمكن لهذه الأخيرة أن تلعب دور كبيرا في إعادة بعث الإستثمارات الصناعية في الجزائر، و منه التنمية الصناعية التي عرفت تراجعا منذ بداية الثمانينات. و إنطلاقا من هذه الميزة الأساسية يطرح علينا سؤال جوهري في ختام هذه الدراسة يجعلنا ننتقل بالدراسة من المستوى الكلي إلى المستوى الجزئي، و قد جاء هذا السؤال مركبا كمايلي:

- ماهي خصوصيات هذه الصناعات حتى تعتبر أكثر ديناميكية من الصناعات الكبيرة؟
- ماهي طبيعة التنظيم الذي تتبعه، خصوصيات الإدارة والتسيير، مشاكلها الداخلية...؟
و هوسؤال يمكن أن يكون إشكالية دراسة أخرى تهتم بالطبيعة التنظيمية و التسييرية لهذه الصناعات.

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الصفحة

قائـــمـــة الـــمـــراجـــع

قائمة المراجع

I- قائمة المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1- التير (سمير).- تنظيم و تطوير المشروع الصناعي .- بيروت : مؤسسة الانماء العربي ، 1978

2- الشرقاوي (ممدوح فهمي).- الصناعات الصغيرة و تنميتها .- القاهرة :معهد التخطيط القومي 1981

3- الندوة الوطنية للمؤسسات .- الجزائر : الوكالة الوطنية للنشر و الاشهار ، 1989

4- اوكيل (م.س.).- وظائف و نشاطات المؤسسة الصناعية .- الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992

5- برايسة (هواري).- التنمية الصناعية/تر.دويدار م.س. .- القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية ، 1970

6- بن أشنهو (عبد اللطيف).- تكوين التخلف في الجزائر .- الجزائر : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1979

7- بن أشنهو (عبد اللطيف).- التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط :62-80 .- الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982

8- بن حسين (م.ل.).- دروس في الاقتصاد.- مكتب العمل العربي ، 1991

9- بهلول (م.ح.).- الاستثمارات و إشكالية التوازن الجهوي .- الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب 1990

10- بوادقجي (عبد الرحيم).- التنمية الاقتصادية .- دمشق : المطبعة الجديدة ، 1977

11- بومباك (ك.).- أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة.- عمان : مركز الكتب الاردني ، 1989

12- توفيق (إسماعيل).- أسس الاقتصاد الصناعي و تقييم المشاريع.- بيروت : معهد الانماء العربي ،1981

13- جيلينيه (أ).- المشروع الخلاق : دراسة للاقتصاد المتقدم و المجتمع /تر. باهر م.ع.- القاهرة : دار النهضة للطبع و النشر ، 1986

14- حبيب (كاظم).- معهد التنمية الاقتصادية .- دار الفارابي ، 1980

15- دويدار (م.).- مبادئ الاقتصاد السياسي.- الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، د.ت.

16- سايتز (ج.ل.).- السياسات التنموية/ تر.حمارنة س.- عمان : دار عمار ، 1990

17- سبنسر هل (ج.).- منشآت الاعمال الصغيرة/ تر.بطرس ح.-القاهرة : الدار الدولية للنشر و التوزيع ، 1989

18- ستوليرو (ل.).- الموجب الصناعي / تر.هالة ح.- بيروت : منشورات عويدات ، 1972

19- شافعي (م.زكي).- محاضرات في التنمية و التخطيط.- بيروت : جامعة بيروت ، 1973

20- طرطار (أحمد).- الترشيد الاقتصادي للطاقات الانتاجية في المؤسسة.- الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1983

21- لانغ (أوسكار).- التخطيط و التنمية الاقتصادية .- دمشق : 1965

22-يموت (عبد الهادي).- التعاون الاقتصادي العربي و أهمية التكامل في سبيل التنمية ...- بيروت : معهد الانماء العربي ، د.ت.

23- مرسي (فؤاد).- التخلف و التنمية : دروس في التطور الاقتصادي.-بيروت : دار الوحدة ، 1982

24- هني (أحمد).-إقتصاد الجزائر المستقلة.-ط.2.- الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 199[illegible]

25- والعلو (فتح الله).- الاقتصاد السياسي : مدخل للدراسات الاقتصادية.-ط.2.- بيروت : دار الحداثة ، د. ت.

26- ويليامز (ب.).- إقتصاديات التنظيم الصناعي /تر. نازي س.- القاهرة : دار الفكر العربي ، 1970

27- يلس (شاوش بشير).- تجربة الجزائر في مجال المخططات البلدية التنموية .- وهران : جامعة وهران ، 1989

28- يونس (عبد الغفور).- التنظيم الصناعي و إدارة الانتاج .- بيروت : دار النهضة العربية ، 1973

ب- الرسائل و المذكرات

1- بوعشيبة (أحمد) .- المالية المحلية في الجزائر و مساهمتها في التنمية...- رسالة لنيل الماجستير.- الجزائر : معهدالعلوم الاقتصادية ،1991 .

2- حمدي باشا (رابح).- التخطيط و توجهاته الجديدة بالجزائر .- رسالة لنيل الماجستير.- الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية ، 1992.

3- حنيش (علي).-الضريبة و دورها في تشجيع إستثمارات القطاع الخاص.- رسالة لنيل الماجستير.- الجزائر : معهد العلوم الاقتصادية ، 1992.

4- داود بوزادي (سلطانة).- أثر التنظيم الاداري و المالي على الاستثمارات الصناعية في الجزائر.- رسالة لنيل الماجستير.- الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية ،1992.

5- ديلمي (الاخضر).- التخطيط الصناعي في الجزائر للفترة 67-77.- رسالة لنيل الماجستير.- الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية ، 1983.

6- زروني (مصطفى).- الاستراتيجية الصناعية في الاقتصاديات المصنعة حديثا.- رسالة لنيل الماجستير.- الجزائر : معهد العلوم الاقتصادية ، 1995.

7- زغيب (شهرزاد).- إستراتيجية التصنيع في الجزائر 67-89 .- رسالة لنيل الماجستير.- الجزائر : معهد العلوم الاقتصادية ، 1992.

8- فرحي (محمد).- دور المحروقات في التنمية المحلية لولاية ورقلة و في تحقيق التكامل الاقتصادي الوطني .- رسالة لنيل الماجستير.- الجزائر : معهد العلوم الاقتصادية ، 1989.

9- [illegible] (عاشور).- صناعة الاسمدة في الجزائر بين النظرية و التطبيق- رسالة لنيل الماجستير .- الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية ، 1994.

ج-المجلات و الدوريات

* أحداث إقتصادية
- العدد 15 . أفريل 1987.
- العدد 13 . فيفري 1987.
- العدد 22 . نوفمبر 1987.

* التنمية / مجلة دورية متخصصة .- عمان : وزارة الاعلام .
- العدد 261 . سبتمبر 1986

* دراسات عربية / مجلة فكرية إقتصادية إجتماعية .- بيروت : دار الطليعة .
- العدد 9 . جويلية 1990
- العدد 7 . ماي 1990

* المستقبل العربي .- بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
- الأعداد 3-4-5 . 1990

II- قائمة المراجع باللغة الأجنبية

A - LISTE DES OUVRAGES

1-ARENA (R.).- Traité d'économie industrielle .- Paris : économica , 1988
2-B.I.T.- Au service de la petite industrie .- Genéve : BIT , 1961
3-BELAIBOUD (M).- Gestion stratégique de l'entreprise publique .- Alger : OPU , s.d.
4-BENAISSA (S.).- L'Aide de l'Etat aux collectivités locales .- Alger : OPU , 1983
5-BENISSAD (M.E.).- Economie du développement de l'Algérie .- 2éd.- Alger : OPU , 1982
6-BENACHENHOU (A.).-L'Expérience algérienne de planification et de développement ...-Alger: OPU,1983
7-BENHOURIA (T.).- L'Economie de l'Algérie .- Paris : Maspéro , 1980
8-BOUBEKER (M.).- Investissement et stratégie de développemnet .- Alger : OPU , 1988
9-BOUYACOUB (A.).- Gestion de l'entreprise industrielle publique .- Alger : OPU , s.d.- 2 vols
10-BOUZIDI (A).- Questions actuelles de la planification algérienne .- Alger : ENAL , 1981
11-BOUZIDI (A.).- 25 questions sur le mode de fonctionnement ...- Alger : OPU , 1980
12-BRAHIMI (A).- L'Economie algérienne .- Alger : OPU , 1991
13-COMMISSION INTERNATIONALE D'HISTOIRE..-Petite entreprise . croissance...-Paris:CNRS,1981.2T
14-CENEAP.- Les entreprises privées industrielles en Algérie .- Alger : CENEAP , 1985
15-CENEAP.- Etude sur la PME dans l'industrie en Algérie : rapport final.- Aout , 1993
16-CREA.- Développement économique et lutte contre la pauvreté en Algérie.- Alger : CREA , 1981
17-ECREMENT (M.).- Indépendance politique et libération économique :1962-1985.- Alger : OPU , 1985
18-Forum international du partenariat et de l'investissement en Algérie .- Alger le 15-18 juin 1983
19-GAGNON (J.H.).- Les petites et moyennes entreprises face à la crise financiére .- Paris ; Ed. arc , 1983
20-GROSS (H.).- Petite entreprise et grand marché des chances nouvelles ...- Paris : Ed. d'organisat... , 1958
21-GUESSOUM (D.).- Le procés de reproduction du capital privé ...- Constantine : ISE , 1985
22-HAFSI (T.).- Entreprise publique et politique industrielle .- Paris : Mc Graw Hill , 1984
23-HENNI (A.).- Monnaie , crédit et financement en Algérie: 1962-1987.- Alger : CREAD , 198..
24-HULL (G.S.).- La petite entreprise à l'ordre du jour .- Paris : L'Harmattan , 1987
25-INDUSTRIE ET DES MINES (ministére).- Systéme d'information du secteur de la PMI.- M...
26-I.S.G.P.- La promotion du développement de la PME .- Alger : ISGP , 1992
27-LARBI (H.).-Opinions sur l'économie algérienne .- Alger : SNED , 1976
28-MARTENS (J.C.).- Le modéle algérien de développement .- Alger : SNED , 1973
29-MORSE (R.).- La petite industrie moderne et le développement .- Paris : Tendances actuel... . 2T.
30-MORVAU (X.).- Fondements d'économie industrielle .- Paris : Economica , 1985
31-ILMANE (M.Ch.).-Place, rôle et dynamique du capital privé dans le procéssus ...- s.l. : ce... recherche sur le monde arabe contemporain , s.d.
32-OCDE.- l'Innovation dans les petites et moyennes entreprises .- Paris : OCDE , 1982
33-OCDE .- Politiques industrielles dans les pays de l'ocde .- Paris : OCDE , 1991
34-OCDE .- Problémes et politiques relatifs aux PME .- Paris : OCDE , 1971
35-OCDE .- Réussir le changement , l'entreprenariat et initiatives locales .- Paris : OCDE , 199...
36-OCDE.- Le transert de technologie aux PME .- Paris : OCDE , 1974
37-ONUDI.- La PMI en Amérique .- s.l. : ONUDI , 1979
38-ONUDI.- La petite industrie dans les pays arabes du moyen orient...- s.l. : ONUDI , 1972
39-ONUDI.- Le rôle des petites et moyennes entreprises ...- s.l. : ONUDI , 1984
40-OUFRIHA (F.Z.).- Industrialisation et transfert de technologie .- Alger : OPU , s.d.
41-OURABAH (M.).- Les transformations économiques de l'Algérie ...- Alger : ENAL , 1982
42-PAUWELS (J.P.).- Réflexion sur les nouvelles orientations économiques ...- Alger : ENAL , 1983
43-PENEFF (J.).- Industriels algériens .- Paris : CNRS , 1981
44-PHILIP (A.N.).- Le développement des petites entreprises .- 2éd.- Genéve : BIT , 1990
45-ROGER-MACHART (J.).- Réussir ons PME .- Paris : Dunod , 1991
46-SALLENAVE (J.P.).- La PME face au x marchés étrangés .- Paris : Ed. d'organisation , 1978
47-SAID (A.).- Le développement industriel de l'Algérie .- Paris : Anthropos , 1981
48-SCHNETZLER (J.).- Le développement algérien .- Paris : Masson , 1981

49-SID AHMED (A.).- Croissance et développement .- Alger : OPU , 1979 . 2T.
50-SELLAMI (A.).- La petite et moyenne industrie et développement économique .- Alger : ENAL , 1985
51-SEMMOUD (B.).-Industrialisation et éspace régional en Algérie .- Alger : OPU , 1986. 2T.
52-SCHILL (P.).- L'Entreprise moyenne et le management .- Paris : entreprise moderne d'édition , 1970
53-TEHAMI (A.).- Le programme algérien des industries locales .- Alger : SNED , 1979
54-TEMMAR (H.).- Structures et modéle de développement en Algérie .- Alger : SNED , 1974
55-TERKI (N.).- Les codes des unvestissements au Maghreb.- Alger : CMERA , 1983
56-YACHIR (F.).- Technologie et industrialisation en Algérie .- Alger : OPU , 1983

B - LISTE DES THESES

- AFIR (A.).- Politique de développement et planification en Algérie .- Thèse d'Etat.- Paris : université de paris , s.d.

- ALOUI (N.).- Sous développement et développement en Algérie .- Thèse d'Etat .- Alger : ISE , 1984

- AMIROUCHE (A.).- Place et rôle du capital privé dans les théories économiques ...-Mèmoire de magister.- Alger :ISE , 1990

- AYAICHIA (A.).- Critéres e choix de localisation et répartition spatiale ...- Mèmoire de mag[illegible] [illegible]ger : ISE , s.d.

- BEN AOUDA (H.).- Systéme productif Algérien et indépendance national .- Thése d'Etat .- [illegible] 1980

- BOUKHARI (A.I.).- Le développement économique décentralisé .- Thése d'Etat .- Alger : ISE [illegible]

- DEBOUB (Y.).- Régulation des investissements dans le secteur d'Etat ...- Thése d'Etat.- Alger [illegible] 91

- LIABES (D.).- Naissance et développement d'un secteur privé industriel en Algérie .- Thése [illegible]

- THIERY (S.P.).- La crise du systéme productif algérien .- Thése d'Etat.- Grenoble , 1980

C - SEMINAIRES

- Séminaire national sur l'assainissement économique et financier ; Alger le 12/13 mai 1991

- Séminaire national sur la PMI en Algérie / Ministére de l'intérieur et des collectivités locales ; [illegible] 12-13 avril 1983

- Séminaire international sur l'industrialisation et la coopération dans le bassin méditérranéen ; constantine 16-19 avril 1983

- Symposium national sur les opportunités de financement dans le partenariat et la PMI ; Alger le 9-10 novembre 1992

E - ARTICLES DE REVUES

1- ABDOUN (R.).- Les formes de réalisation des ensembles industriels dans le secteur public en Algérie.
In : CREAD . N° 16 . 1980

2- BENHASSINE (M.L.).- L'Industrialisation en Algérie 1960 - 1980 : réflexion sur expérience nationale de développement .
In : R.A.S.J.E.P. N° 3 . 1984

3 - BOUZIDI (A.).- L'entreprise publique de l'Etat en Algérie . In : CENEAP. N° 1 . mars 1985.

- L'Industrie publique en Algérie . In : CENEAP . N° 7 . Juin 1986 .

4 - BRAHIMI (M.).- Une lecture du discours politique et juridique du secteur privé ...
In : R.A.S.J.E.P. N° 3 . 1983 .

5 - DEBERNIS (G.D.).- Industrie lourde , industrie légére .
In : Industrialisation au Maghreb . 1969.

- Les industries industrialisantes et le contenu d'une politique d'intégration .
In : Revue de l'ISEA . Tome XIX . N° 3 et 4 . 1966 .

- Les industries industrialisantes et l'intégration économique régionale .
In : Economie appliquée . Tome 21 . 1968.

- Les industries industrialisantes et les options algériennes .
In : Tiers - monde . N° 47 . Juillet - Septembre 1971 .

6 - ECREMENT (M.).- Le programme d'industrie locale en Algérie .
In : Revue tiers - monde . Octobre - Décembre . N° 80 . 1979 .

7 - FAREDEHEB (A.).- Systéme productif et choix économiques et sociaux alternatives .
In : R.A.S.J.E.P. vol .XXIII . N° 1 . 1986 .

8 - PALLOIX (Ch.).- Industrialisation et financement lors des plans quadriennaux 1970 - [illegible]
In : Tiers - monde . N° 83 . Juin - Juillet 1980 .

9 - SEMMOUD (B.).- Croissance du secteur industriel privé en Algérie dans ses relatio[illegible] [illegible]teur national .
In : Revue canadienne des études africaines . Vol . 16 . N° 2 . 1982 .

10 - TEHAMI (A.).- Analyse de la politique industrielle de l'Algérie .
In : C.N..E.R.T. N° 7 . 1979.

11 - YACHIR (F.).- Procés de travail et maitrise technologique .
In : CREAD . N°3 . 1984 .

D - LISTE DES PERIODIQUES

- Afric éco. N° 15 . 1989

- Cahiers économiques et monétaires / Banque de France .- N° 26 . 1986

- C.E.N.E.A.P: l'industrie privée en Algérie . N° 2 . 1985.

- L'économie/ Mensuel économique édité par l'agence presse service

N° 3 . Avril 1993
N° 4 . Mai 1993
N° 7 . Aout 1993
N° 9 . Oct/Nov 1993
N° 10 . Déc 1993
N° 15 . Juin 1994
N° 16 . Juill. 1994
N° 17 . Sept. 1994
N° 19 . Nov. 1994

- Intégration / Revue du centre maghrébin d''études et de recherches administratives .
N° 21 . Juin 1984

- Maghreb - Développement

N° 71 . octobre 1984
N° 129 - 130 Aout - septembre 1990

- Mutations / Revue trimestrielle éditée par la chambre nationale du coomerce d'Agérie.

N° 1 . Décembre 1991
N° 3 . Avril 1993
N° 4 . Juin 1993

- O.N.S. : Collection statistiques
Situation des entreprises Algériennes en 1987 . N°18 . 1989.

- Révolution africaine

N° 1237 . Novembre 1987
N° 1316 . Mai 1989

- Revue d'économie industrielle

N° 19 . 1 trimestre 1982
N° 23 . 1 trimestre 1983
N° 67 . 1 trimestre 1994